



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات
سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)

رانيا إبراهيم محمد الصوالحي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019 م

دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)

إعداد:

رانيا إبراهيم محمد الصوالحي

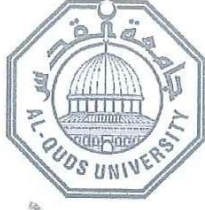
بكالوريوس تربية إنجليزية - الجامعة الإسلامية غزة / فلسطين

إشراف: الأستاذ الدكتور / على عبد الله شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة /
كلية الدراسات العليا / جامعة القدس.

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
برنامج بناء المؤسسات والتنمية البشرية

إجازة الرسالة

دور الجامعات الفلسطينية في موازنة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة
دراسة حالة (الكليات الهندسية)

اسم الطالبة: رانية ابراهيم الصوالحي

الرقم الجامعي: 21620403

إشراف: أ. د علي عبد الله شاهين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/06/29 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم :

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

أ. د. علي شاهين

د. محمد عوض

أ. د. فريد القيق

1. رئيس لجنة المناقشة

2. ممتحن داخليا

3. ممتحن خارجيا

القدس - فلسطين

1440هـ - 2019م

الإهداء

إلى معلم البشرية الأول ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم

إلى أرواح غابت وأخرى لازالت تشملنا بالدعاء

إلى من أمسك بيدي وكان ملهمي وسندي

إلى الحبيبات الثلاث

إلى إخوتي وأخواتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة /رانيا إبراهيم محمد الصوالحي

إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

رانيا إبراهيم محمد الصوالحي

التاريخ: 29 / 06 / 2019م

شكر و عرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

إلى هذا الصرح العلمي ومنبر العلماء المتميزين والأرواح النقية والعقول النيرة التي لم تتوانى في تقديم كل ما هو مفيد وتبسيط وتذليل كل ما هو عسير في طريق العلم المديد (جامعة القدس).

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الكرام في معهد التنمية المستدامة تخصص بناء المؤسسات والتنمية البشرية في جامعة القدس. جزى الله تعالى الجميع خير الجزاء وأوفاه.

التقدير كل التقدير للأستاذ الجليل المشرف على الرسالة، الأستاذ الدكتور/ علي عبد الله شاهين.

أسجل بكل عرفان وتقدير لأستاذي الجليل جهودَه الصادقة معي ولولا سعة أفقه ورحابته صدره وثاقبته فكره وغزاره علمه لما وصل هذا البحث إلى هذه الصورة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الكريمين اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة الدكتور/ محمد عوض (مناقشة داخلياً)، والدكتور/ فريد القيق (مناقشة خارجياً) وذلك على تكرمهما لمناقشة هذه الدراسة.

رانيا إبراهيم الصوالحي

مصطلحات الدراسة:

مخرج تعليمي: المخرج التعليمي هي الناتج النهائي لعملية التعلم، والذي يظهر على المتعلم؛ التي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعرفة، وكذلك أساليب تقييم تقيس مدى تحقق النتائج (الدلو، 2017: ص31).

وهو ما تنتجه صناعة التعليم والتدريب من موارد بشرية، ومنتجات بحثية وخدمات اجتماعية، وهو بصفة عامة ناتج كل ما يجري من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات الأنشطة العلمية والبحثية والتدريبية، وهي مفردة جامعة باعتبارها وصفاً للأفراد، والمؤسسات، والهيئات، والعمليات، والأنشطة، وكذلك المخرجات (داغر وآخرون، 2016: ص2036)، وتتبنى الباحثة هذا التعريف.

سوق العمل: يعرف سوق العمل بأنه المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى لأصحاب الخبرة، أو من الشباب حديثي التخرج (داغر وآخرون، 2016: ص2036).

ويعرّف بأنه تلبية احتياجات المؤسسات التنظيمية الاقتصادية في القطاعات المختلفة - الحكومية والخاصة والمؤسسات الأهلية - بالكوادر المؤهلة علمياً وفنياً ومهارياً وتشغيلهم فيها بما يتوافق مع تخصصاتهم ويتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة (الدلو، 2017: ص60) وتتبنى الباحثة هذا التعريف.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى: على دور الجامعات الفلسطينية في موازنة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية). وقد تكونت عينة الدراسة من (349) مفردة منهم (214) من الطلبة الخريجين و(95) من الأكاديميين و(40) من أصحاب العمل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج (الوصفي التحليلي). وجمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض تشمل خمس مجالات هي: (القيادة والأهداف والاستراتيجيات، المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الطالب الخريج، التعليم الموجه لسوق العمل، تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة، البنية التحتية والمشروعات العلمية). وذلك وصولاً إلى تحقيق أهداف مخرجات التعليم الموجه إلى سوق العمل وضبط نوعية وجودة البرامج الأكاديمية والمهنية التي تساهم في جسر الفجوة وتفعيل الشراكة بين الجامعات وسوق العمل خدمةً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

وجود ضعف في عمليات المتابعة للخريجين في سوق العمل مما يتطلب من الجامعة بذل المزيد من الجهود لمتابعة خريجها والمشكلات التي تواجههم في سوق العمل وقلة الاهتمام بتطبيق سياسات تحفيزية ومعنوية للطلاب، لإنتاج الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشروعات حقيقية. كما أن الجامعات لم تولِ الاهتمام الكافي في تبني الحاجات الفعلية لمتطلبات المجتمع من المشاريع العلمية الريادية، الأمر الذي يتطلب المزيد من التنسيق بين الجامعات وسوق العمل. وكذلك عدم إعطاء الاهتمام الكافي والتنسيق بين كليات الهندسة وسوق العمل فيما يتعلق بالمشاريع التي يقوم الطلبة بإنجازها قبل تخرجهم وذلك بما يحقق الانسجام والحاجة الضرورية لمثل هذه المشاريع لمتطلبات سوق العمل فيما بعد. وضعف الجهود المبذولة في التنسيق بين كليات الهندسة ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمنتجات هذا السوق.

وكان من أهم توصيات الدراسة:

ضرورة الاهتمام بعمليات المتابعة للخريجين في سوق العمل مما يتطلب من الجامعة بذل المزيد من الجهود لمتابعة خريجها والمشكلات التي تواجههم في سوق العمل. والعمل على تطبيق سياسات تحفيزية ومعنوية للطلاب لإنتاج الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشروعات حقيقية.

كما أنه من الضروري إعطاء الاهتمام الكافي والتنسيق بين كليات الهندسة وسوق العمل فيما يتعلق بالمشاريع التي يقوم الطلبة بإنجازها قبل تخرجهم وذلك بما يحقق الانسجام والحاجة الضرورية لمثل هذه المشاريع لمتطلبات سوق العمل فيما بعد. وضرورة بذل الجهود الكافية في التنسيق بين كليات

الهندسة ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمنتجات هذا السوق، الأمر الذي يستوجب ضرورة التنسيق والمتابعة بين مؤسسات سوق العمل والجامعة في هذا الخصوص.

كذلك ضرورة إجراء مراجعات شاملة لجميع التخصصات المنهجية ودراسة مكوناتها ومحتوياتها العملية والتركيز على ما يناسب احتياجات سوق العمل من قبل اللجنة الوطنية لاعتماد وجودة البرامج الأكاديمية. والاهتمام بشكل أكبر بإعداد الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعنى بتعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وبمشاركة جميع الجهات الفاعلية.

إيجاد صيغة تعاونية تنافسية شفافة بين الجامعات لافتتاح برامج جديدة مشتركة تواكب سوق العمل. مع ضرورة الاهتمام الكافي في تبني الحاجات الفعلية لمتطلبات المجتمع من المشاريع العلمية الريادية، الأمر الذي يتطلب المزيد من التنسيق بين الجامعات وسوق العمل. وأخيراً التعاون المشترك ما بين الجامعات والمؤسسات المعنية في سوق العمل، لنشر ثقافة العمل المهني الذي نفتقده المقررات الدراسية الجامعية.

The Role of Palestinian Universities in the Conformity of Education Outputs with the needs of Employment Exchange in Gaza Strip Engineering (Colleges - Case Study)

Prepared By: Rania Ibraim Mohammed El Sawalhi

Supervision: Dr. Ali Shaheen

Abstract:

This study aimed at identifying the estimation degree of the Palestinian universities' role in adapting the outputs of education and the needs of the labor market in the Gaza Strip (Case Study of Engineering Colleges). The study sample consisted of (349). (214) of which are the students and (95) are of the academics and (40) are of the employers who provide jobs for the graduates of these colleges after confirmation and research during the academic year (2018-2019). To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytic method. And to collect data related to the study of the role of Palestinian universities in adapting the outputs of education and the needs of the labor market in the Gaza Strip (Case Study of Engineering Colleges), the researcher prepared a questionnaire that is composed of 54 words distributed in five areas: (leadership, goals, strategies), (cognitive, scientific and professional skills obtained by the graduate student), (education oriented to the labor market), (preparing graduates within a university environment and appropriate curricula) and (infrastructure and scientific projects). This aims to achieve the objectives of the outputs of education directed at the labor market and to control the quality and quality of academic and professional programs that contribute to bridging the gap and activating the partnership between the universities and the labor market to serve the economic and social goals of the Palestinian society.

The outcomes of the study:

- There is weakness in following up the graduates in the labor market which requires universities to exert more efforts to follow up graduates and help them solve the problems they may face in the labor market.
- The lack of sufficient care in applying moral and stimulating policies to produce more path finding ideas and turn them into real projects.
- Universities gave so little concern about adopting the real needs of the community in relation to pioneer and scientific projects. This, in turn, requires more coordination between universities and labor market.
- The lack of sufficient care and absence of arrangement between engineering colleges and labor market in relation with the projects executed by students before graduation in a way that achieves harmony and achieves the urgent needs for such projects for the labor market later
- 5.Exerting no sufficient efforts in the coordination between engineering colleges and institutions of labor market regarding the products of the market. This, in turn, requires coordination between institutions of labor market and universities in this regard.

- .6 Universities (like engineering colleges) are trying their best to prepare graduates for labor market completely in a way that conforms with the requirements of labor market. However, the sample members see that what universities is not enough. That is, the estimation degree of such a role is 69% and it is good but still not enough.

Recommendations:

- It is necessary to pursue graduates in the labor market which requires universities to exert all efforts to follow up their graduates to face all problems in the labor market.
- It is urgent to care for applying moral and motivational policies for students to provide pioneer ideas and turn them into real projects.
- It is necessary to coordinate between engineering colleges and institutions of labor market regarding the projects which students carry out before graduation to achieve harmony and the urgent needs of such projects in the labor market later on.
- It is urgent to exert all efforts to arrange between colleges and institutions of labor market regarding the products of the market. This in turn requires a coordination between institutions of labor market and universities.
- It is important to carry out a comprehensive revision for all majors and their components and content then concentrate on what meets the needs of labor market. This should be done by the national committee to check the quality of the academic programs.
- It is necessary to prepare seminars, conferences and workshops that strengthen adaptation between the outputs of higher education and labor market with the participation of all active sides.
- It's recommended to find a cooperative, transparent and competitive formula between universities to open new common programs that suit labor market.
- It's necessary to create a common cooperation between universities and related institutions in labor market to spread the culture of professional work.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

التعليم ركيزة التطور، والتنمية، والازدهار في أي مجتمع، وإن الاهتمام بالمخرجات التعليمية يجب أن يكون وفقاً لحاجاتها التنموية وخططها الاستراتيجية. ويشهد التعليم العالي اليوم تسابقاً في جودة التعليم، لما له من أثر بالغ في عجلة التنمية، كما يلعب دوراً بارزاً في تحسين الأداء الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، حيث يعتبر الإنسان أهم موارد عملية التنمية لأي دولة، فإذا تمت تنمية هذا الإنسان وفق المتطلبات الحقيقية لخطط وبرامج هذه الدولة، يمكن استغلال الموارد الأخرى وتحسينها وتطويرها بما يخدم عملية التنمية الشاملة.

ويشكل التعليم العالي منظومة أساسية من منظومات المجتمع التي تتأثر ببعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة، وفي نفس السياق فإن متطلبات مجتمع المعرفة تشكل أيضاً تحديات تواجه نفس مؤسسات التعليم العالي، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر وعوامل النجاح والقوة، ولم يعد مجدياً أن تتجاهل المجتمعات هذه الحقيقة، وإزاء هذه التطورات والمتغيرات، يترتب على مؤسسات التعليم العالي بذل الجهود للاستجابة لهذه التحديات، فالجامعة مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته. وانطلاقاً من هذه الصلات الوثيقة يفترض على الجامعة أن تُحدث تغييراً مستمراً في بنيتها

وظائفها وبرامجها، بشكل يتناسب والتغيرات المحيطة بها، وحاجة سوق العمل (داغر وآخرون، 2016: ص2033).

وفضلاً عما سبق فإن التعليم يلعب دوراً مهماً في عملية النهوض الشامل بالمجتمعات، ويساهم في زيادة الكفاءة للعنصر البشري، لما يكتسبه من مهارات علمية وعملية، تساعد في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لعملية التعليم ومخرجاتها، ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل (أبو عودة، 2016: ص2) حيث وجدت دراسة العبسي، 2017 وجود ضعف في الشراكة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يخص تدريب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

ويعتبر التعليم الطريق الميسر الذي يسلكه الأفراد للحصول على وظائف تخصصية وذات دخل مرتفع ومكانة اجتماعية مرموقة ورفيعة، وبذلك فإن المشروع الاستثماري الفريد الذي تزداد عوائده عن كلفته والذي تتمثل مخرجاته في تنمية الموارد البشرية علمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من علماء ومبدعين وباحثين ومتخصصين يكون لهم الدور القيادي في تسيير دفة مجتمعاتهم نحو التقدم والرفق والتنمية (القدس، 2019).

إن التغيرات السريعة والمتلاحقة في مجال التعليم العالي، تفرض على التعليم أن يقوم بدوره الفعال في إعداد الخريجين أصحاب الكفاءات والمهارات والقدرات العالية حتى توائم متطلبات أسواق العمل.

لقد استطاع التعليم الفلسطيني أن يلعب دوراً مهماً وفعالاً في تزويد الشعب الفلسطيني بالفرص والمحفزات، لمتابعة الدراسة العلمية والتقنية وتنمية الأفكار من خلال تبادل المعلومات مع المجتمع الأكاديمي الدولي، وتطوير إمكانيات الإنتاج الفكري والاقتصادي، كما قام التعليم العالي بترويض الهوية الفلسطينية مما ساعد على المحافظة على بقاء الشعب على أرضه، ولكن المرحلة القادمة تتطلب نظرة معمقة وتحديداً أكثر وأدق لرسالة التعليم العالي الفلسطيني للفترة القادمة (الدو، 2017: ص14).

إلا أنه من المجحف أن نحمل التعليم العالي كل الخلل بين المخرج التعليمي وسوق العمل، حيث أن محافظات غزة لها حالة خاصة، كون الحصار الجائر يمنع تصدير الكوادر البشرية كما يحدث في بعض التجارب، كما أن الانقسام قد أثر سلباً على فرص التوظيف في القطاع الحكومي، هذا فضلاً عما أصاب القطاع الخاص بشلل شبه تام مما جعل الكثير من المصانع والمنشآت تقفل أبوابها، وجعل أعداد البطالة تزداد، وضغط على سوق العمل أكثر، وجعل الصورة قاتمة.

1-1 مشكلة الدراسة:

ولما كانت مخرجات أي نظام تعليمي تمثل الهدف الرئيسي الذي يعكس درجة جودته وصلابته، ولما كان الواقع العملي في النظام التعليمي في فلسطين يشير إلى العديد من مظاهر الضعف في الكثير من الجوانب التي تؤثر سلباً على كفاءة تلك المخرجات. وقد كان من أبرز تلك المظاهر تدني الشراكة بين

مؤسسات سوق العمل والجامعات الفلسطينية (الدلو، 2017)، إلى جانب عدم ملاءمة مخرجات نظام التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وتدني مستوى المهارات التي يكتسبها الطالب وصعوبة حصوله على التدريب الملائم والجيد. الذي يدعم مؤهلات وقدرات الخريج (أبو عودة، 2016). لذلك فإن الأمر بات ملحاً نحو ضرورة البحث عن السبل اللازمة لتطوير المخرج التعليمي باعتباره حجر الأساس في سوق العمل والتنمية الشاملة. هذا وفي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها البيئة المحلية الفلسطينية أصبح مهماً الوقوف على مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. وما إذا كان هناك دوراً بارزاً للمؤسسات التعليمية ووزارة التعليم في فلسطين في تطبيق خطط طويلة الأمد تساهم في مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل ، وعليه نجد أن مشكلة الدراسة تتبلور في السؤال الرئيس:

ما دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) ؟.

وينبثق من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة (كليات الهندسة) في ملاءمة متطلبات القيادة والأهداف والاستراتيجيات لأغراض تأهيل الطالب الخريج بالمهارات المعرفية والعلمية والمهنية اللازمة لسوق العمل؟

2. ما دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة (كليات الهندسة) في توفير البنية التحتية والمشروعات العلمية لأغراض تأهيل الطالب الخريج بالمهارات المعرفية والعلمية والمهنية اللازمة لسوق العمل؟

3. ما دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة (كليات الهندسة) في توفير التعليم الموجه لأغراض تأهيل الطالب الخريج بالمهارات المعرفية والعلمية والمهنية اللازمة لسوق العمل؟

4. ما دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة (كليات الهندسة) في تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة لأغراض تأهيل الطالب الخريج بالمهارات المعرفية والعلمية والمهنية اللازمة لسوق العمل؟

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول دور الجامعات الفلسطينية في تأهيل الطلبة مهنيّاً تعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية (المبحوث، النوع، الكلية)؟

6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول حصول الطالب الخريج على المهارات العلمية والمعرفية والمهنية تعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية (المبحوث، النوع، الكلية)؟

2-1 مبررات البحث

من أبرز مبررات البحث ما يلي:

- تأكيد أهمية ضبط نوعية وجودة برامج التعليم العالي في فلسطين في رفق سوق العمل بمخرجات تتوافق مع متطلباته، لا سيما في عصر العولمة، حيث أصبحت الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة بصورة كافية أهم متطلبات العصر، وحتى لا يصاب المجتمع بالتخمة من تخصصات لا فرص حقيقية لها.

- حاجة المجتمعات العربية وخاصة في فلسطين، للاطلاع على الحاجات الحقيقية لسوق العمل.
- ضرورة مواجهة مشكلة البطالة التي تتفاقم يوماً بعد يوم، نظراً للتركيز على تخصصات معينة، وإهمال تخصصات أخرى، وقد يخضع ذلك للصورة الذهنية لبعض التخصصات.
- الوقوف على دور الجامعات في خلق مخرجات ملائمة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل.

3-1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بما يلي:

- التعرف إلى أهم مخرجات التعليم العالي في فلسطين.
- التعرف إلى واقع احتياجات سوق العمل في فلسطين.
- التعرف إلى العلاقة الارتباطية بين مخرجات التعليم العالي من جهة واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة من جهة أخرى.
- الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية عن مدى موافقة مخرجات التعليم العالي في فلسطين ومخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) تعزى إلى متغيرات الدراسة الديموغرافية لدى عينة الدراسة (النوع، الجامعة، المبحوث)؟

4-1 أهمية الدراسة:

1-4-1 الأهمية النظرية:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التعليم العالي في فلسطين، بوصفها الركيزة الأساسية للتعليم والذي بدوره الحاكم لعملية التنمية بما يزود به الدولة من طاقات بشرية مجهزة ومدرّبة.
- الوقوف على مدى تأثير مخرجات التعليم العالي على سوق العمل.
- تزويد المكتبة العلمية والثقافية والجامعية بتراث نظري عن متغيرات جديدة نسبياً في مجال اقتصاديات التنمية.

- البحث والتعمق حول دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، والتي تعد الدراسات فيه قليلة جداً (حسب علم الباحثة).

1-4-2 الأهمية التطبيقية:

- العمل على إعداد برامج إرشادية يمكن أن تساعد على زيادة اهتمام الجامعات بتخريج كوادر يحتاجها سوق العمل.
- توفير نتائج الدراسة من خلال برامج تنموية اقتصادية تقوم على تفعيل الشراكة بين الجامعات وقطاع التعليم العالي ككل والاقتصاديين ورجال الأعمال.
- قد تساعد الدراسة الحالية الجهات والمنظمات ذات العلاقة بإنشاء قواعد بيانات حول الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل والتركيز عليها في الجامعات.
- يمكن الاستفادة من الدراسة الحالية في التعرف على سمات سوق العمل في فلسطين.

1-5 فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة دالة إحصائية بين دور الجامعات (الكليات الهندسية) في مجال القيادة والأهداف والاستراتيجيات والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج لأغراض سوق العمل".
- الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة دالة إحصائية بين دور الجامعات (الكليات الهندسية) في البنية التحتية والمشروعات العلمية والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج".
- الفرضية الثالثة: التي تنص على "لا توجد علاقة دالة إحصائية بين دور الجامعات (الكليات الهندسية) في التعليم الموجه لسوق العمل والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج لأغراض سوق العمل".
- الفرضية الرابعة: التي تنص على "لا توجد علاقة دالة إحصائية بين دور الجامعات (الكليات الهندسية) في تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج لأغراض سوق العمل".
- الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم تعزى إلى المتغيرات: (النوع الاجتماعي، المبحوثين، الجامعة).

- الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول حصول الخريج على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية تعزى إلى المتغيرات: (النوع الاجتماعي، المبحوثين، الجامعة).

6-1 حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: ستقتصر هذه الدراسة على دراسة دور الجامعات الفلسطينية من حيث القيادة والأهداف والاستراتيجيات، والبنية التحتية والمشروعات العلمية، والتعليم الموجه لسوق العمل، وكذلك تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) .

الحد البشري: ستقتصر الدراسة الحالية على عينة من طلبة كليات الهندسة بالجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

الحد المكاني: ستطبق هذه الدراسة على الكليات الهندسية في محافظات غزة. وقد يتطرق الاستبيان للخبراء وللجهات الحكومية... الخ

الحد الزمني: سيتم تطبيق الدراسة في العام الدراسي 2018-2019م.

7-1 محددات الدراسة: تتمثل محددات الدراسة كالآتي:

1. تقتصر الدراسة على مخرجات التعليم العالي في الكليات الهندسية للجامعات في قطاع غزة (فلسطين).

2. تقتصر الدراسة على التعرف على دور الجامعات الفلسطينية (الكليات الهندسية) في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة.

الفصل الثاني

التعليم العالي في فلسطين (واقعه ومخرجاته وعلاقته بسوق العمل)

مقدمة:

يعتبر التعليم الجامعي من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان، لأنه يأتي استكمالاً لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية ولذلك فإن تحقيق الأهداف التربوية التي يتوخاها المجتمع يعتمد على قدرة النظام التربوي على تحقيق أهدافه في هذه المراحل، فإذا كان النظام التربوي والتعليمي في مراحل التعليم العالي قادراً على بناء المعارف والاتجاهات والتعليم بالنوعية المطلوبة فإن التعليم الجامعي يصبح قادراً على تحقيق الأهداف وبالنوعية القادرة على بناء الفرد المتعلم والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة (نشوان، 2004: 42).

كما يشكّل التعليم العالي منظومة أساسية من منظومات المجتمع التي تتأثر ببعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة، وتشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحدياً تواجه مؤسسات التعليم العالي، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر وعوامل السلطة والقوة، ولم يعد مجدياً للمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة، فالدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات والانتقال من الجهل إلى التطور، ستجد نفسها على هامش التحولات، بل والمتضرر الأكبر منها. وإزاء هذه التطورات والمتغيرات، يترتب على مؤسسات التعليم العالي بذل الجهود، للاستجابة لهذه التحديات، فالجامعة تُعد مؤسسة اجتماعية طوّرها المجتمع لخدمته. وانطلاقاً من هذه الصلة الوثيقة يفترض على الجامعة أن تُحدث تغييراً مستمراً في بنيتها ووظائفها وبرامجها، بشكل يتناسب والتغيرات المحيطة بها وحاجة المجتمع لهذه التخصصات (داغر وآخرون، 2016: 2033).

لذا يمثل التعليم العالي مصنع إعداد القيادات الفنية والإدارية والأخصائية في المجتمعات المتقدمة، أما في الدول النامية فيتسم بالطابع الأكاديمي، الذي يتجه نحو إعداد القوى البشرية اللازمة لحاجات المجتمع (عليما، 2001: 36).

لذلك تبدل الجهود من أجل إيجاد التوازن بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وبين الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية لسوق العمل والمجتمع، وعليه بات من الضرورة توفير فرص التعليم لأكبر عدد من الشباب من جهة وبين رفع المستوى والوصول إلى النوعية من جهة أخرى.

وحتى يستطيع التعليم العالي القيام بوظيفة التعليم بكفاءة عالية، يجب أن لا يعتمد على مقررات دراسية تقليدية جامدة، أو طرق تدريس تعتمد على الحفظ، ونقل المعلومات، بل يجب أن تؤكد على تنمية التفكير والتأمل والاستنباط والدراسة والتجريب (فرهود، 2002: 280).

ولا شك أن التعليم العالي في فلسطين بمختلف أنواعه كغيره من مؤسسات التعليم يسعى إلى الارتقاء بخدماته نحو التميز الذي يحقق الكفاءة والفعالية، حتى يساير أنظمة التعليم العالي العالمية، نظرا لما للشعب الفلسطيني من آمال وطموحات يسعى لتحقيقها وأولها التغلب على عدوه عبر اهتمامه بزيادة فرص التعليم لأبنائه.

وفي ضوء ما سبق يتم تحليل الموضوعات السابقة ما يلي:

المبحث الأول: واقع التعليم العالي في فلسطين.

المبحث الثاني: مخرجات التعليم العالي.

المبحث الثالث: الكليات الهندسية في قطاع غزة.

المبحث الأول:

واقع التعليم العالي في فلسطين

1-7-1 تطور الخدمات التعليمية في فلسطين:

خضعت فلسطين للانتداب البريطاني عام 1918م ومرت الخدمات التعليمية بعدة تطورات خلال هذه الفترة التعليمية كان أبرزها: (العسلي، 1990: 529)

- الإدارة العسكرية: عينت حكومة الانتداب في هذه الفترة الميجور ويلمز مسؤولاً عن خدمات التعليم.
- الإدارة المدنية: بعد مرور ثلاث سنوات حلت الإدارة العسكرية، وسلمت الإدارة المدنية أمور الخدمات التعليمية، وعيّن السيد همفري بدمان أول مدير للتعليم في فلسطين.
- إدارة المعارف البريطانية: أنشئت دائرة المعارف عام 1920م، وتولى رئاستها مدير جديد مع بداية الحكم المدني، وفي هذه الفترة عملت بريطانيا على تنفيذ تصريح بلفور، والذي تعهد بالموافقة للحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي في فلسطين، وأنشأت حكومة الانتداب نظامين منفصلين للتعليم، أحدهما للعرب وهم أكثرية السكان وخصصت الثانية لليهود وهم الأقلية، ووضع النظام العربي تحت إدارة المعارف البريطانية التي يرأسها مدير بريطانيا ويتحكم فيها. بينما وضع نظام التعليم الخاص باليهود تحت إدارة يهودية مستقرة (البرغوتي، 1990: 224).

وقسمت إدارة المعارف فلسطين إلى أربع مناطق تعليمية وهي:

- منطقة القدس: وتضم القدس والخليل ورام الله وبيت لحم وأريحا ومركزها مدينة القدس.
- المنطقة الجنوبية: وتضم غزة ويافا والرملة وبئر السبع ومركزها يافا.
- منطقة السامرة: وتتألف من أقضية نابلس وجنين وطولكرم ومركزها نابلس.
- منطقة الجليل: وتشمل حيفا وعكا والناصرة وطبريا وبيسان وصفد ومركزها مدينة حيفا.

وبصورة عامة أهملت إدارة المعارف التعليم الثانوي في الفترة من عام 1940م إلى 1948م، ولم يكن في فلسطين سوى ثلاث مدارس ثانوية كاملة، واثنى عشر مدرسة ثانوية غير كاملة، ونتيجة لاتباع سياسة صارمة في قبول الطلاب الذين يرغبون في مواصلة الدراسة الثانوية، اقتصر التعليم في هذه المرحلة على أبناء الطبقات الغنية (يوسف، 1989: 59).

أما التعليم المهني وتأهيل المعلمين والمعلمات فلم يكن أحسن حالا من التعليم الثانوي حيث وجد في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني المدارس المهنية التالية: (مدرسة حيفا التقنية، مدرسة خضوري

الزراعية، مركز تدريب المعلمات الريفي، دار المعلمين في رام الله، دار المعلمات) (سمعان، 1997: 27).

أما التعليم العالي فأهمّته بريطانيا واكتفت بابتعاث الفلسطينيين إلى الجامعات البريطانية والأجنبية، بدلا من تأسيس مراكز التعليم العالي داخل فلسطين، وكل ما فعلته في هذا المجال هو إنشاء الكلية العربية والمدرسة الرشيدية، وهما مدرستان ثانويتان أضيفت إليهما صفوف تهئي لإعداد المعلمين، بالإضافة لمدرسة الحقوق في القدس كانت للعرب واليهود، حيث أوجدت مجالا لتأسيس جامعة بريطانية في القدس، وقاوم الصهاينة هذه الفكرة لأنها تهدد الثقافة اليهودية وتتافس الجامعة العبرية، وقد اقتصر تعليم البنات تعليمًا عاليًا على دار المعارف في القدس، ولم يقتصر العرب على هذه المعاهد لتعليم أبنائهم، فكانوا يبعثون أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي خارج فلسطين، وبخاصة الجامعة الأمريكية في بيروت، وكانت إدارة المعارف تنتدب كل سنة عدد من المتفوقين على نفقتها إلى جامعات إنجلترا ومصر وبيروت لمواصلة تعليمهم الجامعي (البرغوتي، 1990: 231).

في العام 1948م تسلمت الحكومة المصرية الإشراف على التعليم في قطاع غزة، وفتحت المدارس في 21 سبتمبر 1948م، وبذلت جهوداً جبارة من أجل مساعدة سكان قطاع غزة على التعليم فأنشأت المدارس وشجعت على التعليم، حيث كانت تعامل الطلبة الفلسطينيين معاملة الطلبة المصريين في سياسة القبول ومجانية التعليم، ونتيجة لهذه الظروف المشجعة شهد التعليم الجامعي للفلسطينيين إقبالا منقطع النظير، الأمر الذي دفع الطلبة في مراحل التعليم العام، خاصة في المرحلة الثانوية إلى التنافس، وحرصت فئات المجتمع كافة في قطاع غزة على التحاق أبنائهم في الجامعات المصرية (سكيك، 1983: 65).

أما في العام 1967م ونتيجة حرب حزيران عام 1967م تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال قطاع غزة، وبعد الحرب مباشرة أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي أوامر تقضي تولية الجيش الإسرائيلي السلطة والقضاء، وعين ضابط للتربية والتعليم يتولى مسؤولية الإشراف على المدارس الحكومية والتابعة لوكالة الغوث الدولية والخاصة (بشور، 1986: 132). كما بقيت المدارس تدرس المناهج المصرية، وتدخلت سلطات الاحتلال في المسيرة التعليمية من خلال الأوامر والقوانين العسكرية، وساءت الأوضاع، حيث صدرت كثيراً من الأوامر وكان منها الأمر العسكري رقم (854) حيث نص هذا الأمر العسكري على: عدم فتح مدارس جديدة تتماشى مع زيادة السكان، وإغلاق بعض المؤسسات التعليمية، وإلغاء التعليم الإلزامي وجعله مرتبطاً بموافقة الحاكم العسكري (كاتب، 1985: 265).

وفي العام 1977م أنشأ مجلس التعليم العالي وتشكلت هيئته من رؤساء النقابات المهنية ورؤساء البلديات المنتخبين ورؤساء مجالس أمنائها واثنين من أعضاء الهيئة التدريسية لكل جامعة. حيث كان إقامة مجلس التعليم العالي كهيئة مستقلة بالرغم من وجود الاحتلال حدثاً هاماً ليس على المستوى

الأكاديمي فحسب بل على المستوى التنظيمي الوطني، كذلك كانت الجامعات على اتصال مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الجهة المسؤولة عن الشعب الفلسطيني وكان التنسيق مستمرا عندما انضمت هذه الجامعات إلى اتحاد الجامعات العربية، وبالتالي عندما أقيم مجلس التعليم العالي استمر التنسيق ولأول مرة أصبح المجلس هو الهيئة المسؤولة عن التعليم العالي في فلسطين والجهة التي يتم عبرها تحويل الأموال للجامعات (شرف، 2010).

واستمر سوء الأوضاع التعليمية نتيجة لتعديل المناهج والاستمرار في إصدار القوانين والأوامر العسكرية التي تحد من التعليم والتدخل في صلب المناهج التعليمية من خلال حذف أو إلغاء بعض الكتب أو الفصول ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية بحجة أنها تسيء وتعرض ضد دولة إسرائيل (الكيان الصهيوني)، وأعطى الضابط المشرف صلاحية الامتناع عن منح الإذن بفتح الجامعات والمعاهد، وإغلاق المؤسسات التعليمية (بشور، 1986: 135).

1-7-2 التعليم في فترة السلطة الوطنية الفلسطينية 1993 - 2018 م:

بموجب توقيع الاتفاقيات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل انتقلت الصلاحيات الخاصة بشؤون الخدمات التعليمية في محافظات غزة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية من شهر آب/أغسطس لعام 1994م، وقد ورثت بنية تعليمية شبه مدمرة، تعرض فيها الحق في التعليم شأنه في ذلك شأن حقوق الإنسان الفلسطيني جميعها إلى الانتهاك المنظم والمتواصل، الأمر الذي كان يندر بانهيار النظام التعليمي برمته ويقوض أي آفاق تنمية حقيقية في هذا المجال. وقد تم تشكيل وزارة التعليم العالي عام 1996 م، لتستكمل دور مجلس التعليم العالي الفلسطيني الذي كان قائماً قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005: 30).

بلغ عدد المديريات عام 1994م مديريتين للتعليم بغزة وخان يونس. فيما بعد تم افتتاح مديرية الشمال ثم مديرية رفح، ثم مديرية الوسطى، ثم افتتحت مديرية شرق غزة، وأخيراً مديرية شرق خان يونس ليلبلغ بذلك عدد المديريات في محافظات غزة سبع مديريات للتعليم عام 2012م، وقد شهدت خريطة الخدمات التعليمية تغيرات كبيرة منذ تسلم السلطة الفلسطينية مسؤوليتها التعليمية من العام 1994-2018م إذ لا تخلو أي منطقة من محافظات غزة سواء المدن أو القرى أو المخيمات، من مدرسة للتعليم بفضل مجهودات السلطة الوطنية الفلسطينية (شعت، 2018: 83).

في العام 1994م تأسست وزارة التربية والتعليم بمعزل عن التعليم العالي، حيث في العام 1996م أوكلت السلطة مهام التعليم العالي إلى وزارة مستقلة عن التربية والتعليم تحت اسم وزارة التعليم العالي. وفي عام 2002 م فقد تم دمج مهام التعليم العالي إلى وزارة التربية والتعليم، لتصبحا كياناً واحداً وبمسمى وزارة

التربية والتعليم العالي. وتتولى هذه الوزارة مسؤولية كبيرة إذ إنها تشرف وبكامل صلاحياتها على جميع مراحل التعليم من التعليم العام وحتى التعليم العالي (خضير، 2006: 39).

لذا ومنذ استلام السلطة الوطنية الفلسطينية مهام التعليم في فلسطين حظيت الجامعات الفلسطينية والتعليم العالي في بأهمية كبيرة انعكست بدورها في التشريعات التي تم تبنيها لتنظيم قطاع التعليم العالي وتطويره. حيث نصت المادة العاشرة من القانون رقم (11) لعام 1998م بشأن التعليم العالي، على تصنيف مؤسسات التعليم العالي على أساسين: الأساس الأول من حيث مرجعية التأسيس حيث تصنف الجامعات إلى ثلاث فئات هي: (جامعات حكومية؛ جامعات عامة؛ جامعات خاصة)، أما الأساس الثاني فهو مستوى البرامج والتخصصات حيث تصنف المؤسسات التعليمية إلى أربعة أنواع هي: الجامعات؛ الكليات الجامعية؛ البوليتكنك؛ وكليات المجتمع (الدلو، 2016: 10).

1-7-3 واقع التعليم الجامعي في قطاع غزة:

نشأت مؤسسات التعليم العالي في ظل الاحتلال "الإسرائيلي" وبمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى وصلت المؤسسات التعليمية في قطاع غزة في العام الدراسي 2017/2018 إلى 28 مؤسسة تعليمية مرخصة ومعتمدة من قبل الوزارة، حيث يبلغ عدد الجامعات (8) جامعات، وعدد الكليات الجامعية (10) كليات، أما الكليات المتوسطة فبلغت (8) كليات، وجامعة البوليتكنيك، وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا (وزارة التربية والتعليم العالي، 2018: 46). وجدول رقم (1) يوضح الجامعات في قطاع غزة.

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. -1): جامعات قطاع غزة

الرقم	الجامعة	التأسيس	التصنيف	الرقم	الجامعة	التأسيس	التصنيف
1.	جامعة الأقصى	1991	حكومية	15.	كلية الدعوة الاسلامية	1999	حكومية
2.	الجامعة الاسلامية	1978	عامة	16.	كلية نماء للعلوم والتكنولوجيا	2009	خاصة
3.	جامعة الأزهر	1991	عامة	17.	كلية الزيتونة الجامعية للعلوم والتنمية	2009	خاصة
4.	جامعة القدس المفتوحة	1991	عامة	18.	كلية الرباط الجامعية	2009	حكومية
5.	جامعة غزة	2007	خاصة	19.	كلية العودة الجامعية	2008	خاصة
6.	جامعة فلسطين	2008	خاصة	20.	كلية مجتمع تدريب غزة الأونروا	1953	وكالة الغوث
7.	جامعة الأمة	2008	عامة	21.	كلية فلسطين التقنية	1992	حكومية
8.	جامعة الإسراء	2013	خاصة	22.	كلية تنمية القدرات الجامعية	1995	خاصة
9.	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	1998	خاصة	23.	كلية تدريب خانيونس الأونروا	2007	وكالة الغوث
10.	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا	1990	حكومية	24.	كلية الدراسات المتوسطة /جامعة الأزهر	1996	عامة
11.	الكلية العربية الجامعية للعلوم التطبيقية	1999	حكومية	25.	كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة	2008	حكومية
12.	أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا	2010	خاصة	26.	كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية	2004	خاصة
13.	بوليتكنك فلسطين	2005	خاصة	27.	كلية النهضة	2002	عامة
14.	كلية فلسطين للتمريض	1976	حكومية	28.	كلية الصحابة الجامعية	2014	خاصة

المصدر: (التعليم، 2018)

كما بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي للعام الجامعي 2018/2017 حسب التقري السنوي للوزارة (84817) طالباً وطالبة، حسب الجدول التالي:

(: توزيع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم 2 جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. -
العالى في محافظات غزة حسب الدرجة العلمية للعام 2018 /2017

النوع	دراسات عليا	تأهيل تربوي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	دبلوم مهني	سنة تحضيرية	المجموع
ذكور	1753	194	27283	945	402	383	39455
إناث	1270	418	36777	6506	147	244	45362
المجموع	3005	612	64060	15964	549	627	84817
النسبة	%3.5	%0.7	%75.5	%18.8	%0.6	%0.7	%100

المصدر: (التعليم، 2018)

كما بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالى للعام الجامعي 2018/2017 حسب التقرير السنوي
للوزارة (19844) طالباً وطالبة، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. -3): توزيع الخريجين من مؤسسات التعليم العالى
في محافظات غزة حسب الدرجة العلمية للعام 2018 /2017

النوع	دراسات عليا	دبلوم عالي	تأهيل تربوي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	دبلوم مهني	المجموع
ذكور	448	38	98	7058	2149	183	10014
إناث	305	20	325	7420	1692	68	9830
المجموع	793	58	423	14478	3841	251	19844
النسبة	%4.0	%0.3	%2.1	%73	%19.4	%1	%100

المصدر: (التعليم، 2018)

وفي المجلد فإن واقع التعليم الجامعي في فلسطين لا يختلف كثيراً عن التعليم الجامعي في العديد من
الدول العلم سواءً عربية أو أجنبية، إذ إن الأنظمة والقوانين المعمول بها في مؤسسات التعليم العالى
الفلسطيني تتشابه إلى حد كبير مع مؤسسات التعليم العالى في الدول الأخرى، كما أن المشكلات التي
يعاني منها التعليم الجامعي الفلسطيني تكاد أن تتشابه مع مشكلات التعليم الجامعي في كثير من دول
العالم، يضاف إلى ذلك أن ثمة مشكلات خاصة بالتعليم الجامعي الفلسطيني نظراً للظروف التي يمر
بها الوطن الفلسطيني من احتلال وما ينجم عنه من صعوبات ومشكلات تواجه الجامعات الفلسطينية،
فهناك الاغلاقات والحوجز التي تمنع الطلبة من الوصول إلى جامعاتهم إضافة إلى النقص الواضح
في تمويل التعليم الجامعي ليوافك التطورات التي يمر بها التعليم في الدول المتقدمة وغيرها من

المشكلات التي تحد من قدرة نظام التعليم الجامعي الفلسطيني على تحقيق أهدافه المرجوة (شمعة، 2017: 40).

4-7-1 أهداف التعليم العالي في فلسطين:

إن التعليم العالي بالنسبة للشعب الفلسطيني ليس نوعاً من الرفاه أو ميزة أو طبقة معينة من الشعب، وإنما هو وسيلة لغاية، وهي خلق مجتمع التعليم والكفاية، وهو تعليم ذو أهداف متنوعة تتناول مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، فوظيفة التعليم العالي متنوعة ذات أبعاد معرفية ومسلكية وإيمانية ووطنية وإنسانية، وقد جاءت أهداف التعليم العالي الفلسطيني بما يلي (قوانين التعليم العالي، 2018):

- الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتدعيم وحدته وترابطه في أماكن تواجده.
- تعزيز دور اللغة العربية في مراحل التدريس والبحث والترجمة.
- إعداد الكوادر البشرية المؤهلة من المتخصصين والباحثين والخبراء والفنيين في حقول المعرفة بأنواعها المختلفة بما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة.
- تشجيع حركة التأليف والترجمة، والبحث العلمي وتنميته، ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها المؤسسة.
- إتاحة المجال أمام جميع الطلبة للالتحاق بالتعليم العالي.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي محلياً وإقليمياً ودولياً، بما يتوافق والاحتياجات والأولويات الوطنية.
- تقوية وتفعيل منظمة التعليم المهني والتقني، وتعزيز ترابط وتكامل مكوناتها.

لذلك تؤمن الوزارة بأن الأهداف العامة للتعليم العالي الفلسطيني يجب أن تستند إلى تكامل الأبعاد الفكرية والروحية والتطبيقية بطريقة تضمن بأن أي تعليم عالٍ فلسطيني بغض النظر عن المؤسسة التي تقدمه ومستوى الدراسة، يستهدف تنمية الفكر، والروح والمهارات التطبيقية. أي أن خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني يصبحون مؤهلين لمتابعة وتطوير أحد هذه الأبعاد أو ثلاثتها مجتمعة، حسب احتياجات المجتمع وقابلية الخريج. وهكذا يساهم التعليم العالي الفلسطيني في تطوير الموارد البشرية الفلسطينية تطويراً، نوعياً بالدرجة الأولى وكمياً بالدرجة الثانية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005: 31).

5-7-1 ملامح التعليم العالي الفلسطيني:

استطاع التعليم العالي الفلسطيني أن يؤدي دوراً مهماً وفعالاً في تزويد الشعب الفلسطيني بالفرص والمحفزات لمتابعة الدراسة العلمية والتقنية واخصاب الأفكار من خلال تبادل المعلومات مع المجتمع الأكاديمي الدولي وتطوير إمكانيات الإنتاج الفكري والاقتصادي، كما قام التعليم العالي بتكريس الهوية الفلسطينية مما ساعد على المحافظة على بقاء الشعب على أرضه (الدلو، 2016: 14).

حيث استطاعت وزارة التربية والتعليم العالي استيعاب أعداد هائلة من الطلبة والطالبات، حيث ارتفع عدد الطلبة من 2800 طالب وطالبة سنة 1994/1995 ليصل إلى أكثر من 253263 طالب وطالبة في العام الدراسي 2017/2018م، كما بلغ عدد العاملين في الوزارة معلمين، إداريين، فنيين، مستخدمين، أذنة للعام الدراسي 2017/2018م (25634) عاملاً وعاملة، ووصلت المدارس التابعة للوزارة إلى 397 مدرسة في قطاع غزة (الدليل الإحصائي السنوي للتعليم العالي، 2018: 9).

كما تطورت أعداد العاملين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. حيث بلغ عدد العاملين في جامعات قطاع غزة 4551 عضواً، وذلك في العام الدراسي 2017/2018، مصنفين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.-4):

أعداد العاملين المفرغين حسب الرتبة الأكاديمية والجنس

النوع	استاذ	استاذ مشارك	استاذ مساعد	محاضر	مدرس	بدون رتبة	المجموع
ذكور	184	247	557	444	295	2111	3838
إناث	5	12	54	103	133	406	713
المجموع	189	259	611	547	428	2517	4551

المصدر: (التعليم، 2018)

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.-5):

أعداد العاملين المفرغين حسب الدرجة العلمية والجنس

النوع	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم متوسط	دبلوم مهني	ثانوية عامة	المجموع
ذكور	1232	743	687	341	76	759	3838
إناث	89	205	279	59	12	69	713
المجموع	1321	948	966	400	88	828	4551

المصدر: (التعليم، 2018)

كما استطاعت وزارة التربية والتعليم العالي من تحقيق قدر عال من المساواة في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث وتقليل الفجوة بين الطلاب والطالبات المنتسبين والمنتسبات في الجامعات الفلسطينية، حيث إن هناك في بعض المؤسسات التعليمية تزيد نسبة الطالبات المنتسبات عن الطلاب المنتسبين للدراسة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005: 77).

لكن رغم التميز والكفاءة في نظام التعليم العالي في فلسطين إلا أن غياب فلسفة تربوية موحدة انطلاقاً من موقع فلسفة التربية في النظام التعليمي وأهميتها في تحديد شكل ومضمون العملية التربوية، اتضح جلياً في مؤسسات التعليم العالي حيث إنها لا تستند إلى فلسفة وطنية موحدة واضحة يتم من خلالها التطوير والبناء في خطى واضحة المعالم، دون إهمال جانب على حساب جوانب أخرى ذات أهمية أكاديمية، وعلمية (الدلو، 2016: 17).

6-7-1 مآخذ على نظام التعليم العالي الفلسطيني:

يعاني نظام التعليم العالي الفلسطيني من العديد من الأمور التي من شأنها الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والعلمي للمجتمع الفلسطيني، فلا يزال نظام التعليم العالي لا يمنح البحث العلمي الاهتمام الكافي، إضافة لعدم السعي لاستقطاب باحثين وأساتذة متميزين لدعم مراكز البحوث، وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع، ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة، وإشراك القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005: 78).

مما أثار واضعي المناهج الأكاديمية، فأغلب المواد والمناهج الأكاديمية تركز على الجانب النظري على حساب الجانب العملي والتطبيقي، مما أدى إلى تكرار البرامج وتكرار المواد الدراسية خلال سنوات الجامعة. إضافة إلى تركيز الخطط الدراسية على زيادة مواد التخصص على حساب قاعدة المهارات الأساسية والثقافة العامة والتطور الشخصي للطلبة، وهذا يأتي انسجاماً مع محدودية إمكانيات الطلبة الذاتية للتعلم، وهكذا يمكن وصف معظم الخريجين بأنهم متعلمون غير مثقفين وينطبق هذا الوصف على مستوى البكالوريوس إضافة إلى الدراسات العليا (المنيراوي، 2015: 65).

لذلك تأثر أسلوب تقويم الطلاب بهذه المناهج مع اختلاف التخصصات فاعتمدت في التقويم طريقة التلقين والحفظ واسترجاع هذه المعلومات في ورقة الامتحان النهائي مما كرس لدى الطلاب ملكات الحفظ وإبعادهم عن تطوير ملكات الإبداع والابتكار والتحليل.

ومن المآخذ على نظام التعليم العالي في فلسطين، ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في سياسات القبول وتبادل أعضاء هيئة التدريس المشاركة في الأبحاث العلمية، وقلة التنسيق والتعاون بين الأقسام الأكاديمية في الكلية الواحدة، وقلة التنسيق والتعاون بين الكليات داخل الجامعة مما يضعف العملية التعليمية، ويساعد في هدر الموارد المالية والبشرية التي يُمكن الاستفادة منها في برامج وتخصصات مشتركة بين الأقسام والكليات، وإقامة الندوات المشتركة وتبادل المعلومات والإحصاءات (الدلو، 2016: 18).

ولا شك في أن قلة التمويل التي تعاني منه الجامعات الفلسطينية تطور في بعض الأوقات لأزمات، فالجامعات الفلسطينية تعتمد في تغطية مصروفاتها على رسوم الطلبة، وعلى بعض الهبات والمساعدات الخارجية، لذلك تعد الرسوم الدراسية مرتفعة نسبياً في قطاع التعليم العالي في فلسطين قياساً بالدول المشابهة لها في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (شمعة، 2017: 41).

ولا شك أن ذلك أضعف المواءمة بين نواتج التعليم العالي وحاجة السوق المحلي، ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية، وذلك لعدم التكامل والتفاعل الفعال بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص مما يستوجب على الجامعات نفسها ومؤسسات التدريب وضمن خطة مبرمجة إعادة تأهيل الخريجين، حيث يوجد فائض كبير يعاني من البطالة المقنعة والسافرة في بعض التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، مما يضطر خريجي الجامعات إلى العمل في مجالات مختلفة بعيداً عن تخصصاتهم، وهذا يشير إلى التباعد بين التخطيط للتعليم العالي واحتياجات السوق المحلي (الدلو، 2016: 18).

1-7-7 التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين:

مع كل ما أظهره نظام التعليم الفلسطيني من قدرة على البقاء، بل وحتى على النمو في ظل ظروف معاكسة وغير مستقرة شهدتها على مدى العقود الطويلة فإن هذا النظام يواجه اليوم عدداً من التحديات المثبطة للتعزيمه. فتطبيق حرية التعليم للجميع تجد صعوبة في تطبيقه علي أرض الواقع بسبب التكاليف المرتفعة لعملية التعليم العالي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وفي تحدي آخر ناجم عن المؤسسات التعليمية ويتعلق بجودة العملية الأكاديمية والتربوية، وكذلك التحديات المتعلقة بالإشراف علي المؤسسات التعليمية، والتحديات المتعلقة بالتمويل التي هي سبب أساسي في أزمات الجامعات المستمرة التي تؤثر بشكل مباشر علي المجال الأكاديمي ... ومجال البحث العلمي (الشيخ عيد، 2014، ص 60) والتي تؤثر علي جودة الخريجين وكذلك المشاكل من ضعف تمويل عملية البحث العلمي التي تعتبر أساسية في عملية تطور التعليم إلى جانب عوامل أخرى أهمها (عبيد، 2004: 20):

- التحديات المرتبطة بعوامل ديموغرافية.
- التحديات المرتبطة بسياسات التوظيف في القطاع الحكومي.
- التحديات المرتبطة بالزيادة السكانية وعملية التوسع في التعليم يجب أن تكون مدروسة بعناية حتى لا تأتي بأثر سلبي على الخريجين والعملية التعليمية بشكل عام على حساب جودة مخرجاتها.
- ويسهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال العناصر الأربعة الآتية (تودارو، 2006: 384):
- صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.

- توفير فرص عمالة وتوظيف للمدرسين وعمال المدارس والبناء، وكذلك العمالة المرتبطة بالعملية التعليمية.

- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين، ليحلوا محل الأجانب سواء في الحكومة أو المعدات والنقابات والمشروعات الخاصة والمهنية.

- توفير نوع من التدريب والمهارات الأساسية والتشجيع على قبول الاتجاهات الحديثة للمجتمع. وفضلاً عن العوامل السابقة فقد كان من أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين تلك المتعلقة بنوعية مخرجات هذا التعليم ومن أهمها (الدلو، 2016: 22)

أولاً: جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرة مؤسسات التعليم العالي على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملائمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعية، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

ثانياً: جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرة مؤسسات التعليم العالي على تزويد الخريجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهام الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني المواءمة بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

ثالثاً: الطلب المتزايد على التعليم الجامعي: لقد جاء الضغط على نظام التعليم العالي نتيجة للعدد المتزايد سريعاً في عدد خريجي المدارس الثانوية والناتج على تأثير النمو الديمغرافي المرتفع في عدد الطلبة المسجلين في التعليم الثانوي شبه العمومي مقروناً بانحراف شديد في نسبة عدد الطلبة الحاملين لشهادة التوجيهي تجاه التخصصات الإنسانية. فالتعليم العالي تميز من جانب زيادة عدد الملتحقين نتيجة للزيادة السريعة في عدد خريجي الثانوية العامة. حيث يتوزع الملتحقون على التخصصات المختلفة بواقع 67% منهم في التخصصات الإنسانية، مقارنة مع 25% للتخصصات العلمية و8% للتخصصات المهنية للعام الدراسي 2017/2018 م، حيث بلغ عدد طلاب الثانوية العامة في قطاع غزة 32260 طالب وطالبة. وبلغ عدد الطلبة المسجلون في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة للعام الجامعي 2018/2017 م 84817 طالب وطالبة، بينما بلغ عدد الخريجين 19844 طالب وطالبة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2018).

رابعاً: تحسين القدرات الإدارية: تفنقر مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إلى القدرات الإدارية المطلوبة للتصدي للتحديات المهمة والخطرة التي يجابهها قطاع التعليم العالي. فعدم توفر رؤية استراتيجية شاملة للتعليم العالي تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تحول دون تطور التعليم العالي، والمتعلقة بضمان تحسين الجودة والزيادة المطردة في أعداد الخريجين والجدد وقلة مصادر التمويل والتحديات المتعلقة بإدارة التعليم والعلاقة بين التعليم العالي والتعليم العام، وضعف قدرة الخريجين على المنافسة العالمية،

وتحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول العالم المختلفة بما فيها فلسطين (الدلو، 2016: 23).

بالإضافة إلى قلة التنسيق بين وزارة التعليم العالي وبين مؤسسات التعليم العالي ففي ظل غياب التمويل الحكومي بدرجة كبيرة لقطاع التعليم العالي والذي يمرر من خلال وزارة التعليم العالي فإن هذه الوزارة لا يتوافر لها إلا قدر قليل من السيطرة والتحكم في أنشطة مؤسسات التعليم العالي وما يلزمها من عوامل الرفع المالي وغيرها. وهذا يقوض قدرة الوزارة على تنسيق هذا القطاع الذي افتقر إلى التنسيق منذ إنشائه (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005: 85).

وتعود مسببات الأزمة المالية التي تأثرت بها الجامعات إلى ما يلي (شمعة، 2018):

- توقف الدعم المالي الخارجي في الفترة الأخيرة.
- عدم استلام الجامعات مخصصاتها من ميزانيات السلطة الوطنية.
- انخفاض سعر الساعة المعتمدة (عدم كفاية الأقساط الجامعية).
- تراكم عجز مالي لسنوات متتالية.
- كثرة الإعفاءات الطلابية من الرسوم الدراسية.
- عدم وجود استثمارات وعوائد ذاتية للجامعة.

وتضيف الباحثة إلى ما سبق كله فقد كانت مصادر التمويل اللازمة لدعم التعليم العالي أحد أكبر التحديات المالية التي تواجه الجامعات اليوم حيث إن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص، وذلك بالمقارنة بحجم التكاليف عليه، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى، لذا فإن مساهمة مؤسسات المجتمع في تمويل التعليم العالي مطلب ملح، في ظل تقلص الإيرادات والتقلبات الاقتصادية العالمية والضغط عليها، لزيادة طاقاتها الاستيعابية فوق معدل قدراتها الفعلية (البشرية والمادية)، ومحدودية الخيارات الأخرى لمساندة هذا المصدر.

مخرجات التعليم العالي في فلسطين

مقدمة:

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عما تواجهه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو التخصص وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي (العنبي، 2010: 253).

ورغم ذلك ما زالت الجامعات مكاناً لصناعة ونشر المعرفة والعلم ومصدراً أساسياً لتغذية المجتمع بالقيادات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والإدارية والفنية، ومصدراً للإشعاع والتأثير في كل نواحي حياة الأمم والمجتمعات، وأن التعليم العالي في السنوات الأخيرة شهد تحولاً جذرياً في أساليب ومناهج التدريس، وأنماط التعليم، واستحداث التخصصات الحديثة؛ لمسايرة متطلبات عصر مجتمع واقتصاد المعرفة والثورة الرقمية، ما استدعى الاهتمام بجودة التعليم العالي في المؤسسات التعليمية في دول العالم (الدلو، 2016: 30).

لذلك فإن عملية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي، تشير إلى النمو المدروس على أسس علمية، وتشمل تنمية شاملة ومتكاملة في كل من الميدان العلمي الأكاديمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويمكن القول بأنها عملية تغيير شاملة مخطط لها يقوم بها التعليم العالي؛ للارتقاء بمخرجاته التعليمية وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل، فهي عملية انبثاق وتفجير للإمكانات الكامنة في الطلبة (داغر وآخرون، 2016: 2034)؛ وذلك من أجل إيجاد وضع أفضل لهم وللمجتمع بما يكفل العيش الكريم؛ لذا فإن عملية تحسين نوعية مخرجات التعليم العالي تعتمد اعتماداً قوياً على التخطيط العلمي الممنهج؛ لكي تصل البرامج المعدة لهم إلى أهدافها؛ ولتخريج طلبة قادرين على مواجهة تحديات الحياة، والتغيرات التي تحدث حولهم بشكل إيجابي وفعال، ومساعدتهم في التفكير بشكل إيجابي وخالق، وتغيير نظرتهم من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقاً وبشكل مختلف للحياة من حولهم، وبالتالي تلبية حاجة سوق العمل من الخريجين الأكفاء (National Quality Assurance and Accreditation، 2004: 56).

إن التعليم العالي في فلسطين شهد نقلة نوعية وكمية، فازدادت أعداد الجامعات والكليات والطلبة الملتحقين فيها بشكل كبير، أدى إلى زيادة التخصصات وتنوع الكليات وتطور المناهج وأساليب البحث العلمي، حيث تعد الجامعات والمعاهد والكليات النواة الأساسية والقاعدة الصلبة للتنمية البشرية، وشكل النهضة التنموية الشاملة وخاصة في المجال الاقتصادي، فهذه النقلة العلمية جاءت استجابة لمتطلبات التحول والتطور السريع في المجتمع المحلي (أبو عودة، 2016: 45).

إن الاقتصاديات المبنية على المعرفة تشكّل مورداً لا ينضب، تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه، ومن هنا تبرز أهمية بناء نظام تعليمي ينهض بطاقات كل متعلم، وينمّيها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، دون القبول أو الرضا بمستويات النجاح العادية ويقدم للمجتمع خريجين متعددي المهارات وقادرين على التعلم الدائم، وهذا يتطلب نظاماً تعليمياً مرناً وإعداداً يجعل المتخرج قادراً على التكيف السريع والتأقلم مع التطور التكنولوجي السريع الذي له بالغ الأثر على النظم الاجتماعية والثقافية والمعيشية، وعادات الاستهلاك، ومعنى العمل ومكانته (الحمالي، 2008: 65).

8-7-1 مفهوم مخرجات التعليم العالي:

إذا كان على التعليم العالي أن يلبي حاجات المجتمع بتقديم خريجين يملكون المعرفة والمهارة والقدرة على تحقيق التقدم، فلا بد أن تأخذ الجامعات على عاتقها مسؤولية تعليم أفراد المجتمع، وحتى يكون التعلم ناجحاً وشاملاً لا بد من وجود أهداف واضحة لعملية التعلم ليس فقط من حيث المحتوى، بل وأيضاً وجود أهداف واضحة للمهارات والقدرات الفكرية الواجب تحقيقها (نيومان، 2010: 209).

ويرى الرشدي (2007: 38) أن المخرجات التعليمية الجامعية هي التطوير الذاتي للطالب والذي يشمل اكتساب الطالب لمزيج يتألف من العديد من المهارات المختلفة كالقراءة والكتابة، الحساب، القدرات الرياضية، المهارات اليدوية والقوة الجسدية، اللغات، النباهة والفهم العلمي، بالإضافة إلى التقدم المعرفي. وبعد تخرج الطالب من الجامعة يكون قد اكتسب بعض هذه المهارات خلال فترة الدراسة، لذا ظهر مصطلح النوعية في المخرجات التي تقدمها الجامعة، والاختلاف في مستوى الخريجين والذي يتفاوت بحسب اكتسابهم لجملة المهارات.

وحيث أن أهم فرد في المنظومة التعليمية هو الخريج (المؤهل) وتأتي أهميته كونه الحصاد الأكاديمي كله الذي توفره المنظومة الجامعية بكل مفرداتها وعملياتها ونظمها الفرعية وإمكاناتها المتنوعة (أبو عودة، 2016: 46)، لذا فمن أهم أهداف التعليم الجامعي والتي تسعى الجامعات إلى تحقيقها عبر برامجها الأكاديمية المختلفة إعداد الطلاب، ليأخذوا مواقعهم في اقتصاد متغير، بل يتعدى ذلك إلى توسعه مداركهم، وتنشيط خيالهم، وإثارة فضولهم، ومساعدتهم على كيفية التفكير، وتزويدهم بالمهارات والمعرفة، ليعيشوا حياة حافلة بالنجاح والإنجازات، بما يحقق الملاءمة بين هذه المخرجات ومتطلبات

سوق العمل العالمي والمحلي كنتيجة نهائية، ولذلك كان لابد من التعرف على احتياجات سوق العمل من المخصصات والمهارات المطلوبة في الخريجين في مختلف البرامج الأكاديمية التي تطرقها الجامعة (المسعودي، 2013: 20).

لذا فالمخرجات التعليمية هي الناتج النهائي لعملية التعلم، والذي يظهر على المتعلم التي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعرفة، وكذلك أساليب تقييم تقيس مدى تحقق هذه النتائج (البدوي، 2010: 3).

ويعرف (ساري، 2011) المخرجات التعليمية بأنها المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى إكسابها للطلبة من خلال مناهجها المقررة عند إكمالهم البرامج التعليمية الأكاديمية والمرتبطة برسالتها، وتعكس معايير عالمية في مستوى مناسب، يعبر عنها بنتائج وليس بشكل أنشطة تعليمية أو منهج دراسي.

وذكر المسعودي (2013: 22) بأن المخرجات التعليمية هي مجموعة الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع، والتي يتم توفيرها وفقاً لاحتياجاته، ومتطلبات الحركة التنموية الشاملة الداعمة لتقدمه، ومن ضمنها نوعية الموارد البشرية (الخريجين) التي يتم تأهيلها مهارياً ومعرفياً بما يحقق تطلعات المستفيدين. وفي ضوء ما سبق يتبين أن المخرجات التعليمية الجامعية تتمثل في "الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية إلى العميل وتتضمن نواتج التعليم المتمثلة بالخريجين، والنواتج غير المباشرة من نواتج معرفية، وشخصية واجتماعية، ونواتج عامة مثل المهارات المهنية والاقتصادية والثقافية".

9-7-1 أهمية المخرجات التعليمية:

تعتبر المخرجات التعليمية جوهر عمليات الجودة، حيث يتحدد من خلالها التغذية العكسية والراجعة التي يجنيها الفرد والمجتمع من جراء تطبيقها وبالتالي فهي المرجع التي يمكن الاستفادة منها في الجوانب التالية (ساري، 2011: 13):

- تساعد الطلاب على تحديد دوره ودرجة استفادته من البرنامج.
- تساعد في عملية تقييم الأداء.
- تشكل نقطة انطلاق لنموذج عملي لتصميم المناهج الدراسية في التعليم العالي الذي ينتقل التركيز فيه من المدخلات والعمليات ليركز على تعلم الطلبة.
- تساهم في اختيار طرائق التدريس المناسبة، وتحديد مصادر التعليم المختلفة.
- تساهم في اتخاذ القرارات المستنيرة حول التدخلات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم، ومساعدة واضعي السياسات لرصد الاتجاهات في طبيعة ونوعية تعلم الطلاب مع مرور الوقت.
- تمثل مرجعية للمساءلة على أساس الأداء.

وعليه يمكن القول أن تحديد قائمه بالمخرجات التعليمية يساهم في تقديم فكرة واضحة للطبة بشأن ما هو متوقع منهم، كما تساعدهم على تحديد درجة تقدمهم وتطورهم الشخصي والمهني، وترفع مستوى شعورهم بامتلاك خبراتهم التعليمية، وتعزز ثقتهم بأنفسهم، وبفرص التوظيف من خلال تقديم معلومات أكثر وضوحاً لأرباب العمل المحتملين حول نوعية المهارات والخبرات المكتسبة، وأن من مواصفات المخرجات التعليمية الجيدة هي التركيز على المتعلم، كما تكون قابلة للقياس، وممثلة لمجموعة من المهارات، وتكون ذات جدوى لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب، وأن تشكل مفتاحاً مهماً على أساسه يمكن توصيف وتصميم البرامج الجامعية.

10-7-1 تصنيف المخرجات التعليمية:

لما كان التعلم هو تغير السلوك الذي يحدثه عادة التعليم الجيد. وهذا التغير في السلوك قد يكون بما لدى المتعلم من معارف، أو أفكار، أو فيما يملكه من مهارات وقدرات، أو فيما يحمله من قيم أو اتجاهات، فيذكر دودين (2007: 198) إن عملية تصنيف المخرجات التعليمية ليست بالأمر السهل، حيث يمكن تصنيفها بأكثر من طريقة، ولما كان المخرج التعليمي وصفاً لسلوك الطالب بعد الانتهاء من عملية التعلم، فإن المخرجات التعليمية تصنف إلى ثلاث مجالات هي:

مخرجات معرفية: وتشتمل المعارف والعمليات العقلية أو الذهنية التي يقوم بها الطلبة كالذكر والفهم والتحليل.

مخرجات مهارية: وتشتمل على المهارات والسلوكيات والنشاطات الحركية التي يمكن أن يؤديها المتعلم بعد انتهاء عملية التعلم كالكتابة، والرسم، وإجراء التجارب. وتجدر الملاحظة أن المهارات التي يكتسبها المتعلم يمكن أن تصنف إلى نوعين المهارات التي ينتقل تعلمها إلى أكثر من مجال، وتعرف عادة بالمهارات العامة كمهارات التفكير، والاتصال، والبحث واستخدام الحاسب الآلي. والمهارات التي يقتصر أثرها على مجال التخصص، وتعرف عادة بالمهارات الخاصة باستخدام جهاز معين، وتصميم تجربة ما، أو عمل نموذج، أو قراءة شكل بياني، فهذه المهارات ترتبط برنامج أو تخصص معين.

مخرجات وجدانية: تشتمل على الاتجاهات والاهتمامات والقيم كأخلاقيات المهنة، والعمل في جماعة، والقدرة على التكيف مع التغيرات، والشعور بالمسؤولية الإيجابية تجاه المجتمع والآخرين والتي ينميها المتعلم ويحملها معه بسبب ما تعلمه، ومنها احترام الرأي الآخر، والالتزام، والدقة، وحسن استغلال الوقت، وتقدير العمل، والانتماء (ساري، 2011: 14).

وفي نفس السياق يذكر الخشالي (2010: 56) أن هناك توصيف للمخرجات التعليمية يستند إلى تمييزها على أساس:

- مخرجات المدى القصير: ويطلق عليها أصحاب هذا التصنيف (المخرجات المعرفية) والتي تعني امتلاك المعارف الأساسية وإظهار المهارات العلمية.
- مخرجات المدى البعيد: وتقوم على تهيئة الفرد للحصول على فرصة عمل، أي قدرته على الانسجام والتكيف مع سوق العمل، والخريج يسعى للحصول على وظيفة أفضل ومكاسب على مدى الحياة وإدراك لطرق وإمكانات المشاركة في الحياة العلمية.

وتصنف المسعودي (2013: 24) المخرجات التعليمية إلى ما يلي:

- **المخرجات التعليمية المؤسسية:** وتكون على مستوى المؤسسة، وهي المخرجات الأكثر شمولية والتي ينتقل أثرها من المستفيد (الخريج) إلى البيئة المحيطة به أو المجتمع (المستفيدين الخارجيين)، وتتمثل في إفادته لمجتمعه وتلبية احتياجاته وتظهر بشكل أوضح بعد انخراط الخريج في سوق العمل، ويمكن تسميتها بالمخرجات الكلية.
 - **المخرجات التعليمية البرمجية:** وتكون على مستوى البرنامج، وتتمثل في التغيرات والتطورات في الجوانب المهارية والمعرفية والشخصية والسلوكية للمتعلم، والمكتسبة من التخصص المدروس عند إكماله متطلبات الدراسة في البرنامج الدراسي، ويمكن تسميتها بالمخرجات التخصصية.
 - **المخرجات التعليمية الفصلية:** ويعبر عنها بنواتج التعلم المكتسبة من كل وحدة دراسية تم إنهاء دراستها على حدة وتمثل الحد الأدنى من المهارات والقدرات والخبرات التي يجب أن يكتسبها المتعلم عند إنهائه دراسة المقرر الدراسي، ويمكن تسميتها بالمخرجات الجزئية.
- وتتمثل هذه المخرجات التعليمية في المهارات المتوافرة في المستفيد نفسه من عملية التعليم، وتمثل ما ينبغي أن يتوفر في الخريج عند إنهاء تعليمه، ويمكن أن تقسم إلى ثلاث مكونات من المهارات وهي: المكون المهني، المكون التخصصي، والمكون العام. وقد تم الاستعانة بقاموس الجودة والاعتماد الصادر من مركز ضمان الجودة بجامعة الإسكندرية للتعريف بها، على النحو التالي:
- **المهارات المهنية:** وهي القدرة على استخدام المواد الأكاديمية التي درسها المتعلم في التطبيقات المهنية، وتعرف المسعودي (2013: 24) بأنها كيفية تطويع المعلومات والمفاهيم المكتسبة إلى سلوكيات مهنية. ويحتاج الخريج إلى اكتساب هذه المهارات، لتمكنه من سهولة الانخراط في سوق العمل؛ كما أن من شأنها مساعدته في تحقيق الانسجام مع مجتمعه والمشاركة في تنميته من خلال تلبية متطلباته، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الشخصية للخريج وتحقيق الرضا الذاتي (ساري، 2011: 15).
 - **المهارات التخصصية:** وتتمثل في المهارات والخبرات والرسومات والمفاهيم الأمامية التي اكتسبها الخريج من التخصص المدروس بعد إكماله البرنامج الدراسي.

• **المهارات العامة:** وهي المهارات المكتسبة من أسلوب الدراسة وليس لها علاقة بالمواد الدراسية ولكنها عامة، ويعرفها دودين (2007: 199) بأنها المهارات التي ينتقل أثر تعلمها إلى أكثر من مجال، مثل القدرة على العمل في الفريق والاتصال الفعال، المواطنة وذلك بفهم الفرد لدوره في المجتمع، تحمل مسؤولية أفعاله، اتخاذ القرارات، الوعي العالمي والذي يعبر عنه بالقدرة على التعبير عن أوجه التشابه والتباين بين الثقافات والبيئات العالمية المختلفة؛ مما يدل على استيعاب التعددية الثقافية والقضايا العالمية المعاصرة، والوعي التكنولوجي وذلك بفهم التطبيقات والآثار المرتبة على استخدامها، وكيفية التعامل معها بكفاءة (المسعودي، 2013: 25).

هذا ولدعم توجهات التعليم العالي فإن الأمر يستوجب أن تتميز تلك المخرجات بالإنتاجية والكفاءة وذلك بالنظر إلى الاهتمام الملحوظ نحو وجوب استخدام المفاهيم الاقتصادية في الدراسات والبحوث بحقل التعليم عموماً والتعليم العالي بشكل خاص، وذلك تبعاً لتزايد وتنامي البعد الاقتصادي في التعليم العالي واعتباره استثماراً بشرياً ضرورياً، لضمان نجاح تحقيق أهداف التنمية، وبلوغ النمو الكمي والنوعي المرغوب، ومن بين المفاهيم الاقتصادية التي تعبر عن مدى الاهتمام بالبعد الاقتصادي للتعليم، مفهوم الإنتاجية والكفاءة، حيث تعرف الإنتاجية في الاقتصاد بأنها معدل ما يمكن الحصول عليه من الإنتاج على معدل ما يصرف للحصول على هذا الإنتاج، ويأخذ هذا المعدل صيغة تتناسب بين مجموع المخرجات التي يتم الحصول عليها من سلع وغيرها ومجموع المدخلات التي يتم إدخالها في سبيل إنتاج هذه السلع من عمل وآلات ومواد (فضيل، 2015: 796).

وارتباطاً بالتعليم ورد بأنها تعني "دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، بحيث تعبر عن نسبة المدخلات إلى المخرجات، وتشمل المدخلات التعليمية كل العناصر الداخلة في التعليم من مبان ومعدات وأدوات ومدرسين وإدارة وطلبة وبرامج، كما تشمل المخرجات الطلاب الناجحين والنمو المهني، أما الكفاءة التعليمية، فتعني "مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه بأقل هدر، كما أنها تعني "... الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات وتتجلى العلاقة بين الإنتاجية والكفاءة"، في كون الإنتاجية تعني مقدار الوحدة من المخرجات بالنسبة للوحدة من المدخلات (باناجه ومقبل، 2010)، بينما الكفاءة ترتبط بدرجة الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة (المدخلات بأقل كلفة ممكنة)، للحصول على أكبر قدر من المخرجات، فالارتباط بين الإنتاجية التعليمية والكفاءة التعليمية يكمن في كون الإنتاجية محصلة للكفاءة، ومن ثم فهي دالة فيها، وعموماً كلاهما يرتبطان بالبعد الاقتصادي في التعليم، الذي يهدف الحصول على أكبر عائد تعليمي بأدنى جهد وأقصر وقت وأقل كلفة (الحيالي، 2013: 572)، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن علماء اقتصاديات التعليم اجتهدوا في تصنيف الكفاءة التعليمية إلى نوعين أساسيين يتفرع من كل منها نوعين ثانويين. وذلك على النحو التالي:

- **الكفاءة الداخلية:** يعبر عنها بالعلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام، بمعنى "العمليات والنشاطات الداخلية للنظام التعليمي وقدرته على القيام بالأدوار المتوقعة منه وحسن تصريفها وتكاملها والمتمثلة أساساً في الاحتفاظ بمدخلاته من الطلاب والانتقال بهم من صف دراسي إلى آخر دون تسرب أو رسوب، وعليه فإن الكفاءة الداخلية (الكمية) للنظام التعليمي، تعني مدى قدرة النظام على إنتاج أكبر عدد من الخريجين مقابل العدد الكلي من الطلاب الداخلين في النظام (كيطان وآخرون، 2014: 89). (أي عن نسبة المخرجات إلى المدخلات) وتكون نسبة هذه الكفاءة 100% إذا تخرج الطلاب الذين التحقوا في نفس السنة الدراسية بنجاح في مدة الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة، لذا تعبر مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية المرتفعة عن تحسن الإنتاجية التعليمية، وتخفيض نسبة الرسوب والتسرب وتقليل الكلفة، بينما الكفاءة الداخلية (النوعية) للنظام تركز على نوعية المخرجات وتعبر عن تطابق نوع المخرجات للمواصفات الموضوعية لها، أي أنها تشير إلى قدرة النظام التعليمي على إنتاج خريج ذي مواصفات يفي بالغرض المعد له، فالأنظمة التعليمية الحديثة لا تحصر اهتمامها في تخريج أعداد معينة من الطلاب ولكن يمتد ذلك إلى توفير نوعية جيدة من الخريجين (فضيل، 2015: 797).
- **الكفاءة الخارجية:** يقصد بها قدرة النظام على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجل خدمته، ويراهم آخرون بأنها "مدى ملاءمة التأهيل العلمي ونتائج الخبرة العلمية والنواحي الشخصية التي اكتسبها الفرد من خلال دراسته لمتطلبات العمل المسند إليه في الحياة العملية ... إضافة إلى اكتسابه مزيجاً من الاتجاهات الإنسانية والعلمية التي تساعد في تجديد ومواجهة مشكلات مجتمعه، وينظر إلى الكفاءة الخارجية من المنظور الكمي بأنها "مدى تلبية النظام التعليمي لحاجات المجتمع، ومدى توازن أعداد الخريجين مع الأعداد المطلوبة لسوق العمل، بينما ينظر إليها من المنظور النوعي بأنها تعبر عن مدى إعداد وتأهيل الطلاب للقيام بأدوارهم المستقبلية في المجتمع (الحيالي، 2013: 576).

11-7-1 توجه الجامعات نحو تحسين مخرجات التعليم:

لا شك أن مخرجات التعليم تعد من أهم الأمور التي تحتاج إلى المتابعة والتقييم والتطوير، إلى جانب الوقوف على الأنظمة التعليمية لتوجيهها نحو العالمية، من أجل إيصال المهارات والكفايات الجديدة الضرورية للتميز في بيئة أكثر تنافسية.

كما أن أهم الأسباب التي تستدعي الجامعات للعمل نحو تطوير برامجها ومناهجها الدراسية هي الثورة التكنولوجية الشاملة والقائمة على التدفق العلمي والمعرفي والذي لم يسبق له مثيل؛ والذي يشكل تحدياً للعقل البشري وهو ما جعل المجتمعات تتنافس في تحسين وتطوير أنظمتها التعليمية على أساس الجودة، ومن أهم المجالات التي يمكن أن تسهم في تطوير مخرجات التعليم هو التركيز على احتياجات

سوق العمل، تحسين الأداء، تطوير المخرجات، مساعدة الجامعات والمعاهد، لتكون مؤسسات تعليمية منافسة على المستوى المحلي والعالمي (أبو النصر، 2009: 76)

وبذلك فإن التوجه نحو التركيز على جودة المخرجات التعليمية من مهارات وقدرات وخبرات يعد توجهاً حديثاً وتحولاً كبيراً في التعليم العالي، ومتماشياً مع فلسفه الجودة في ذات الوقت، لذلك يرى (Pors، 2001) بأن عناصر الجودة تتمثل في معارف الطالب وما اكتسبه من مهارات واتجاهات وقيم، بينما يرى (برينان وشاه، 2007: 31) بأن من قيم الجودة التركيز على التوظيف، وهي القيمة التي تركز على خصائص مخرجات الخريج، والمعايير ونتائج العملية التعليمية. وهو أسلوب يأخذ في الحسبان متطلبات العمل؛ ويقصد بالعمل هو صاحب العمل الذي يقوم بتوظيف الخريج، ويتجه هذا النوع ليأخذ في الحسبان التفاصيل والخصائص الرئيسية لجودة التعليم العالي.

واستجابة لحقيقة أن معظم الأطراف المعنية في التعليم العالي (طلاب، أولياء أمور، أعضاء هيئة تدريس، إدارة الجامعة، أرباب العمل...) يعتبرون أن النظام التعليمي ينقصه إعداد الطلبة للحياة الحقيقية ومتطلبات السوق ويطالبون بتحسينه وتطويره، ومن منطلق حرص الجامعات على تقديم تعليم ممتاز مستند إلى أحدث مخرجات البحوث والدراسة الأكاديمية. ولعب دورها الرئيسي في تنمية القدرات البشرية، والإسهام في تطوير معارف الطلاب وفكرهم من خلال تهيئة البيئة الأكاديمية المناسبة، والمساهمة في توظيف الطلبة وحراكتهم (المسعودي، 2013: 26). وقد جاء هذا التوجه المستند على وصف المخرجات التعليمية على أساس ما يعرف بمستوى الكفاءة الداخلية ومستوى الكفاءة الخارجية وهو الأكثر شيوعاً. حيث تعبر الكفاءة الداخلية للمخرجات التعليمية عن القدرة على تحقيق الأهداف المعرفية بأقل التكاليف المادية الممكنة، أما الكفاءة الخارجية للمخرجات التعليمية فتعبر عن قدرة النظام التعليمي على تحقيق مطالب المجتمع واحتياجات سوق العمل (الخشالي، 2010: 36).

12-7-1 المخرجات النهائية للتعليم العالي:

إن تنوع مخرجات العملية التعليمية يتوقف الى حد كبير على مدى طبيعة وتنوع أهداف المؤسسات التعليمية مع الأخذ بالاعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة ناهيك عن فاعلية المؤسسات التعليمية وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعض أنواع المخرجات دون غيرها.

لذلك في الواقع الحالي تتمتع المؤسسات التعليمية بإمكانات لا يستهان بها وطموحات عالية سواء على المستوى الشخصي للأساتذة والمحاضرين أو على المستوى المؤسسي والقيادية الجامعية في ضوء معطيات البيئة الاجتماعية المحيطة.

المستوى النوعي للخريجين: يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات (الظالمي وآخرون، 2012: 155).

لذلك يرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعه وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار وكذلك توسع فكر الخريج، ليصبح قائدا رسالياً ذو منظور استراتيجي واهتمام شمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات الأعمال (الطائي وآخرون، 2005: 192).

ولما كان المتعلم أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر، يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل، لتوفير فرص العمل لخريجها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها (الحاج وآخرون، 2008: 55).

البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع: يركز هذا النوع من المخرجات على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر في تحسين سلوك الأداء للأفراد والمؤسسات بشكل عام، وتعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفية لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية وانطلاقاً من دور الجامعة كمؤسسة ريادية لتطوير المجتمع فإنها مدعوة إلى تبني مفهوم الجامعة كمركز لخدمة مؤسسات المجتمع (الظالمي وآخرون، 2012: 155). وعليه فإن جودة تلك البرامج تعتمد على عدة مبادئ وهي (Hughes، 1998: 43):

- أن تحقق برامج التدريب التوافق أو التوافق ما بين الأفكار النظرية والممارسات العملية.

- تلبية الحاجات المهنية للمتدربين.
- المرونة وتعدد الاختبارات في برنامج التدريب.
- توجه برامج التدريب نحو الكفايات التعليمية.
- استثمار تكنولوجيا البرامج التدريبية لنتائج البحوث والدراسات العلمية.
- استمرار تحسين عملية تدريب المتدربين.

الاستشارات العلمية: تعد الاستشارات العلمية أحد أهم المخرجات التي تتميز بها المؤسسات التعليمية المرموقة، وهي بذات الوقت مقياساً مهماً من مقاييس جودة تلك المؤسسات، وتتنوع صور وآليات الاستشارات العلمية تبعاً لنوعها وطبيعتها بيئتها، كما تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل، لنقدم لهم الدعم والمساعدات المعرفية والإرشاد والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها، وفضلاً عن القدرات العلمية التي تتميز بها النواظير الاستشارية فإن نجاحها يعتمد على مستوى وعي وثقافة المجتمع ومؤسساته المختلفة (كيطان وآخرون، 2014: 89).

المشاريع العلمية: يقصد بالمشاريع العلمية ببساطة قيام جهة علمية (قسم علمي أو بعضاً من المحاضرين) بدراسة مستفيضة لظاهرة معينة في مكون واحد أو أكثر من مكونات البيئة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمجتمع، ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها وتحسينها أو للتخلص من مساوئها الحالية والمتوقعة، ومهما يكن حجم المشاريع العلمية فإنها تعد من أهم الثمار العلمية التي تنتجها المؤسسات التعليمية والبحثية، حيث يلعب المختصين في المؤسسة التعليمية الدور الريادي في المشروع العلمي ويتوجب عليهم إثبات ذلك بشكل واضح ومقنع لجميع المؤسسات المجتمعية الأخرى، لذا فإن المشروع العلمي تتوقف جودته بناءً على عمق العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع، وقدرة تلك المؤسسة على متابعتها لمعطيات البيئة المحيطة بكافة مكوناتها (فضيل، 2015: 799).

البحث العلمي: يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، ويمكن القول بأن جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى (الحاج وآخرون، 2008: 55)، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية، وبما أن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على ما يلي (الظالمي وآخرون، 2012: 157):

- توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
- توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

- وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.
- إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
- توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.

المؤتمرات والندوات: تلعب المؤتمرات والندوات دوراً مهماً في تبادل المعرفة وتحديث المعلومات وتلاقح الأفكار وتوضيح الرؤى في كافة التخصصات، وهي مقياس مهم من مقاييس كفاءة المؤسسة التعليمية، لذا فهي تعد من أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى المستفيد الداخلي والخارجي بنفس الوقت، ويلعب التخطيط السليم والدقيق للمؤتمرات والندوات دوراً هاماً يتوقف عليه نجاح أهدافها وغاياتها، ولضمان تحقيق ذلك ينبغي على المختصين في المؤسسة التعليمية إيلاء احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة ومشكلاتها المعرفية والثقافية اهتماماً كبيراً، وأن تفعيل أو تطبيق نتائج مثل هذه البرامج يقدم دليلاً واضحاً لضمان جودتها (باناجه ومقبل، 2010).

سمعة المؤسسة ورضا المستفيد: تسعى المؤسسات التعليمية عموماً إلى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قراراً مهماً لا بد وأن يؤخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم، لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الإيجابية واعتمادها وفقاً لمنظور استراتيجي، فضلاً عن معالجة مكامن التصدع في هذه العلاقة واعتماد الحلول الكفيلة باستبعاد المؤشرات السلبية (الحاج وآخرون، 2008: 55).

13-7-1 سوق العمل وحاجة المجتمع:

يعبر مصطلح مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل عن مدى انسجام مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة التعليم العالي ويُعظم من قدرته على مواجهة التغير الحاصل في السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير التسهيلات من كفاءات وخبرات وقدرات ملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن الخريج المنتظر والمجتمع محورا لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي (كيطان وآخرون، 2014: 795)، لذلك مواءمة التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل قد جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية (الحياي، 2013: 575).

فالمتابع لواقع أسواق العمل في كل من الدول المتقدمة والنامية يلاحظ ظهور العديد من العوامل التي أسهمت في تعقيد الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل مثل: طبيعة سوق العمل، والتي تتأثر بشكل مباشر بالتطورات التكنولوجية والإنتاجية وبالتالي فإنها تتطور بسرعة أكبر من التطور في الأنظمة التعليمية، والعولمة التي أدت إلى تغيير متطلبات سوق العمل، فأصبح هناك اختلاف بين مستويات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل كنتيجة لارتفاع مستويات جودة الأداء والمعرفة التقنية والمهنية ومستويات التدريب والخبرة المطلوبة لأغراض التوظيف، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني وعشوائية التدريب وعدم التنسيق، وعدم توافر مصدر للمعلومات عن سوق العمل واحتياجاته، وضعف التواصل بين مؤسسات التعليم فيما بينها، علاوة على ذلك يواجه التعليم تحديات متعلقة بسوق العمل منها: قلة البيانات وعدم دقتها وغياب الرؤية عن واقع متطلبات سوق العمل (الربيعي، 2008: 67).

كما أن السياسة التعليمية تركز في جهودها على التوسع الكمي للتعليم دون أن يوجه بطريقة دقيقة لتلبية الاحتياجات النوعية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وهذا في الغالب يحدث فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واحتياجاته المستقبلية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، ليس هناك استراتيجية متكاملة للتعليم العالي تستشرف المستقبل، وتستعد للتهيؤ للتأثير فيه أو التعامل معه من خلال وجود خطط تنفيذية لمشروعات تتطلب عمالة ماهرة ذات جودة عالية فنيا ومهاريا وعلميا وتكنولوجيا، لذلك لابد من وجود مرجعيات أو توصيف شامل وكامل للمهن المطلوبة لسوق العمل في الفترة الحالية أو المستقبلية، وكذلك تطبيق متطلبات الجودة الشاملة في منظومة التعليم العالي، بدءاً من مدخلاته، ومروراً بعملياته، وانتهاءً بمخرجاته حتى تستطيع تحقيق السبق والتفوق والامتياز والمنافسة على مستوى الأسواق المحلية والعربية والعالمية (قدي، 2009: 158).

14-7-1 العوامل التي تؤثر في سوق العمل:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في سوق العمل أهمها:

إجمالي عدد السكان في سن العمل: إن زيادة عدد السكان في سن العمل في قطاع غزة يمثل عبئاً عليها، ويعد عائقاً لعملية التنمية والتطوير، حيث يؤثر على فرص العمل المتاحة أمام كل فرد من أفراد المجتمع، حيث يبدأ سن العمل من 15 سنة وحتى 64 سنة فهذه الفترة الزمنية الممتدة تجعل الفرد يحتاج إلى فرص عمل تتناسب مع مؤهلاته العلمية والمهنية، وفي قطاع غزة بلغ عدد السكان (1.932.843) ويعد نسبة كبيرة منهم في سن العمل، مما يزيد الطلب على فرص العمل (الإحصاء الفلسطيني، 2018).

إجمالي عدد الخريجين: إن الطلب على عملية التعليم يزداد من عام لآخر، لأن التعليم أساسي وضروري في عملية التطوير الشخصي والمجتمعي والدولي، وهو وسيلة للعمل والتوظيف بعمل لائق يلبي رغبات

وتطلعات الشباب الفلسطيني، وهذا سيؤدي إلى تطوير اقتصادي واجتماعي ونهضة شاملة في جميع النواحي الحياتية والعملية (أبو عودة، 2016: 21)، لكن تمثل زيادة عدد الخريجين من المعاهد والجامعات عبئاً على سوق العمل، لأن عدد فرص العمل المتاحة يقل بكثير عن عدد الخريجين، فنسبة البطالة في الخريجين لم تنقص، بل تزداد عاما بعد عام في ظل ازدياد عدد الخريجين حيث بلغ عدد الخريجين في قطاع غزة للعام 2018 أكثر من واحد وعشرين ألف خريج بمعدل بطالة يتجاوز 53%، وفي ظل الانقسام السياسي، لهذا لا بد من وجود آلية للحد من هذه الظاهرة وبذلك يتكامل الجهود بين جميع القطاعات والأفراد (مركز الاحصاء الفلسطيني، 2018).

عدد فرص العمل المتاحة: قد تقل فرص العمل المتاحة أمام الأفراد الراغبين في العمل، في ظل أن غير المتعلم لا يبحث عن نوع معين من العمل بل يلتحق بأول فرصة عمل تتاح له في القطاع الرسمي أو الغير رسمي، على العكس من حاملي المؤهلات العليا والذين يرغبون في الالتحاق بالعمل الذي يتناسب مع مستواهم العلمي ويكون له صفة الاستمرارية (تودارو، 2006: 32). لكن رغم ذلك فإن الفرص المتاحة تحتاج خصائص سوق العمل في الوقت الحاضر إلى قدر معين من المهارة والكفاءة والمعرفة، وهنا يجب أن يلعب النظام التعليمي دوراً فعالاً في تلبية احتياجات سوق العمل.

التطور التكنولوجي: للتكنولوجيا دور مهم في التأثير على سوق العمل، حيث توفر الوقت والجهد وحرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسوق العمل بسهولة، كما تساعد على خروج بعض الأفراد من العمل والبحث في سوق العمل عن فرص أخرى قد تكون ذات مستوى أعلى من حيث المكانة الاجتماعية أو الأجر، بالإضافة إلى أن التطور التكنولوجي يساعد على تقدم العملية التعليمية، لتتناسب مع الاحتياجات المتجددة لسوق العمل (أبو عودة، 2016: 41).

الحالة الاقتصادية للدولة: إن أبرز العوامل التي يواجهها سوق العمل الفلسطيني هي ارتباطه الوثيق مع سوق العمل الاسرائيلي، فنجد أن أعداداً كبيرة من العمال تعتمد على العمل داخل إسرائيل، وبسبب الإغلاق والحصار أصبحوا عاطلين عن العمل، وهذا شكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً أنهم أرباب أسر ولديهم أبناء ومتطلبات وحاجات مستمرة ومتزايدة، لذلك فإن التأثير الإسرائيلي على حركة العمل الفلسطينية كان تقويضاً لمقومات العيش الفلسطيني، وتقليصاً لموارده، وتعويقاً للحركة الطبيعية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية (عثمان، 2014: 6)، وهذا جميعه أدى إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني الضعيف أصلاً في هياكله ومقوماته، مما أدى إلى ضعف الاستثمارات الحقيقية في ظل هذه الظروف السائدة التي ساهمت في تراجع حركة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وكذلك خلق مناخ استثماري ملوث صاحبه تلوث في النشاط الاستثماري العام والخاص (أبو عودة، 2016: 31).

15-7-1 خصائص سوق العمل:

عند دراسة خصائص سوق العمل تصدم بعقبات أهمها ذات العلاقة بشفافية المعلومات؛ حيث لا يوجد معلومات رسمية موثقة من جهات معتمدة من الحكومة، وكـم المعلومات المتضاربة حول سوق العمل وذلك بسبب تعدد الجهات شبه الرسمية وغير الرسمية التي تتناول أوضاع العمال. وينبغي لكل باحث متخصص في شؤون سوق العمل، أن يتعرف على أهم الخصائص الرئيسة لهذه السوق، والتي عن طريقها يمكن التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه السوق المتخمة بأسرار رقمية لم يتم الكشف عنها للعديد من الأسباب، وذلك لأهميتها في سياق العمل على وضع الحلول والبدائل الممكنة لمواجهة تلك المصاعب والعوائق، وقد أجمعت أغلب الدراسات والأبحاث المتخصصة حول أهم الخصائص التي يتصف بها سوق العمل ما يأتي:

ثورة التقنية: لقد أدت هذه الثورة وما صاحبها من صناعات متقدمة إلى تغيير التركيبة الأساسية للاقتصاد العالمي، ومن ثم نجد أن عدم تبني سياسات واضحة لتسهيل نشر الوعي اللازم لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التغيرات التقنية العالمية، قد يؤدي إلى عدم قدرة العمالة على مواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل، لذلك تناقصت الحاجة إلى استخدام العمالة اليدوية محدودة المهارة في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتزايد الطلب على استخدام الفنيين المهرة، وزادت حاجة المستثمرين وأصحاب الأعمال إلى توظيف عمالة متعددة المهارات، لديها القدرة على التكيف السريع مع متطلبات التقنيات المتغيرة، والتي يمكنها التعامل مع الأساليب المرنة في تنظيم العمل. وأصبح العامل أيا كان موقعه مسؤولاً عن ضمان الجودة وتحسين الأداء، والتحكم في الأنشطة الخاصة بعمله، ويتبع ذلك تطبيق معايير الجدارة المهنية في اختيار الأصلح لشغل مكان العمل (البندي، 2014: 86).

ثنائية الاقتصاد والمجتمع: تعد مجتمعات الدول النامية أقل انسجاماً مع التقدم العلمي من مجتمعات الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي نجد فيه أساليب صناعية وخدمية متطورة للإنتاج في هذه الدول النامية، نلاحظ وجود أساليب بدائية أيضاً، فمثلاً نجد بعض الفئات في المجتمعات النامية تتعامل بأسلوب الدفع الإلكتروني، وفي الوقت نفسه مازالت فئات أخرى من المجتمعات نفسها تتعامل بأسلوب المقايضة، وهذه الثنائية تؤدي إلى صعوبة إيجاد استراتيجيات وسياسات محددة من قبل الحكومات، وصعوبة تطبيق أساليب ودوافع اقتصادية من أجل تنفيذ السياسات (الفتاح، 2005: 199).

العولمة: أدت العولمة بجميع مفاهيمها وقيمها إلى حدوث خلل في تركيبة المجتمعات النامية، ومما زاد في تعقيد الوضع استحداث قوانين سنّها منظمة التجارة العالمية. ومع انفتاح الأسواق العالمية برزت أهمية السبق في توظيف التقنيات المتطورة والاستفادة منها، بغض النظر عن موطنها، وبذلك أصبح الإلمام باللغات الأجنبية ضرورة يتطلع إليها أصحاب الأعمال والمستثمرون في توصيف كثير من الأعمال والوظائف (البندي، 2014: 86).

تساؤل الدور الحكومي: إن تساؤل دور الحكومة، وضعف سيطرتها على الاقتصاد وتوجهاته، مع تنامي دور المنظمات غير الحكومية وتعظيم دور القطاع الخاص في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل نمو تقنية المعلومات والاتصالات. ومع ازدياد تشابك أنظمة العمل (إنتاجيا أو خدميا)، أصبح التنسيق بين أنشطة العمل المختلفة داخل المؤسسة وخارجها مطلوبا على جميع المستويات المهنية، مما أدى إلى ترسيخ أسلوب العمل الجماعي وضرورة تدريب العمال على أساليب حل المشكلات (المجالي، 2010: 48).

في قطاع غزة من أهم المشاكل التي تواجه سوق العمل ضعف الأداء الحكومي والقطاع الخاص والقطاعات الأخرى بالإضافة الى الانقسام السياسي، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى المشاكل المستمرة في سوق العمل وازدياد ظاهرة البطالة ولاسيما بطالة الخريجين.

16-7-1 سوق العمل ومدى ملاءمته لمخرجات التعليم:

مما لا شك فيه أن سوق العمل يشهد تحولات وتغيرات جذرية هيكلية عميقة، مما جعل الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق تتسع، فالتطورات السريعة التي يعيشها الاقتصاد نتيجة التطور التكنولوجي، والمنافسة بين شركات الأعمال أثرت بشدة على شكل وسلوك العرض والطلب في هذا السوق، فالتطور التكنولوجي بقدر ما ساهم في تحسين وتطوير الإنتاج كماً ونوعاً، سبب تراجع فرص العمل خاصة أمام الخريجين الجدد، فسوق العمل عرف تحولات لا يمكن للجامعات التغافل عنها.

ورغم هذا التقدم والتطور المستمر سواء في التعليم أو الاقتصاد أو مجالات الحياة الأخرى إلا أنه لا تزال هناك فجوة بين نتائج التعليم العالي وسوق العمل، فهذا التطور وما يرافقه من متطلبات في الأعمال، بحاجة لسرعة تغيير احتياجات سوق العمل، لكن ما يقابلها من بطء في استجابة التعليم لهذا التغيير أدى لضعف الارتباط والتعاون بين التخطيط التعليمي، والتخطيط لقوى السوق العاملة. لذلك العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم، ومؤسسات سوق العمل يجب أن تكون تكاملية في اتجاهين، وذلك من خلال إشراك أصحاب العمل في إعداد الخطط التعليمية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال تقديم بيانات عن احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً، والخطط المستقبلية لكل قطاع من قطاعاته، والوقوف عند المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع (المدهون، 2018: 31).

لذا فنواتج الأنظمة التعليمية لا تستجيب على النحو المناسب لطلب سوق العمل وأصحاب المشروعات الصناعية، لأن النظام التعليمي القائم لا يزود المتعلم بما يكفي من المهارات التي يتطلبها أرباب العمل (الخاص والحكومي) إذ يتزايد الطلب على الأيدي العاملة ذات المهارات العالية والفنية وهذا يخفف الطلب على المتخرجين الشباب فيؤدي الى ارتفاع معدل البطالة ويحبط عزيمة الشباب نحو التعليم (فضيل، 2015: 799).

ونتيجة لذلك يسجل فائض في المعروض من الخريجين الباحثين عن عمل المفتقرين إلى الخبرة وفائض في الطلب على العمل ذوي الخبرة العالية ويمثل هذا الاتجاه تحدياً هيكلياً خطيراً للحكومة والقطاع الخاص مما يتطلب المبادرة إلى الالتزام بتحسين التدريب الفني والمهني، فالحاجة القائمة على تكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعلم وتزويد الطلبة بالمزيد من المؤهلات الفنية ولاسيما مهارات تكنولوجيا المعلومات (المجالي، 2010: 53).

وللتغلب على العوائق التي تحول بين الخريجين وحصولهم على مناصب شغل ينبغي جمع وتحديث ونشر معلومات عن متطلبات المهارات حاضراً ومستقبلاً وترجمة هذه المعلومات إلى تزويد فوري بالمهارات والكفاءات المهنية والمتعلقة بإقامة المشاريع، ولا بد من وضع المعلومات وتقديمها إلى صناع القرار في جميع مراحل عمليات التغيير، والمعلومات الرامية إلى تحسين الربط بين عرض المهارات والطلب عليها تحسن فعالية أسواق العمل، والمعلومات المتاحة والموثوق بها فيما يتعلق بالمهارات التي ستصبح لازمة وقيمة وتلك التي يتعلمها العمال والشباب فعلاً تحد من أوجه انعدام اليقين التي تحافظ بدورها على حوافز الاستثمار في التكنولوجيات والمهارات الجديدة على حد سواء والقيام على نحو مبكر بتحديد المهارات التي ستكون مطلوبة في القطاعات التي ستتمو أمر لا غنى عنه حتى يتسنى لأصحاب العمل وللعمال اتخاذ قرارات سياسية واعية والقيام بخيارات استثمارية رشيدة، ولا بد من أن تستند استراتيجيات التنمية وسياسات المهارات الوطنية إلى بيانات مصنفة بحسب نوع التخصصات بغية رصد التحيز على أساس هذه الخاصية في التعليم والعمالة والتغلب عليه (البندي، 2014: 90).

لذلك تدعو الضرورة إلى العمل على زيادة التواصل بين قطاعات التعليم وقطاعات الأعمال والإنتاج، حتى يتمكن رجال الأعمال من الاطلاع على المناهج التي تدرس في قطاع التعليم العالي وذلك في التخصصات التي تهم رجال الأعمال، وكذلك تمكين الأساتذة بالجامعات والطلاب من الاطلاع على التقنيات المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية، مما يعطي الفرصة للجامعات في إمكانية تعديل مناهج الدراسة، وإضافة تخصصات مستحدثة تلائم متطلبات القطاعات الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الترابط المنشود بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية للمجتمع (قبة، 2012: 10).

- ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك عدم مواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وأصبحت الحاجة ملحة للمواءمة في الوقت الحالي، بعدما كانت قضية ثانوية في هذا المجال، وتزيد أهمية هذه المسألة في ظل التغيرات والتحولات التي عرفها عالم الشغل في السنوات الأخيرة وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل إلى الأسباب التالية (الحيالي، 2013: 757):

- انخفاض الكفاءة النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتهما (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.
- إضافة إلى ما سبق هناك العديد من الأسباب الرئيسية تساهم في نقص المهارات ما يلي (كيطان وآخرون، 2014: 793):
- زيادة أهمية وتأثير المعلومات والمعرفة والثقافة والوعي والقدرات التنافسية في الأسواق مقابل توسع الفجوة المعرفية والمعلوماتية والتقنية في المجتمع.
- تزايد حاجة بيئة العمل المعاصرة إلى معيار الكفاءة والمهارة والإبداع في التوظيف.
- تطور نظم الإدارة والتسويق والجودة.
- تركيز الفرص الوظيفية في سوق العمل على الأعمال التي لا يدخل التعليم ضمن متطلبات الوظيفة أو التي لا تتطلب أكثر من الحد الأدنى من التعليم الأساسي والثانوي.
- قصور الفكر الإداري والثقافة المؤسسية في فهم وهيكلة الوظائف والمهن القائمة حالياً وتصنيفاتها العلمية والمهارية والسلوكية اللازمة للارتقاء بالأداء.
- عدم وجود تصنيفات مهنية وعلمية دقيقة تنظم توجه عملية التشغيل والتوظيف وفق المعايير والشروط المواكبة للمتغيرات.
- ضعف قدرة النظام التعليمي في الاستجابة السريعة والمواكبة للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة سلباً وإيجاباً على سوق العمل.
- إغفال البعد الاقتصادي والتنموي في تخطيط التعليم وفق طبيعة واحتياجات سوق العمل.
- اختلال بنية ونظم التعليم بشكل يؤدي إلى إضعاف أهمية مخرجات التعليم في تطوير سوق العمل.
- ضعف كفاءة المناهج التعليمية من حيث مواكبة التطورات المستمرة والتركيز على التخصص والتمكين العلمي السليم للطالب والاهتمام بالبعد التطبيقي والبحثي.
- ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية في مؤسسات التعليم وضعف كفاءة أنظمة الجودة والتقييم والتحسين المستمر.
- محدودية الربط مع جامعات عالمية وإقليمية متقدمة تعمل على إثراء تجاربها والارتقاء بقدراتها العلمية والأكاديمية وتحسين مستوى المخرجات.

لذلك فإن من المناسب التعرف إلى المقترحات التي من شأنها تقليل الفجوة بين واقع سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية:

إن التعليم العالي استثمار استراتيجي لرأس المال البشري كما أنه يمثل من جانب آخر حلقة وصل محورية بين البنية التعليمية والمخرجات التي يستقبلها سوق العمل، إضافة إلى ذلك فإن التعليم العالي يرسى الأساس لمرحلة التراكم العلمي والخبرة العملية لخريجيه ولتستند إليها فيما بعد مساراتهم الوظيفية وأدوارهم المجتمعية، مما يجعل منه نقطة فارقة ليس فقط في مساراتهم الوظيفية وأدوارهم المجتمعية، بل في حياة ومسار المجتمع ككل، وذلك من خلال إعداد وتأهيل مخرجاته لدخول سوق العمل، هذا وباعتبار الاستثمار في التعليم العالي يؤدي إلى زيادة الرصيد المتاح من رأس المال البشري، فإن ذلك يمثل مصدراً مهماً وقوة دافعة للتنمية الاقتصادية من خلال إسهامه في دعم المخرجات المعرفية، والقدرة على التعلم لدى الخريجين، الأمر الذي عادة ما يحظى بتقدير وترحيب أصحاب الأعمال، حتى أنهم يمارسون ضغوطهم على المؤسسات الجامعية، لتحسين وتطوير المؤهلات لدى خريجها بتزويدهم بالخبرة اللازمة للعمل وتعريفهم بنماذج وأنواع المشروعات المتنوعة، وتقديم النصح المهني لهم.

وفيما يلي بعض المقترحات التي من الممكن أن تساهم في تقليص الفجوة بين كفاءات ومهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، وهذه المقترحات ترتبط بجودة الخريجين من جهة وإصلاحات ترتبط بسوق العمل وتوفير أنظمة معلومات تساعد أصحاب القرار على تعظيم الاستفادة من خريجي الجامعات، وفي هذا السياق فقد أشار بعض الباحثين إلى أهمية خلق مواءمة بين سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية من خلال (فضيل، 2015: 8002)، (الحيالي، 2013: 577):

- المحافظة على علاقات واتصالات مع الخريجين، واستطلاع آراء المؤسسات وأرباب العمل في مستوى جودة الخريجين.
- الاستطلاع الدوري لآراء الخريجين وآراء الطلبة والاسترشاد بها حول مستوى جودة كامل النظام التعليمي بالجامعة.
- التحليل الدوري لجدوى المسابقات المطروحة في ضوء التطور في الاختصاص واحتياجات أسواق العمل، وهذا يتبعه تطوير وتعديل المقررات والخطط الدراسية أينما وكلما لزم الأمر.
- يجب أن ترتبط جهود التنبؤ والتحليل ارتباطاً وثيقاً بتقديم المعلومات والمشورة والإرشاد، حيث تساعد هذه المعلومات الشباب على القيام باختيارات واعية وتسمح لصناع القرار بتخصيص الموارد المالية على نحو أكثر فعالية، كما تسمح بتعديل المناهج الدراسية واتخاذ خطوات لاجتذاب الخريجين إلى بعض الوظائف أو إلى احتياجات محددة من المهارات.
- يجب بذل المزيد من الجهود من طرف إدارات التوظيف العامة من أجل: تحسين مطابقة الوظائف وتقديم المزيد من المعلومات في المجالات الأكثر تضرراً من نقص الكفاءات.

- إعادة تصميم سمات المهارات والكفاءات للمؤهلات المطلوبة من أصحاب العمل في القطاعات سريعة النمو وفي المهن الجديدة مع زيادة فعالية خدمات المطابقة والتوظيف.
- التركيز على النهج القطاعية ومجالس المهارات في القطاعات أو الصناعات والتي تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطلب إعداد البحوث وتتخذ القرارات بشأن التعليم المقدم استجابة لطلب محدد على الكفاءات والمهارات.
- استباق الاحتياجات من المهارات حيث يمثل ذلك حجر أساس لاستراتيجيات قوية بشأن التعليم الجامعي، وتستخدم أساليب متعددة للتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من الكفاءات والمهارات وتشمل هذه الأساليب: التنبؤ بسمات المهن والمهارات مختلفة الأصناف، الحوار الاجتماعي، نظم معلومات سوق العمل وخدمات التوظيف، تحليل أداء مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك دراسات النقصي.

الكليات الهندسية في قطاع غزة

مقدمة:

ينظر للتعليم الهندسي في دول العالم المتقدمة على أنه أحد المحركات الأساسية لتطور التكنولوجيا الحديثة، وذلك باعتباره ركيزة المعرفة والابتكار، التي يجب أن تواكب التغير المستمر في الصناعة والاتصالات، في ظل التطور السريع والهائل في العلوم التطبيقية والهندسية.

لذلك كان لابد من تطوير منظومة تعليمية متكاملة لمواجهة أهم التحديات التي تواجه التعليم الهندسي، ومن خلالها يتحقق للمهندس ميزة نسبية وتنافسية في ظل مفاهيم العولمة والتخصص، والعمل عبر الانترنت والثورة المعلوماتية، كما ويتم ضبط جودة التعليم الهندسي من خلال دراسة عملية التعليم بأبعادها المختلفة، وضبط العلاقة بين عناصرها الأساسية وهم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والخطط الدراسية ومرافق التعليم والتدريب إضافة لضبط الجودة (بعلوشة، 2014: 40).

فمنذ إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994م بدأ الشروع في عملية التطوير والبناء، حيث شهدت المناطق الفلسطينية نهضة وتطور عمراني تمثل في إنشاء التجمعات السكانية وربطها بشبكة متطورة من الطرق ذات البنية التحتية المؤهلة، إضافة لذلك شهدت تطورات أخرى في قطاعي الاتصالات والخدمات. ولعبت الجامعات المحلية دوراً بارزاً في سد عجز القطاع الخاص من المهندسين في فترة الانتعاش التي بدأت.

17-7-1 واقع التعليم الهندسي في فلسطين:

أنشئت كليات الهندسة وأقسام الهندسة المختلفة في جامعات قطاع غزة في ظروف الاحتلال، حيث لم تكن معالم الاقتصاد الفلسطيني وتوجهاته واضحة، وكان مرتبط باقتصاد المحتل فكانت هناك صعوبة في ربط التخصصات بحاجة المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى نقص في المرافق التعليمية والكفاءات، والذي أدى إلى غياب رؤية واستراتيجية واضحة وفلسفة محدودة المعالم للتعليم الهندسي على المستوى المحلي وفي الجامعات التي أنشأت برامج التعليم الهندسي المختلفة (بعلوشة، 2014: 56).

فالتعليم الهندسي في قطاع غزة بدأ حديثاً نوعاً ما حيث لم يكن خلال فترات الانتداب البريطاني وفترة الإدارة المصرية لقطاع غزة أي جامعات أو كليات مجتمع تختص بالتعليم الهندسي، وكان الاعتماد في ذلك خارج القطاع.

وفي أعقاب الاحتلال الصهيوني لقطاع غزة عام 1967 م وتعرش السفر لخارج القطاع سواء ذلك بسبب القيود الإسرائيلية أو سوء الأحوال الاقتصادية في قطاع غزة كان لابد من السعي لإيجاد بدائل محلية قدر الإمكان في ذلك الوقت الصعب ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل حتى عام 1992م تم افتتاح كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية بغزة والتي تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة بتخصصاتها المختلفة، ومع مرور السنين توالى افتتاح الكليات الجامعية التي تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة (الغصين، 2014: 57).

وبنظرة سريعة إلى واقع وخصائص التعليم الهندسي في فلسطين وخصائصه، نرى أن هذا الواقع لا يختلف كثيراً عنه في العديد من الدول العربية، ويمكن إجمال أهم الحقائق والخصائص للتعليم الهندسي في فلسطين بما يلي (الدبيك، 2009: 9):

- التركيز على بعض البرامج الهندسية التقليدية كالهندسة المدنية والمعمارية والميكانيكية والكهربائية.
- ندرة التخصصات الحديثة التي تجمع بين أكثر من برنامج هندسي، أو تجمع بين برامج هندسية، وبرامج أخرى كالطب والزراعة والصناعة.
- ضعف العلاقة والتفاعل بين مؤسسات التعليم الهندسي، ومؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، وهذه الظاهرة موجودة في جميع الدول العربية ولكن بنسب متفاوتة.
- افتقار العديد من كليات الهندسة في فلسطين والدول العربية إلى إجراء دراسات تقييمية دورية لبرامجها بحيث تأخذ بعين الاعتبار متابعة الجوانب الإيجابية والسلبية لخريجي هذه الكليات.
- ضعف العلاقة والتنسيق بين مؤسسات التعليم الهندسي في الدولة.
- افتقار مؤسسات التعليم الهندسي إلى البحث العلمي، مما ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في سيطرة منهجية الهندسة الدارجة على منهجية الهندسية المتجددة في عدد من التخصصات الهندسية.
- عدم وجود رقابة واضحة لضبط جودة التعليم وذلك من خلال إلزام مؤسسات التعليم الهندسي بالمعايير الخاصة بعناصر العملية التعليمية.
- أدى الاستثمار في عملية التعليم الجامعي إلى زيادة عدد مؤسسات التعليم الهندسي، وبالتالي ساهم في زيادة عدد الخريجين، وذلك بمعزل عن حاجة السوق، ومبدأ العرض والطلب.

18-7-1 الجامعات التي تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة في قطاع غزة

إن الجامعات والكليات الجامعية في قطاع غزة التي تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة عديدة ومتنوعة وازدادت في السنوات الأخيرة بعدما كانت الجامعة الإسلامية بغزة هي الوحيدة في القطاع التي تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة وفيما يلي نبذة عن تلك الجامعات والكليات في قطاع غزة.

أولاً: الجامعة الإسلامية: الجامعة الإسلامية بعزة مؤسسة أكاديمية مستقلة من مؤسسات التعليم العالي، تأسست عام 1978م، تعمل بإشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، توفر الجامعة لطلبتها جواً أكاديمياً ملتزماً بالقيم الإسلامية ومراعياً لظروف الشعب الفلسطيني وتقاليده، وتضع كل الإمكانيات المتاحة لخدمة العملية التعليمية، وتهتم بالجانب التطبيقي اهتمامها بالجانب النظري، كما وتهتم بتوظيف وسائل التكنولوجيا المتوفرة في خدمة العملية التعليمية، تعتمد الدراسة في الجامعة على نظام الساعات المعتمدة الذي تقسم السنة الدراسية بموجبه إلى فصلين دراسيين مدة كل منهما (16) أسبوعاً دراسياً، بالإضافة إلى الفصل الصيفي، وتضم الجامعة 11 كلية وهي كلية أصول الدين، كلية الشريعة والقانون، كلية الآداب، كلية التربية، كلية التجارة، كلية التمريض، كلية تكنولوجيا المعلومات، كلية العلوم، كلية الطب، كلية العلوم الصحية، كلية الهندسة (الاسلامية، 2019).

كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية بغزة: تأسست كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية بعزة في العام 1992م، ونالت الكلية مواقع متقدمة إذا ما قورنت بمثيلاتها ليس فقط في الدول النامية، بل أيضاً في الدول المتقدمة، حيث تضم الآن 7 أقسام هندسية هي: الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، الهندسة الكهربائية، هندسة الحاسوب، الهندسة الصناعية، الهندسة البيئية، الهندسة الميكانيكية.

كما افتتحت الكلية برامج الماجستير في العديد من التخصصات المختلفة أهمها برامج الماجستير في التخصصات التالية: الهندسة المدنية، الهندسة الكهربائية، هندسة الحاسوب، والهندسة المعمارية، وذلك مساهمة في خدمة المجتمع بشكل عام والمهندسين بشكل خاص، فضلاً عن تقديم العديد من الخدمات للمجتمع الفلسطيني من خلال العديد من المختبرات العلمية والمراكز البحثية والتي تقدم خدماتها لطلبة الكلية والجمهور علي حد سواء، ومنها مختبرات المواد والتربة، مركز الأبحاث والمشاريع، مركز عمار التراث-إيوان، مركز الدراسات والاستشارات الهندسية. وخلال العقدين الماضيين خرجت كلية الهندسة ما يقارب 5000 مهندس ومهندسة في العديد من المجالات المختلفة، وتضم حوالي 190 موظف ما بين أكاديمي وإداري من بينهم 12 أستاذ و20 أستاذ مشارك و28 أستاذ مساعد (كلية الهندسة-الجامعة الإسلامية، 2019).

ثانياً: جامعة الأزهر بغزة: جامعة الأزهر بعزة مؤسسة أكاديمية مستقلة من مؤسسات التعليم العالي، تعمل بإشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، تأسست عام 1991م، وتهدف جامعة الأزهر إلى تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني والعربي من الموارد البشرية المؤهلة في التخصصات المعرفية المختلفة، والبحوث العلمية التطبيقية، والتنمية المستدامة مع التركيز على توظيف تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، والمحافظة على أصالة التراث العربي الإسلامي والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان التي تشمل العدالة والمساواة والتزام بحكم القانون والشفافية والتسامح والاحترام وعدم التمييز والتنوع والشراكة لأصحاب المصلحة، كما وبدأت جامعة الأزهر بكليتين فقط هما كلية الشريعة والقانون (الحقوق الآن)، وكلية التربية وفي العام 1992م تم إنشاء أربع كليات أخرى هي: الصيدلة، الزراعة، العلوم، الآداب والعلوم الإنسانية، تبعها إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وفي مرحلة أخرى من مراحل تطور الجامعة تم إنشاء كلية العلوم الطبية التطبيقية وكلية طب فلسطين وكلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وكلية الدكتور حيدر عبد الشافي لطب الأسنان (الأزهر، 2019).

كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات: أنشئت كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات بجامعة الأزهر بغزة في العام الجامعي 2002/2001، لمواكبة التطور العلمي والتقدم الحضاري المتسارع الذي تشهده الساحات العلمية الأكاديمية خاصة، والمتطلبات المجتمعية الإنسانية عامة، ولتضع جامعة الأزهر بغزة في طليعة العمل الأكاديمي الفلسطيني الذي يخدم مسيرة العمل الوطني.

كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات تضم ثلاثة أقسام وهي قسم الهندسة ويضم: (هندسة الطاقة المتجددة؛ هندسة المعدات الطبية؛ هندسة الميكاترونكس؛ هندسة الحاسوب والاتصالات)، قسم هندسة البرمجيات، قسم تكنولوجيا المعلومات ويضم (علوم الحاسوب، وأنظمة المعلومات)، إضافة إلى برنامج ماجستير الحوسبة ونظم المعلومات، وتضم الكلية 32 موظف ما بين أكاديمي وإداري (الأزهر، 2019).

ثالثاً: جامعة فلسطين بغزة: جامعة فلسطين بغزة هي مؤسسة أكاديمية مستقلة من مؤسسات التعليم العالي، تعمل بإشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، تأسست بغزة عام 2005م، تهدف إلى إعداد كوادر مؤهلة علمياً ومهنية قادرة على تلبية حاجات المجتمع ومواكبه ركب الحضارة والمساهمة في صياغة خارطة المستقبل في إطار مبادئ وقيم حضارتها العريقة.

وتضم الجامعة سبع كليات تمنح درجة البكالوريوس وهي الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني، تكنولوجيا المعلومات، إدارة المال والأعمال، القانون والممارسة القضائية، الإعلام والاتصال، التربية، طب وجراحة الفم والأسنان، بالإضافة إلى كلية الدراسات المتوسطة التي تمنح درجة الدبلوم (فلسطين، 2019).

كلية الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني: تأسست كلية الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني في عام 2005م، وتضم الكلية ثلاثة أقسام تضم الهندسة المدنية ويشمل تخصصين رئيسيين هما: هندسة إدارة الإنشاء والتشييد وهندسة نظم المعلومات الجغرافية والجيوماتكس وقسم هندسة البرمجيات وقسم الهندسة المعمارية وكما تتيح الخطة الأكاديمية للقسم الاختصاص في أحد التراكيب الأساسية بعد السنة الثالثة وهي "التصميم المعماري" و"التصميم الداخلي" و"التخطيط العمراني" (فلسطين، 2019).

19-7-1 واقع المهندسين في قطاع غزة:

ساهم توسع التخصصات الهندسية في الجامعات الفلسطينية، وإنشاء كليات الهندسة في قطاع غزة في الزيادة المضطردة لأعداد المهندسين، في ظل ظروف سياسية واقتصادية وعادات اجتماعية ساعدت في ضخ الجامعات أفواجاً جديدة التحقت بالسلك الهندسي دون وجود خطة وطنية على مستوى التعليم لمراعاة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لعدد المهندسين في كل تخصص حتى أن بعض التخصصات أصبحت تواجه مشكلة الفائض وأخرى لا مجال لممارستها على أرض الواقع لانعدام التطبيقات العملية لها، ولم تستطع جهات التخطيط في مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية أن تقوم بالتركيز على إضافة تخصصات هندسية نوعية تلبي طموحات واحتياج المجتمع المحلي وتلبي الحد الأدنى من الاعتبارات في ظل محدودية الموارد المتاحة فلا يجب التركيز في الوقت الراهن على تخصصات الهندسة التقليدية بل يجب النظر وتركيز الجهود على تخصصات جزئية يحتاجها السوق المحلي (الغصين، 2014: 60).

كما أن كليات الهندسة لم تشهد تطوراً نوعياً من ناحية إضافة تخصصات هندسية يمكن أن يستوعبها السوق المحلي عدا عن تخصص الحاسوب والاتصالات خاصة إذا ما تم مقارنة التخصصات الهندسية في الجامعات بالتخصصات المتوفرة في نقابة المهندسين. حيث أن زيادة أعداد كليات الهندسة في الجامعات المحلية لم تضيف أي جديد على تخصصات الهندسة التقليدية في ظل تضائل فرص العمل في السوق المحلي وإغلاق فرص العمل في الخارج من ناحية أخرى مما ينذر بازدياد تفاقم البطالة بين صفوف المهندسين (بعلوشة، 2014: 63).

وتستوعب الإدارات الحكومية الكفاءات الهندسية فهناك وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الحكم المحلي والبلديات، ووزارة الموارد الطبيعية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وسلطة المياه وسلطة الطاقة وسلطة الأراضي ووزارة الزراعة، وقد تم إعادة هيكلة بعض الوزارات ذات العلاقة بالقطاع الهندسي وتحديد احتياجاتها من المؤهلات الهندسية من أجل النهوض بمستواها وتطوير أدائها والخروج من حالة الترهل التي تعاني منها، حيث تم إقرار قانون الخدمة المدنية المعدل والذي يركز على الاعتبارات الوظيفية والمهنية كالاختصاص والمؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والمهارات الفنية والإدارية. وفي العام 2007م وبعد استكاف غالبية المهندسين عن أعمالهم في الجهاز الحكومي في قطاع غزة تم استيعاب العديد من المهندسين الجدد في الوظائف الحكومية لسد العجز نتيجة استكاف المهندسين الآخرين (الزعنون، 2012: 12).

من جهة أخرى فإن حقوق المهندسين المهنية لا تتمتع بالحد الأدنى في ظل تجاهل القوانين المتعلقة بالتشغيل من ناحية، عقود العمل الفردية وضوابط العلاقة بين المهندس وصاحب العمل والحد الأدنى للأجور والساعات الإضافية وتعويضات إنهاء الخدمة والراحة الأسبوعية والإجازات وطرق حل النزاعات، خاصة أن كثيراً من المهندسين يعملون بدون عقود، ولم تقم نقابة المهندسين بوضع سياسة بالتعاون مع

الهيئات والاتحادات ذات العلاقة بالصناعة وقطاع المقاولات كاتحاد المقاولين واتحاد الصناعات الهندسية لمعاقبة الشركات والمصانع التي تسيء تطبيق القانون الخاص بالتشغيل، حتى أنها لم تتخذ أي إجراءات لإلزام الشركات بتوفير الطواقم الهندسية اللازمة لكافة مجالات الأعمال التي تمارسها (الغصين، 2014: 63).

1-7-20 نظرة تحليلية حول مسببات البطالة لخريجي كليات الهندسة:

إن من أهم أسباب بطالة الخريجين في قطاع غزة وعلى الأخص بطالة خريجي الهندسة تعود إلى الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة، حيث أن سياسة "الحصار" تتمحور حول إضعاف الاقتصاد الفلسطيني الضعيف أصلاً، للقضاء على أية محاولات تنموية حقيقية تعزز من فرص قيام الدولة الفلسطينية بعيداً عن تصور الاحتلال ورؤيته تتلخص في التخلص من حالة التبعية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني فالحصار بمعناه الواسع يعتبر العامل الرئيسي للأزمة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال نشوء علاقات تجارية غير متكافئة، وقيود تنظيمية، وضغط ضريبي، وتقلص في إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية (سكر، 2012: 36).

كما أن الإغلاق المتكرر والشامل للأراضي الفلسطينية منذ العام 1996م والذي توج بالحصار الخانق لقطاع غزة منذ حزيران 2006م وحتى تاريخه، وتدمير البنى التحتية المادية والممتلكات الخاصة والعامة، وقد شمل ذلك تدمير محطة توليد الكهرباء في غزة والطرق الرئيسية ومطار غزة الدولي وتوقيف العمل في ميناء غزة، وحجز الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تجبها إسرائيل عن الواردات الفلسطينية من الخارج، حيث تمثل هذه الأموال أكثر من 13% من إيرادات السلطة، وقد ترتب على حجزها مرات عديدة عجز الموازنة وعدم قدرة السلطة على دفع التزاماتها وخاصة رواتب الموظفين، وإلغاء الطريق الأمن الذي كان يربط الضفة الغربية بقطاع غزة، لإضعاف قدرة التواصل الاقتصادي والإنساني بين المنطقتين وإفشال أية محاولات تنموية لهما، والسيطرة على الموارد الاقتصادية وخاصة المياه والأراضي التي تتم مصادرتها، ومحاصرة الموارد البشرية ومنعها من العمل والتنقل الداخلي والخارجي (العجلة، 2008: 65).

ومن أهم عوامل بطالة خريجي الهندسة والتي تتعلق بجهة التشغيل وهي مشكلة جهة التشغيل حيث توظف بعض الشركات المهندسين الذين يخصصونها، بغض النظر عن أي معايير، وكذلك جهات التشغيل العائلية والتي لا تتحوط لاختيار المهندسين. أما بالنسبة للعمل الحكومي ورغم أن القطاع الحكومي هو أكثر القطاعات تشغيلاً للمهندسين، إلا أن هذا العدد حتى اللحظة يعتبر غير كاف. وكما يجب أن يقوم القطاع الخاص بدوره المفترض في توظيف الخريجين الجدد من خلال الإنتاج والاستثمار والتشغيل، إلا أن الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحصار

الإسرائيلي والسياسات الاقتصادية الخاطئة وعدم التوازن في القطاعات الإنتاجية والتنمية طيلة العقدين الماضيين، انعكست سلباً على أداء القطاع الخاص الوطني في غزة وحالت من أدائه دوره الفاعل في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة (الغصين، 2014: 65).

وترى الباحثة أن هناك عوامل أثرت في زيادة بطالة خريجي الكليات الهندسية ومنها إهمال الخريج لنفسه في معمله عند التخرج وإهماله لنفسه في اللغة الإنجليزية وفي الجوانب الإدارية مما يحرم الخريج من العديد من الفرص التي كان سيحصل عليها بتخصصه بالمزايا الموجودة لديه، فالكثير من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية تبحث عن هذه المواصفات للتوظيف لديها.

كما ترى الباحثة أن الجهات التعليمية أصبحت تبحث عن المردود الربحي للمؤسسة التعليمية، وفقدت الكثير من جودة التعليم، ومنها فرص التدريب المناسب والتنسيق مع القطاع العام والخاص على تدريب الخريجين علمياً بحيث يكونوا جاهزين لسوق العمل، مما يجعل المهندس الخريج غير جاهز بمجرد التخرج ويكون بحاجة إلى الحصول على التدريب وهذا يفقده فرصة الحصول على فرصة عمل، كما وتقوم بعض الكليات التي تدرس الهندسة بقبول طلاب الثانوية العامة بمفاتيح قبول متدنية، مما يفاقم المشكلة القائمة، وهنا يبرز دور وزارة التعليم وبالذات هيئة الاعتماد والجودة التابعة للوزارة وذلك للعمل على تنسيق مفاتيح قبول كليات الهندسة وفق احتياجات السوق المحلي.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة وجوب أن يكون من أولويات الحكومات والجامعات وكل مؤسسات المجتمع المدني وضع حلول لمشكلة الخريجين قبل تفاقمها أكثر من ذلك وعدم السيطرة عليها حيث أصبح فكر الكثير من الشباب الخريجين ينحصر في قدرات محدودة ومنها البحث عن فرصة عمل في الخارج مع أن أغلب الشباب يذهبون للمجهول وغالبا ما يفشلون في الخارج نتيجة عدم التخطيط المسبق، لذلك يمكن الإشارة إلى بعض الآليات والمقترحات والتي يمكنها المساهمة في حل مشكله البطالة لدي خريجين بشكل عام وخريجي الهندسة على وجه الخصوص. كما يلي:

- تقليل أعداد العاطلين عن العمل من المهندسين من خلال الالتزام بمعايير تأهيل المهندسين، والتركيز على النوعية وليس الكم، ومشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في وضع اعتماد البرامج الهندسية، بحيث لا يقتصر على الأكاديميين فقط، وإدخال المهارات الإدارية والإبداعية التي تساعد في تطوير أداء المهندس.

- إنشاء هيكل تنسيق بين الجامعات ووزارة التعليم العالي والقطاع الخاص لتنسيق مفاتيح القبول في الجامعات وإنشاء وفتح الأقسام الجديدة وإعادة هيكلة التخصصات المختلفة واقتراح التخصصات المهنية اللازمة، وقد يتم تبني فكرة الإيقاف المؤقت لبعض التخصصات إذا ثبت أن الخريجين فيه نسب الزيادة فيهم أكبر من حاجة السوق المحلي.

- إصدار تشريع ملزم للشركات والمؤسسات والهيئات الصناعية في سوق العمل على المساهمة في تدريب الطلاب المهندسين والخريجين كل في تخصصه، أي الاهتمام بتنمية نظام التعليم والتدريب المزدوج.

- تشجيع السياسة الاقتصادية لمهمة إنشاء صندوق ائتمان يشجع الاستثمار في قطاعي الإنشاءات والخدمات يساعد في حل مشاكل الإسكان.

- تبنى مؤسسات الإعلام سياسة إعادة تقديس واحترام العمل المنتج ليس وفقاً للشهادات ولكن أيضاً للخبرات وإعلاء قيم احترام العمل المهني والحرفي وليس فقط مهن ما يعرف بالصفوة مثل الأطباء والمهندسين والمديرين والمحامين وما شابه ذلك فتغيير المفاهيم يؤثر على العمالة بالنسبة للمتعلمين خاصة واحتقار بعض المهن يزيد نسبة البطالة بينهم.

8-1 تعقيب عام على الإطار النظري:

إن الفرد هو أهم مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلاب ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل، لتوفير فرص العمل لخريجها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاجاً نهائياً يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها.

ولكي تصبح مخرجات المؤسسة التعليمية متوافقة مع حاجات حقل العمل فإنه من الضرورة الاستعانة بالجهات المستفيدة في تطوير المخرجات وتحديد مواصفات مخرجات المؤسسة التعليمية والتدريبية والفنية، إذ تساهم هذه العملية في إغناء المتخصصين في المؤسسة بالأفكار التي تساعدهم في عملية إكساب المخرجات الجديدة المعرفة المناسبة والجوانب الأساسية التي يتطلبها تهيئة وتقديم هذه المخرجات لسوق عمل يبحث عن القدرات المهارية والمعرفية ودرجة الإتقان والإنجاز وليس مجرد شهادة التخرج التي أصبحت غير كافية للحصول على وظيفة أو تلبية احتياجات السوق، فبالرغم من زيادة عدد المتعلمين إلا أنه هناك تدهور في الإنتاجية بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك إلى عدم الربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كما ونوعاً.

وإذا أمعنا النظر في الواقع الذي تعيشه المؤسسات التعليمية نجد أنها تتمتع بإمكانات لا يستهان بها وطموحات عالية سواء على المستوى الشخصي للأساتذة والتدريسيين أو على المستوى المؤسسي والقيادة الجامعية في ضوء معطيات البيئة الاجتماعية المحيطة، ورغم ذلك لا يزال ربط التعليم العالي باحتياجات مجتمع سوق العمل من الأمور التي أثرت بالسلب على مخرجات التعليم العالي وارتفاع نسب البطالة.

وعليه فإن ارتفاع معدلات بطالة الخريجين لا تعني إغلاق الجامعات، لكن الأمر يحتاج لتنسيق وتخطيط في طرح التخصصات، والتشديد في إجراءات التوظيف من الامتحانات والمقابلات الشخصية، وذلك للتأكد من مناسبة المتقدم للتخصص والقدرة على الاستمرار والإبداع فيه، وبلا شك أن قضية مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل شائكة ومتعددة الأطراف ولا يتوقف حلها على إصلاح التعليم الجامعي فقط، بل إنها تتعلق بالنموذج التنموي وسياسات برامج التشغيل، فمن غير الممكن تقليص الفجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل حتى وإن تجلت مخرجات التعليم الجامعي ليس فقط بالمؤهلات المعرفية بل والمهارية أيضاً، دون تطوير هيكل الاقتصاد الفلسطيني وتنويعه، لضمان استيعاب كافة جمهور الخريجين بلا استثناء.

1-9-1 الدراسات الفلسطينية:

دراسة (الدلو، 2017):

بعنوان: "استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى: وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظات غزة، والذي يبلغ حجمه (2715) شخصاً، وقد اعتمدت الدراسة عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (200) شخص عبر استخدام موقع (sample calculation) لحساب العينة أي ما نسبته 7.3% من مجتمع الدراسة الأصلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المجالات المهنية، وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج حيث أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت (57.47%)، ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل.

وكانت أهم توصيات الدراسة: ضرورة التركيز على المهارات الذهنية والمهنية، لرفع كفاءة الخريجين لتوائم مع سوق العمل.

دراسة (أبوعودة، 2016):

بعنوان: "مدى ملائمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية - كليات التجارة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى: معرفة مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني - حالة دراسية كليات التجارة في قطاع غزة، لذلك قام الباحث باستخدام المنهج والوصفي التحليلي، وتم

تصميم ثلاث استبانات مختلفة شملت عناصر مشكلة الدراسة المتمثلة في (الجامعات، المشغلين، الطلاب) والتي تمثل مجتمع الدراسة من خريجي كليات التجارة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، حيث تم اختيار عينة من الطلاب خريجي كلية التجارة من (جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة القدس المفتوحة، جامعة الأقصى، جامعة فلسطين، جامعة غزة)، وبلغ حجم هذه العينة 275 طالباً وطالبة، وشملت عينة الدراسة بعض المشرفين الأكاديميين العاملين في كليات التجارة في هذه الجامعات، وتمثلت هذه العينة بعدد 50 مشرفاً بينما شملت عينة المشغلين عدد 50 مؤسسة مشغلة (القطاع العام والقطاع الخاص والقطاعات الأخرى التي يمكن أن يعمل بها خريجو كليات التجارة المتمثلة في (ديوان الموظفين العام، بعض الوزارات، البنوك، شركات التأمين، شركات الصرافة، الشركات التجارية والصناعية، مكاتب استشارات وتدقيق، بعض المؤسسات الأهلية)، وتبين أن الشراكة بين القطاع العام والخاص مع الجامعات ضعيفة بحاجة لتطوير، لتساعد الخريج في سوق العمل. واتضح من خلال هذه الاستبانة أن الخريج بحاجة لتطوير مهاراته في اللغة الإنجليزية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن نسبة البطالة في كليات التجارة حسب عينة الدراسة قاربت 62%، وكانت أعلى نسبة بطالة في تخصصات المحاسبة والمالية والعلوم المصرفية، يليها تخصص الاقتصاد وكانت نسبة البطالة بدرجة أقل في تخصص الإدارة والإحصاء والتسويق، وهذه تعتبر نسبة كبيرة جداً وخصوصاً أن معظم هذه البطالة من فئة الشباب 22-25، ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، ورسم سياسات وتخطيط حجم ونوعية الاحتياجات المستقبلية من العمالة، وعدم وجود دراسات جوهرية لتحديد حاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية، حيث يوجد ضعف في التنسيق مع الحكومة بهذا الشأن، وخاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، وعدم وجود آلية توجيه للطلاب بما يتلاءم وحاجات سوق العمل،

أوصت الدراسة بضرورة زيادة التعاون بين القطاع العام والخاص والجامعات الفلسطينية، لتساعد الخريج في سوق العمل، وضرورة توفير فرص عمل جديدة، لاستيعاب البطالة المنتشرة من خلال التعاون بين مختلف القطاعات، وتوجيه عملية التعليم من مراحل الدراسة الأولى حتى يتسنى لكل طالب التوجه للتخصص الذي يريد والعمل الذي يريده مستقبلاً، وتكون كل القطاعات (العام، الخاص، الأخرى) مشاركة في هذه الآلية، حتى الإعلام. كما أوصت بضرورة تركيز الجامعات على اللغة الإنجليزية خصوصاً في كليات التجارة، وضرورة تركيز البرامج على النوع والجودة وليس الكم.

دراسة (البغدادى: 2014):

بعنوان: " العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية (دراسة حالة: قطاع غزة)".

هدفت الدراسة إلى: دراسة واقع الخريجين من كليات التجارة في الجامعات المحلية من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء أو تخفيف مشكلة حصولهم على فرص عمل مناسبة، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي. وتمثل مجتمع الدراسة خريجي كليات التجارة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، حيث تم اختيار عينة بلغت (160) فرد من أفراد المجتمع، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها:

عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة، وأن فرص العمل تتأثر بالعوامل الأكاديمية للجامعات، أي أنه يمكن زيادة فرص العمل إذا ما تحسنت أحوال الجامعات الفلسطينية وإذا ما تم تعديل أنظمة القبول في الجامعات الفلسطينية بما يتلاءم وقدرات وحاجات سوق العمل الفلسطيني، وأن فئة أعزب أكثر تعرضاً للعوامل السياسية والاقتصادية والأكاديمية من فئة متزوج.

وكانت أهم توصيات الدراسة العمل على تحديث المناهج التعليمية، وجعلها مواكبة للتطورات العلمية المستجدة، بما يضمن تأهيل الخريجين من الناحيتين العلمية والعملية، وتشجيع الجامعات الريادية - خاصة الجامعة الإسلامية والأزهر - على التفكير ببرامج تجارية تتناسب مع الطلب في السوق المحلي.

دراسة (اليازوري وآخرون، 2013):

بعنوان: "الخريجون وسوق العمل".

هدفت الدراسة إلى: استقصاء مشكلة الخريجين في قطاع غزة كماً ونوعاً في محاولة لوضع حلول خلاقة في هذا الإطار، وقد قام الباحثون بتحليل المؤشرات الرقمية المتعلقة بالخريجين وسوق العمل، كما وظفوا مجموعة من الاستبانات لقياس مجموعة من المتغيرات في مجال التعليم العام، والتعليم الجامعي وسوق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

ضرورة الاهتمام بتجويد العملية التعليمية سواء في مجال التعليم العام أو التعليم الجامعي، وذلك لإكساب الخريج المهارات اللازمة لسوق العمل، واعتماد ثقافة الترخيص والاعتماد للخريج والمؤسسات التعليمية بما ينعكس إيجابياً على جودة الخريج.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسة القبول في بعض التخصصات التي يعاني خريجوها من معدلات بطالة مرتفعة، مع دراسة إمكانية استحداث تخصصات جديدة من خلال استقراء احتياجات سوق العمل، وتضمين الخطط الاستراتيجية أهدافاً وبرامج خاصة بالخريجين بما يضمن لهم فرص عمل لائقة.

دراسة (سكر، 2012):

بعنوان: "واقع التدريب المهني ومدى ملاءمته لاحتياجات سوق العمل دراسة حالة وزارة العمل في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى مدى مساهمة التدريب المهني المقدم من وزارة العمل في سوق العمل في قطاع غزة، وملاءمة مخرجاته ومستوى التأهيل لمتطلبات سوق العمل، والعوامل المؤثرة على فرص حصول خريجي المراكز المهنية على عمل، تم استخدام الأساليب الكمية للحصول على المعلومات والتفاصيل المختلفة عن الخريجين من حيث التخصصات التي التحقوا بها، وبلغ عددهم (6877)، وتم التواصل مع 81 % من الفئة المستهدفة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن الخريجين من التخصصات التقنية الحديثة فرصهم في العمل أكبر من غيرهم، وأن استقرار الوضع السياسي يزيد من استيعاب الخريجين وتشغيلهم، وأن التدريب المقدم من الجهات الحكومية الرسمية يتواءم بشكل محدود مع متطلبات سوق العمل.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بكفاءة الهيئات التدريبية في الجامعات والمعاهد والمراكز المختلفة، و خلق مؤسسات على المستوى الوزاري وعلى مستوى الشراكة الاجتماعية والتشبيك مع المجتمع في تحديد الأولويات التنموية بالنسبة لقطاع التدريب المهني وسوق العمل.

دراسة (السطري، 2011):

بعنوان: "التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى: دراسة ومعرفة مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، والبحث عن مصادر بديلة من أجل تخفيف العبء المالي عن العائلات، لأن التعليم يساهم في عملية التنمية ويؤدي إلى تخفيف مشكلة البطالة والفقر، واستخدم الباحث المنهج التاريخي الاستقرائي الذي يبحث في الأدب النظري. وتكونت عينة الدراسة من كل الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد اعتماداً كبيراً على الرسوم الدراسية لتلبية احتياجاتها، وأن الدعم الحكومي المقدم للتعليم العالي ليس كافياً، وعدم وجود ميزانيات خاصة للبحث العلمي وغياب الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع البحث العلمي.

وكانت أهم توصيات الدراسة أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق فيما بينها محلياً وعالمياً لدعم الأبحاث العلمية المشتركة، كما يجب أن يتم استخدام الموارد التعليمية والإدارية والخدمات بكفاءة أكثر مما عليه من أجل الحصول على جودة أكبر وتقليل التكاليف.

دراسة (الزعنون واشتية، 2011):

بعنوان "البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى: الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة بطالة الخريجين واستمرار معدل البطالة، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة ستتفاقم مستقبلاً بشكل كبير، وتشير التقديرات أن الأعداد ستتضاعف خلال العقدين القادمين، وأن هناك دور للمؤسسات التعليمية ووزارة التعليم والحكومة لأنها لم تعد خطط طويلة الأمد تساهم في جسر الهوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

وكانت أهم توصيات الدراسة المساعدة على خفض معدلات البطالة بين الخريجين في المجتمع الفلسطيني.

دراسة (عكة، 2010):

بعنوان: "مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية".

هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى أهم عوامل التوافق بين مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين، ومدراء المؤسسات والكشف عن التوافق بين مخرجات الجامعات الفلسطينية، واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الأكاديميين والخريجين ومدراء المؤسسات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من ميدان الدراسة والإحصائيات التي تم الحصول عليها من وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء، وقد استعانت الدراسة بالاستبانة كأداة للحصول على البيانات واستهدفت مجتمع الدراسة المكون من جميع الخريجين والخريجات، وجميع أرباب العمل أو المسؤولين أو الشركات التي يعمل بها الخريجون، وأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها التأكيد على العلاقة والترابط ما بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل لاعتماد أحدهما على الآخر.

وأوصت الدراسة بضرورة إحداث مجموعة من الإصلاحات، وتطبيق مجموعة من التدابير في إطار سوق العمل تعمل على التجاوب مع ما يحدث في إطار التعليم العالي، ضرورة إحداث بعض التغييرات على مفهوم التعليم وأسلوبه بحيث يستطيع الوقوف أمام جميع المتغيرات المستجدة في سوق العمل.

2-9-1 الدراسات العربية:

دراسة (محمد، 2018):

بعنوان: "انعكاس مخرجات التعليم الاهلي على سوق العمل في العراق "

يواجه خريجو التعليم العالي بشكل عام والتعليم الأهلي بشكل خاص تحدياً كبيراً يتمثل بارتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل فضلاً عن عدم قدرة جهاز التعليم العالي من التحكم باحتياجات السوق ومسايرة التغيرات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظل ظروف توسع الطلب على التعليم وتضخم مخرجاته. عند حساب معامل الارتباط بين الخريجين ومعدل البطالة حيث بلغ (0.21) ظهر من نتيجة التحليل أنه كلما ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والخريجين منهم، كلما زادت معدلات البطالة في العراق وخصوصاً في الاختصاصات الإنسانية والإدارية، فلا بد إذن من الموائمة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل، مع تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم التقني، لتحقيق الموازنة بين أعداد الخريجين واختصاصاتهم وسوق العمل.

وكانت أهم النتائج: ضعف إمكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته، لذا يتجه أغلب الخريجين من البحث عن فرص العمل في القطاع العام، اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العراقي المتغيرة الذي يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي ابتعاد القطاع الخاص عن الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني التطبيقي لارتفاع كلفته من جهة وعدم قدرة الملتحقين بهذا التعليم على تحمل النفقات الدراسية.

وكانت أهم توصيات الدراسة ربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية، الموائمة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل الخاص والعام، إعادة النظر بسياسات التعليم في المرحلة الحالية بالشكل الذي يخفض حدة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد. كما يؤدي إلى ترشيد النفقات في كثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة وبالتالي برمجة القبول وفق الحاجة لكل تخصص.

دراسة (العبيسي، 2017):

بعنوان: "تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل".

هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع، ونماذج ناجحة في الدول المتقدمة، وأجريت الدراسة على خمس كليات مجتمع، وتم استخدام الاستبانة كأداة، وتشكلت عينة الدراسة من (858) فرداً، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليل، وأظهرت النتائج: وجود ضعف في الشراكة بين

كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يخص تدريب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وأن كليات المجتمع لا تتابع خريجيه، ووجوب وضع مناهج تناسب سوق العمل.

وكانت أهم توصيات الدراسة دعوة المسؤولين في كليات المجتمع لدراسة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وعقد شراكات حقيقية مع مؤسسات سوق العمل.

دراسة (داغر وآخرون، 2016):

بعنوان: "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجات سوق العمل".

هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، من وجهة نظر إداري مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن؛ للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل. وتكونت عينة الدراسة من (380) فرداً من إداري مؤسسات المجتمع المحلي (سوق العمل)، للعام (2014/2015). ولتحليل بيانات الدراسة، استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي والمتعدد واختبار (LSD) للمقارنات البعدية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، كان متوسطاً، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، من وجهة نظر إداري مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة). وكانت أهم توصيات الدراسة ضرورة الإسراع في وضع الحلول للارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

دراسة (التائب، 2014):

بعنوان: "كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين في الأردن".

هدفت الدراسة التعرف إلى: كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي وتحديد السبل الكفيلة بتطوير مخرجات التعليم المحاسبي، للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي. اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها وتفسيرها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى: مجموعة من النتائج، أهمها أن مخرجات التعليم المحاسبي تفتقر للكفاءة في أداء الأعمال المصرفية من وجهة نظر موظفي المصارف، الاتفاق بين الأكاديميين والمهنيين حول السبل الكفيلة بتطوير العمل المصرفي، واستخدام أعضاء هيئة التدريس للتكنولوجيا الحديثة في التدريس.

وأوصت الدراسة بالعمل على تحقيق الانسجام بين الدراسة النظرية، والتطبيق العملي في مجال المصارف وتضمين مناهج التعليم المحاسبي للتشريعات القانونية الخاصة بالعمل المصرفي والتعامل مع التقنية الإلكترونية، التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمهنية بما يضمن تضيق الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل.

دراسة (عمر، 2014):

بعنوان: "قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل العلاقة بين التعليم العالي، ومعدل البطالة بهدف توضيح أن عملية إصلاح التعليم يجب ألا تقتصر على زيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا، والأساتذة ومختلف أنواع الموارد البشرية المترابطة والمتفاعلة بينهما بصورة متكاملة في المؤسسة الجامعية وإصلاح الاسواق وبخاصة سوق العمل بما يخدم الهدف النهائي من أجل زيادة الطلب على العمالة، وتوافق مخرجات العملية التعليمية مع احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً. وتم استخدام معادلة الانحدار البسيطة لقياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها التوسع في القبولات في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية على حساب غيرها من الكليات، فتح فروع جديدة تشكو من عدم الإقبال عليها في مؤسسات أخرى، تراجع أعداد الطلبة بالنسبة للطالبات له انعكاس خطير على الحياة الاقتصادية ويؤدي إلى عدم التماسي الكمي والنوعي لمخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

وأوصت الدراسة بإيجاد رؤية موحدة تشترك فيها وزارات التربية والتعليم العالي والزراعة والري والصناعة والمالية في الجزائر، تحد من مشكلة البطالة إلى أدنى مستوياتها ويصبح بموجبها التعليم العالي المخلص بتجويد المخرجات، الانتباه لاحتياجات المجتمع في كل تخصص، لتفادي البطالة والعمل على احتواء القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي نظراً لقدرته على امتصاص فئات البطالة.

دراسة (الغامدي وبافضل، 2014):

بعنوان: "المواءمة بين مخرجات تعليم قسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز فرع الكليات وحاجات سوق العمل".

هدفت الدراسة التعرف إلى: مدى قدرة قسم اللغة العربية على الوفاء باحتياجات سوق العمل، والعوامل التي تحول دون تحقيق التوافق بين خريجي الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل، لتقديم مجموعة من المقترحات التي تسهم في وضع استراتيجية تعليمية لقسم اللغة العربية يمكنها أن تقي باحتياجات سوق العمل، حيث صممت استبانة من جزأين: أحدهما عبارة عن مواصفات عامة للخريج، والجزء الثاني

عبارة عن معايير قومية أكاديمية مرجعية تضمنت أربعة معايير، تمثل أهم المعايير التي ينبغي أن تتوفر في خريج قسم اللغة العربية، ليصبح فرداً قادراً على المنافسة بين نظرائه في سوق العمل، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج العينة، وطبقت الدراسة على الطالبات وعضوات هيئة التدريس لمعرفة الثغرات التي يعاني منها.

توصلت الدراسة إلى: مجموعة من النتائج أهمها: أن الطالبة تفتقر إلى مهارات اللغة العربية الأساس وهي: "القراءة والكتابة والحديث والاستماع" وإلى التدريب الكافي والمناسب لمواجهة سوق العمل بعد التخرج، تفتقر الطالبة لإمكانية انتقال أثر التعلم، لتطبيق ما تعلمته الطالبة في حياتها العملية ما يكشف عن ضعف الإعداد وإهمال الجانب التطبيقي.

وأوصت الدراسة بإشراك مؤسسات المجتمع في وضع خطط التعليم وأهدافه واستراتيجياته، لمواجهة احتياجات سوق العمل، وفتح مكتب استشاري داخل الصرح الجامع، اختيار النخب للتدريس في التعليم العالي من حيث المستوى العلمي والأخلاقي، التوسع في فتح الأقسام ذات الصلة بالوظائف الأكثر احتياجاً في سوق العمل، مع ضرورة الالتزام بالمعايير الأكاديمية العالية.

دراسة (أحمد، 2014):

بعنوان: "تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص".

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي التقني لمتطلبات سوق العمل، وتناسب تخصصاتها لاحتياجات سوق العمل بالكشف عن مدى توافر المهارات المطلوبة في سوق العمل بمخرجات التعليم العالي، والتوصل لبعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها في مجال إيجاد المواءمة بين مخرجات التعليم التقني واحتياجات مؤسسات سوق العمل، وتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصحية في مدينة درنة الليبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: أكثر من 11% من التخصصات التقنية الطبية غير مفعلة في المؤسسات الصحية أي أن خطط التعليم التقني باختيار التخصصات لا يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وأن التخصصات المفعلة في المؤسسات الصحية لا تشمل التخصصات المهنية.

وكانت أهم توصيات الدراسة دراسة الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لسوق العمل من التخصصات والمهارات وتقنين أعداد التخصصات وفق احتياجات سوق العمل المحلي، توفير قاعدة معلومات تستحدث بصفة دورية، والعمل على فتح تخصصات جديدة، والتنسيق مع المؤسسات التقنية في تحديد التخصصات المناسبة لمتطلبات العمل، وتفعيل مشاركة مؤسسات سوق العمل في رسم سياسات وخطط التعليم التقني.

دراسة (متولي، 2013):

بعنوان: "توطين الفرص الوظيفية بين ملائمة المخرجات التعليمية وهيكله التخصصات العلمية".

هدفت الدراسة إلى: استكشاف مدى ملائمة البرامج والتخصصات في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل، تحديد الاستراتيجيات المناسبة لتطوير هذه الخطط بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي يواجهها التعليم العالي بالمملكة، وتحديد القضايا والمشكلات التي تواجه توطين الفرص الوظيفية، والتعرف إلى جانبي الكفاءة الداخلية والخارجية التي تحدد كفاءة المؤسسات التعليمية بالمملكة، وهذا يعني التوافق بين عمليات توفير وإعداد رأس المال البشري وبين حاجات سوق العمل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب مناهج البحث لطبيعة الدراسة وأهدافها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أن الهدف الرئيس لإعداد الهيكله يتمثل في تطوير نسق التعليم العالي القائم سعيًا نحو رفع كفاءة استغلال الموارد المالية والبشرية في مؤسسات التعليم العالي، إعداد أطر متخصصة ومؤهلة تستجيب لمتطلبات العصر الرقمي ومجتمع المعرفة، وزيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية، وتفعيل آليات سوق العمل الإلكتروني لضمان توافر المعلومات، وتضييق الفجوة بين بطالة الخريجين والفرص الوظيفية المتاحة، وتعزيز مكانة المهن والحرف ومحاربة النظرة الدونية.

وأوصت الدراسة بما يلي:

الحاجة الملحة إلى توطيد العلاقة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في العديد من المجالات المشتركة، ضرورة إصلاح بنية التعليم العالي عن طريق التنوع والمرونة وبرامج التقييم والمرجعة المستمرة، وإعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية بتضمينها مواد وبرامج تعمل على ردم الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي، ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة.

دراسة (عمارة، 2012):

بعنوان: "تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة".

هدفت الدراسة إلى: تحليل واقع العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر، وتشخيص مشكلاته لتوضيح مظاهر الخلل في العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل وإبراز الجهود المصرية والنماذج التطبيقية لتقوية الروابط بينهما، والوقوف على بعض التجارب العالمية في مجال ربط التعليم الفني بسوق العمل ووضع تصور يساعد على علاج المشكلة، استخدم الباحث المنهج الوصفي والخاص بأسلوب التحليل وعرض النتائج.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

الاهتمام الكبير بأن تكون مخرجات البرامج التعليمية من حيث المعارف ومهارات الخريجين متوافقة مع احتياجات سوق العمل، وربط عمليات التدريب بالتوظيف بإيجاد مسارات تدريبية وتعليمية مشتركة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات القطاع الخاص، ووضع مقاييس للقدرات والمهارات.

إشراك مؤسسات سوق العمل في العملية التعليمية عن طريق تبني نظم تعليمية تجعل من واقع العمل أساساً للتعلم والتدريب، مثل التعليم الثنائي في ألمانيا ونظام من المدرسة إلى العمل في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأوصت الدراسة بما يلي:

تنمية مهارات سوق العمل (العقلية والذاتية والاجتماعية المطلوبة في الطلاب)، وصياغة إطار تشريعي يحقق الشراكة بين مؤسسات التعليم وقطاعات سوق العمل.

وضع نظام يكفل التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات سوق العمل، وإعادة النظر بشكل جذري في مناهج التعليم الفني، وخطة الدراسة لتواكب متغيرات العصر، وأن تكون قابلة للتطبيق والاستفادة منها في سوق العمل.

دراسة (أمين، 2012):

بعنوان: "التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان"

هدفت تعرف درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي في السلطنة لمتطلبات سوق العمل، وتم إجراء مسح للمديرين التنفيذيين في سلطنة عمان، وكان عدد المشاركين بالمسح (168) مديراً، ونسبة الاستجابة (99%)، موزعة على النحو الآتي: (20%) من الشركات يقل عدد العاملين فيها عن (101) عامل، و(42%) عدد العمال فيها بين (101-500) عامل، و(37%) من الشركات يزيد عدد العاملين فيها على (500) عاملاً. وأظهرت النتائج أن هنالك فرص عمل لحملة الدرجة الجامعية في القطاع الخاص، وعليه، فإن على القطاع الخاص أن يقدم الحوافز ويشجع الخريجين للالتحاق بها، كما وفر نظام التعليم فرصاً متساوية لكلا الجنسين، إذ شكلت الإناث (50%) من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي، ولكن مشاركتهن في سوق العمل كانت محدودة. وأن الخريجين يعانون عجزاً في مهارات القدرات بنسبة (37%)، ومهارات الاتصال بنسبة (33%)، والمهارات التنظيمية بنسبة (33%)، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالجانب المهاري التطبيقي في المحتوى التعليمي الجامعي.

دراسة (مسعود، 2012):

دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تلبية احتياجات سوق العمل من خريجي مدارس التعليم الفني.

هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى ملامح التعليم الفني نظام الثلاث سنوات، والكشف عن مشكلاته التي تحول دون تلبية احتياجات سوق العمل من خريجه، وخصائص سوق العمل المصرية، والمهارات اللازمة لانخراط الطلاب بسوق العمل، والوقوف على الصعوبات التي تحول دون أداء مؤسسات المجتمع المدني لأدوارها وأيضاً التوصل إلى أدوار جديدة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتلبية احتياجات سوق العمل من خريجي التعليم الفني، وقد تم التطبيق على (127) فرداً من مديري ونظار ووكلاء مدارس التعليم الفني في بعض المحافظات.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي كمحاولة لوصف وتحليل واقع مشكلة احتياجات سوق العمل من خريجي التعليم الفني، عن طريق استبانة لاستطلاع رأي مجتمع الدراسة في مدارس التعليم الفني نظام ثلاث سنوات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

أن الأحزاب السياسية قادرة على تدريب الطلاب، كما أن المجالس الشعبية المحلية قادرة على تحديد مواقع المدرسة الفنية، والنقابات المهنية تستطيع استحداث تخصصات جديدة، كما أن الجامعات الأهلية تستطيع تدريب الطلاب على أسلوب المشروعات الصغيرة.

وأوصت الدراسة بما يلي:

بأدوار مقترحة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وهي كالتالي:

وضع الخطط والمقترحات التي تحقق احتياجات سوق العمل، ومتابعة الخريجين في مواقع العمل للوقوف على مدى مواءمة التعليم مع متطلبات العمل، ضرورة قيام المؤسسات غير الحكومية بالتدريب وتقديم المساهمات المادية وتجديد المهارات والقدرات والخبرات اللازمة للخريجين أثناء الدراسة.

دراسة (كمال، 2012):

بعنوان: دور الإصلاحات الجامعية في الجزائر (نظام ل م د) في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

هدفت الدراسة إلى: البحث في إمكانية أن تؤثر الجامعة (من خلال نظام ل م د) على جانب عرض العمل بشكل يجعل معظم مخرجات الجامعة الجزائرية موظفة في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف المنشودة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة والتحليل والربط بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي:

أن نظام (ل م د) يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرية والانفتاح على المحيط الاقتصادي والارتباط الوثيق به.

إن نظام (ل م د) يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق، كونه ليس متعلقاً بالجامعة وحدها بل تعداها إلى الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والذي يجب التنسيق معهم بشكل علمي وضمن استراتيجية وطنية شاملة، بما يفرضي إلى جعل مخرجات التعليم العالي والتي تمثل عرض العمل تتطابق بشكل شبه تام مع متطلبات التشغيل سواء منها المتطلبات الكمية أو النوعية (نوعية التكوين والتأهيل اللازم). وأوصت الدراسة بما يلي:

ضرورة توفير كل عوامل النجاح المادية وبخاصة البشرية من خلال إيلاء أهمية للعنصر البشري في عملية الإصلاح في كافة المستويات (إدارة، تكوين، بحث) التي تستجيب إلى احتياجات سوق العمل الوطنية والأجنبية.

1-9-3 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Howcroft، 2017) :

"graduates' vocational skills for the management accountancy profession: exploring the accounting education expectation performance gap "

بعنوان: المهارات المهنية لخريجي المحاسبة الإدارية: استكشاف الفجوة المتوقعة بين التعليم المحاسبي والعمل.

هدفت الدراسة إلى فهم المهارات المهنية المطلوبة من قبل الخريجين، وتقييم كفاءة الخريجين لمهنة المحاسبة الإدارية، حيث تستكشف الدراسة "الثغرات المتوقعة" من خلال دراسة ما إذا كان معهد تشارترد للمحاسبين الإداريين (CIMA)، وأصحاب العمل الممارسين، والمدرسين الجامعيين لديهم توقعات مختلفة فيما يتعلق بالمهارات المهنية الهامة للخريجين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء مقابلات، ومسح لمدرسي المحاسبة في كليات إدارة الأعمال في المملكة المتحدة، وإيرلندا. وقد توصمت الدراسة إلى تحديد الفجوات المتوقعة بين أصحاب العلاقة، ويبدو أن هذه الثغرات قائمة بسبب تضارب الآراء بشأن الغرض من التعليم الجامعي، وتساهم هذه الدراسة في النقاشات المتزايدة حول الدور العام للتعليم العالي في المجتمع، ودور المدرسين في الجامعات في تزويد المحاسبين المتدربين من الخريجين بمهنة المحاسبة الإدارية.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على سد هذه الفجوة من خلال دراسة وجهة نظر آراء أصحاب العلاقة، والعمل على تقارب آرائهم.

دراسة (Trandafir، Larouche، 2015)،Boccanfuso

" Quality of Higher Education and the Labor Market in Developing Countries: Evidence from an Education Reform in Senegal" "

بعنوان: جودة التعليم العالي وسوق العمل في البلدان النامية: إصلاح التعليم في السنغال.

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير نوعية التعليم الابتدائي على نتائج سوق العمل في البلدان النامية، ولا يعرف إلا القليل حول الآثار في المستويات العليا، ولمعرفة كيف تؤثر تحسينات نوعية المستوى الجامعي على التوظيف.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الشباب العاملين من ذوي المهارات العالية شهدت زيادة تسعة نقطة مئوية النسبي على العمال كبار السن، يعتبر التعليم على نطاق واسع قضية أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لارتفاع معدلات الأمية في البلدان النامية تركز معظم السياسات فيها على تحسين فرص الحصول على التعليم.

وأوصت الدراسة بأن يكون هناك تضافر للجهود، لتحسين نوعية التعليم على جميع المستويات، التي تهدف إلى محاذاة المهارات المطلوبة من أصحاب العمل لتدريب خريجي الجامعات، ويمكن للحكومات تحمل تحسين نتائج سوق العمل لهؤلاء الأفراد ذوي المهارات العالية على عدة أبعاد وأن تكون النتيجة النهائية للنمو الاقتصادي الإجمالي أعلى في الواقع، بتحسين برنامج الجودة والإنصاف والشفافية في قطاع التعليم والتدريب.

دراسة (Ionescu، 2012):

" How does education affect labour market outcomes? "

بعنوان: "كيف يؤثر التعليم العالي على نتائج سوق العمل؟"

هدفت الدراسة إلى تحديد وتوصيف بعض العلاقات التي قد تظهر بين الحصول على التعليم ونتائج سوق العمل، مشيرةً إلى جوانب عدة لتأثير التعليم على نتائج سوق العمل، الدراسة ركزت على 32 دولة أوروبية كما شملت بيانات الولايات المتحدة واليابان، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الاستقرائي، وأظهرت النتائج أنه كلما ارتفع مستوى التعليم درجة واحدة إلى أعلى تكون فرص الحصول على وظيفة والحفاظ على الاستقرار في أوقات الأزمة على سوق العمل، كما أن التعليم أحد المحددات الرئيسة لنتائج جيدة في سوق العمل بالنسبة للأفراد كما أنه يلعب دوراً محورياً في إعداد الأفراد للدخول إلى سوق العمل.

وكانت أهم توصيات الدراسة: تخصيص حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العام على التعليم، لأنه يؤثر ايجابياً على نتائج سوق العمل.

دراسة (Lombardo & Passarelli، 2011)

" Graduates Job Quality after a Higher Education Reform: Evidence Regarding Second Level Graduates from a University in Southern Italy"

بعنوان: "تأثير التعليم العالي في نتائج سوق العمل بعد التخرج (دراسة حالة أدلة الاصلاح فيما يتعلق بخريجي المستوى الثاني من جامعة جنوب إيطاليا)"

هدفت الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات التجريبية عن طريق توفير دليل على جودة العمل من خريجي جامعة تقع في جنوب إيطاليا، وهي منطقة متأثرة بالمشاكل الهيكلية في سوق العمل، والتعرف إلى محددات نوع العقد، والمسابقات التعليمية والأجور، وكانت عينة عن الدورة الصيفية (2007) الخريجين من جامعة كالابريا، ونوعية الوظائف في ثلاث سنوات بعد التخرج من حيث نوع العقد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مجال الدراسة هو المحدد الرئيس لجودة العمل خاصة الخريجين من كليات الهندسة والصيدلة هم الأكثر فرصاً في الحصول على وظيفة مستقرة، أما خريجين العلوم الانسانية لديها أعلى احتمال في الحصول على وظيفة شاذة عن التخصص.

وكانت أهم توصيات الدراسة ضرورة تنفيذ تدابير السياسات التي تشجع مزيد من التفاعل بين السياق الاجتماعي والاقتصادي ونظام التعليم العالي.

دراسة (Egbert de weert، 2011)

"Perspectives on higher education and the labor market"

بعنوان: "وجهات نظر حول التعليم العالي وسوق العمل"

هدفت الدراسة إلى تطوير الاستراتيجيات للتعليم العالي ومعرفة العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وهذا يتطلب إعادة النظر من منظور الحكومات وأن لكل دولة سياسات خاصة بها.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب توجيه العرض الكمي والنسبي من الخريجين لمتطلبات سوق العمل وأن يكون توائم في ذلك عن طريق تحديد قيود على اختيارات الطلاب.

وأوصت الدراسة بضرورة الاصلاحات في نظام التعليم العالي وهيكله درجة المؤهلات التي يكتسبها عن طريق التعليم وأن تكون مناسبة لاحتياجات الاقتصاد ويجب تحفيز البحوث الموجهة نحو الممارسة في الجامعات ودراسة العلوم التطبيقية.

دراسة (Saurina and Esperançar،Corominas، 2010)

"THE MATCH BETWEEN UNIVERSITY EDUCATION AND GRADUATE LABOUR MARKET OUTCOMES (EDUCATION-JOB "MATCH)"

بعنوان: "التباين ما بين التعليم الجامعي والدراسات العليا وسوق العمل (مخرجات التعليم العالي، تنوع سوق العمل)"

هدفت الدراسة إلى تحديد نتائج سوق العمل وفقاً للأصل الاجتماعي، وتأثير نوع الجنس والمساواة بين الجنسين، والعلاقة بين الدراسات الجامعية وسوق العمل) أي تأثير التعليم أثناء العمل، وتم جمع آراء الخريجين بأثر رجعي، في ثلاث سنوات بعد التخرج من خلال أداة الاستبانة.

وكانت أهم النتائج وجود فجوة في التغيرات ما بين مستوى التعليم ومتطلبات سوق العمل على أساس الكفاءة المكتسبة، أن هناك زيادةً على الطلب للمؤهلات ذات التقنية العالية، عن المهارات ذات الطبيعة المحفزة لأرباب العمل، أن الطلب في سوق العمل تجاوز ما شكله التعليم الجامعي التقليدي من مهارات ومناهج.

وأوصت الدراسة بإعداد نظام أو آلية تزيد من إمكانية تكيف الجامعات مع التغيرات، فيما يخص الكفاءة المطلوبة وحاجة سوق العمل على وجه الخصوص، التركيز على الدراسات التي تنتج متخصصون أكفاء، وقد يكون بعضها من الصعب دراسته في إطار الجامعة.

دراسة Hrinca، (2010)

" Cambodia "، " Higher education and skills for the labor market in"

بعنوان: التعليم العالي والمهارات لسوق العمل في كمبوديا"

هدفت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التعليمية التي يطلبها سوق العمل الكمبودي، لكي يساعد في عملية النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى دور الحكومة والقطاع الخاص يجب أن يكون متناغماً ولا يتعارض ويجب تنويع القاعدة الاقتصادية إذا ما أرادت أن تحافظ على نسبة النمو المرجوة وهذا يتطلب تنويع نظام التعليم وتقديم دورات متخصصة في مجال الأعمال التي يطلبها سوق العمل ومن المثير للدهشة أن ما لا يقل عن تسع وزارات ووكالات حكومية توفر خدمات التعليم في كمبوديا وهذا سبب في عدم التنسيق من حيث نطاق العمل. وأن الطلاب يميلون إلى الدراسات الأدبية، وليس لديهم مهارات تناسب سوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة تحويل تركيزها من التوسع في نظام التعليم العالي إلى تحسين نظام التعليم العالي ولم يكن ذلك ممكناً دون فهم رؤية الحكومة للقوى العاملة وما يحتاجه سوق العمل.

كما أوصت بضرورة الصرامة في عملية ترخيص الجامعات والرقابة التامة باستمرار، وأوصت أيضاً بضرورة العمل مع الخريج.

دراسة (Stray Hom)، 2008

" Influences on labor market outcomes of African American College "

" Graduates: A National Study "

بعنوان: "التأثيرات على نتائج سوق العمل لخريجي الكلية الأمريكية الأفريقية: دراسة وطنية"

كما أجرى ستري هورن (Stray Hom)، 2008 دراسة وطنية للوصول إلى تقديرات دقيقة لأثر المتغيرات المستقلة، في الذهاب إلى جامعة (HBCU) على ثلاثة مقاييس من مخرجات سوق العمل لخريجي الجامعات من الأفارقة الأمريكيين، إذ تم في هذه الدراسة استخدام نموذج اقتصادي على عينة مكونة من (213) خريجاً جامعياً من الأفارقة الأمريكيين، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة متوسطة دالة إحصائياً بين خلفية خريج الجامعة، ورأس المال البشري والاجتماعي الاقتصادي، وبين مخرجات سوق العمل لخريجي الجامعات الأفارقة الأمريكيين، وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن التخرج في جامعة (HBCU) يؤثر بشكل سلبي في راتب الخريج بعد الحصول على شهادة البكالوريوس.

1-9-4 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لبعض الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، والتي تعمدت الباحثة أن تكون حديثة، ومرتبطة بموضوعات الدراسة، نجد أن هذه الدراسات قد تناولت أحد متغيرات الدراسة المقترحة على حدة، حيث توصلت الدراسات الفلسطينية إلى أن فرص العمل تتأثر بالعوامل الأكاديمية للجامعات، مع ضعف وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة، لذا تلعب الجامعات دوراً مهماً في المساهمة بتوفير فرص عمل للخريجين من خلال التركيز على التخصصات المطلوبة وذلك بدراسة جيدة وفاحصة لاحتياجات سوق العمل من خريجي الكليات المختلفة وذلك من خلال الاتصال والتنسيق مع جهات الاختصاص المختلفة. حيث أوصت الدراسات بأهمية التعرف على الاحتياجات الفعلية الحالية والمستقبلية لسوق العمل من التخصصات والمهارات وتقنين أعداد التخصصات وفق احتياجات سوق العمل المحلي، إضافة لتوفير قاعدة معلومات تستحدث بصفة دورية، والعمل على فتح تخصصات جديدة، والتنسيق مع المؤسسات التقنية في تحديد التخصصات المناسبة لمتطلبات العمل، وتفعيل مشاركة مؤسسات سوق العمل في رسم سياسات وخطط التعليم التقني.

كما لا ينسى أهمية زيادة التعاون بين القطاع العام والخاص والجامعات الفلسطينية لتساعد الخريج في سوق العمل، وضرورة توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة المنتشرة من خلال التعاون بين مختلف القطاعات، وتوجيه عملية التعليم من مراحل الدراسة الأولى حتى يتسنى لكل طالب التوجه للتخصص الذي يريد والعمل الذي يريده مستقبلاً، وتكون كل القطاعات (العام، الخاص، الأخرى) مشاركة في هذه الآلية، حتى الإعلام.

لذلك حاولت الباحثة استقراء العلاقة بين مخرجات التعليم العالي في فلسطين ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)، وذلك من عدة جوانب مختلفة لغرض الوصول إلى متغيرات مؤثرة في صياغة العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وبعد الاطلاع على عدد من المراجع والدراسات تبين أنها المرة الأولى التي يتم فيها دراسة هذه المتغيرات معاً.

1-9-5 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- 1- تحديد الإطار النظري للدراسة.
- 2- اختيار منهج الدراسة؛ وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- 3- تحديد أداة الدراسة المناسبة (المقياس)، وتحديد مجالاتها وفقراتها.
- 4- عرض ومناقشة النتائج وتفسيرها، وتقديم التوصيات والمقترحات.
- 5- 5. تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة.
- 6- 6. التعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.
- 7- 7. التعرف على بعض التطبيقات، الميدانية والاستفادة منها.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل الخطوات والإجراءات التي تمت في الجانب الميداني من هذه الدراسة من حيث منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها، والأدوات المستخدمة، والدراسة الاستطلاعية التي هدفت للتحقق من صدق وثبات الأدوات، والتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة، وذلك على النحو التالي:

1-11 منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف المشكلة وصفاً دقيقاً ويحلل ويقارن ويقيم أملاً في التوصل إلى حقائق عن مشكلة الدراسة يزيدها رصيد العلم والمعرفة من خلال دراسة جوانب المشكلة، ودراسة حاضرها، لتشخيص جوانب القوة والقصور لتدعيم جوانب القوة ومواجهة وعلاج جوانب القصور، ثم التنبؤ بما ستؤول إليه هذه المشكلة في المستقبل (الخطيب، 2006: 45)، إذ تحدد الدراسة الوصفية الوضع الحالي للظاهرة المراد دراستها وهو منهج يستخدم الاستبيانات في جمع البيانات على أن تكون على درجة من الموضوعية والثبات. (أبو علام، 2011: 50) وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات تمثلت في:

1. **المصادر الثانوية:** وتتعلق بمعالجة الإطار النظري للدراسة من خلال مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: وتتعلق بمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة من خلال جمع البيانات الأولية حول الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة التي صممت خصيصاً لهذا الغرض بناءً على الأدبيات السابقة للدراسة.

2-11 مجتمع الدراسة:

يبلغ حجم مجتمع الدراسة (781) مفردة ويشمل الخريجين المتوقع تخرجهم أثناء إعداد هذه الدراسة وعددهم (556) خريج من كليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات (الإسلامية والأزهر وفلسطين) إلى جانب (105) عضو هيئة تدريس بكليات الهندسة المذكورة (www.iugaza.edu.ps، www.alazhar.edu.ps، www.up.edu.ps)، وأصحاب العمل المشغلة للمهندسين خريجي كليات الهندسة وعددهم (120) صاحب عمل.

3-11 عينة الدراسة:

أ. العينة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة عشوائية استطلاعية قوامها (46) من مجتمع الدراسة، وتم تطبيق الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة على هذه العينة بهدف التحقق من صلاحية الأدوات للتطبيق على أفراد العينة الكلية، وذلك من خلال حساب صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية الملائمة.

ب. عينة الدراسة الميدانية:

للحصول على الحجم الصحيح للعينة تم تطبيق معادلة ستيفن ثامبسون وكانت = 349 مفردة.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

حيث إن:

N : حجم المجتمع

Z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

q : نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50) (Krejcie & Morgan، 1970: p66)

وعليه تم اختيار عينة عشوائية من فئات أفراد عينة الدراسة منهم (95) أكاديمي وعدد (40) صاحب عمل و (214) خريج وهي عينة كافية إحصائياً للحصول على نتائج تمثل مجتمع الدراسة.

والجدول التالي يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لعدد من المتغيرات المستقلة التصنيفية، وذلك كما يلي:

الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والتنظيمية:

تبين الجداول التالية التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لعدد من المتغيرات التصنيفية، وذلك كما يلي:

- توزيع العينة تبعاً للنوع الاجتماعي:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-6): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع

الاجتماعي

المتغير	العدد	%
ذكر	247	70.8
أنثى	102	29.2

يتضح من الجدول السابق أن غالبية مجتمع الدراسة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم 70.8% فيما بلغت نسبة الإناث 29.2%.

- توزيع العينة تبعاً للمبوهين:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-7): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمبوهين

المتغير	العدد	%
خريج	214	61.3
صاحب عمل	40	11.5
أكاديمي	95	27.2

يتبين من الجدول السابق أن ما نسبته 61.3% من عينة الدراسة هم من الخريجين، و 11.5% من أصحاب العمل، و 27.2% من الأكاديميين.

- توزيع العينة تبعاً للجامعة:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-8): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجامعة

المبوهين / الجامعة	الإسلامية	الأزهر	فلسطين
خريج	138	37	39
صاحب عمل	19	15	6
أكاديمي	51	26	18
الإجمالي	208	78	63
النسبة	59.5%	22.4%	18.1%

يتبين من جدول السابق أن ما نسبته 59.5% من أفراد العينة من الجامعة الإسلامية، 22.4% من جامعة الأزهر، بينما 18.1% من جامعة فلسطين، وهذا يعطي صورة إيجابية لمجتمع الدراسة مما تعطي ثقة أكبر لمعظم نتائج الدراسة.

4-11 أداة الدراسة:

1. استبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية):

بعد الاطلاع على الأطر النظرية وبعض الدراسات السابقة ومنها (الدلو، 2017) و (داغر ، 2016)، تم إعداد استبانة حول دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)، والتي تكونت من (54) فقرة موزعة على أربع محاور مستقلة ومحور تابع، والجدول التالي يبين توزيع الفقرات على المحاور المختلفة للدراسة: جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-9): توزيع الفقرات على محاور استبانة دور

الجامعات الفلسطينية في مواءمة

مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)

المتغير	المحاور	عدد الفقرات
المتغير المستقل	القيادة والأهداف والاستراتيجيات	11
	البنية التحتية والمشروعات العلمية	8
	التعليم الموجه لسوق العمل	10
	تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	9
المتغير التابع	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	16
الإجمالي		54

وقد تم احتساب أوزان فقرات الاستبانة وفقاً لتدرج مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة) وحسب الدرجات التالية (5 - 4 - 3 - 2 - 1)، وجميع الفقرات إيجابية التصحيح.

صدق وثبات استبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية):

أ. الصدق الظاهري للاستبانة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم عرض الصورة الأولية للاستبانة على عدد من المحكمين من الأساتذة المختصين (ملحق رقم 2)، وذلك بهدف معرفة آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محاور الاستبانة وفقراتها ومدى وضوحها، وترابطها، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وتم تفرغ

الملاحظات التي أبداهها المحكمون وفي ضوءها تم إجراء التعديلات اللازمة، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتوزيع وتتكون من (54) فقرة.

ب. صدق الاتساق الداخلي:

لحساب صدق الاتساق الداخلي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه، والجدول التالية تبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-10): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول (القيادة والأهداف والاستراتيجيات) مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول (القيادة والأهداف والاستراتيجيات)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتبنى الكلية أهدافاً استراتيجية يتلاءم مستوى تحققها مع متطلبات سوق العمل.	0.685	دالة عند 0.05
2	تنتهج الكلية سياسات تعليمية واضحة تتناسب واحتياجات سوق العمل.	0.611	دالة عند 0.01
3	تمتلك الكلية خطة تنفيذية لدعم المبادرات الإبداعية.	0.739	دالة عند 0.01
4	تسعى الكلية للتعرف إلى متطلبات سوق العمل وتضمن ذلك مع رؤيتها الاستراتيجية.	0.684	دالة عند 0.01
5	تضع الكلية الخطط الاستراتيجية لتعزيز ريادة الأعمال لدى طلبتها الخريجين.	0.639	دالة عند 0.01
6	تضع الكلية سياسات تحفيزية مادية ومعنوية لتشجيع الطلاب على إنتاج الأفكار الابتكارية وتحويلها لمشروعات حقيقية.	0.716	دالة عند 0.01
7	تمتلك الجامعة القدرة على التعامل مع تغيرات سوق العمل.	0.590	دالة عند 0.01
8	لدى الإدارة العليا الإيمان العميق بمفهوم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.	0.572	دالة عند 0.01
9	تمنح الإدارة العليا الصلاحيات الكاملة للأقسام الأكاديمية لتنمية مهارات أفراد العينة الملائمة لسوق العمل.	0.617	دالة عند 0.01
10	تحرص الإدارة العليا على اكتشاف أفراد العينة المبدعين والمبتكرين وتوفير الدعم المطلوب لهم.	0.673	دالة عند 0.01
11	تهتم الكلية بتطوير قدراتها التعليمية والتكنولوجية بما يعزز البيئة الإبداعية.	0.622	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=44) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.393

ويظهر من الجدول السابق أن جميع فقرات محور المحور الأول (القيادة والأهداف والاستراتيجيات) حققت ارتباطات دالة عند مستوى 0.01.

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-11): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الثاني (البنية التحتية والمشروعات العلمية) مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني (البنية التحتية والمشروعات العلمية)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع متطلبات التقدم العلمي على الصعيد العالمي.	0.662	دالة عند 0.01
2	تتلاءم المشروعات العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.	0.706	دالة عند 0.01
3	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً للجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها.	0.632	دالة عند 0.01
4	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.	0.758	دالة عند 0.01
5	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع.	0.716	دالة عند 0.01
6	تتوافر في الكلية المختبرات والمعامل المطلوبة لتحقيق الكفايات اللازمة لمؤسسات سوق العمل.	0.711	دالة عند 0.01
7	تتوفر التكنولوجيات اللازمة لتطبيق المشاريع الابداعية في محاور الهندسة المختلفة.	0.720	دالة عند 0.01
8	توفر الكلية المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير المشاريع الريادية.	0.726	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=44) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.393

ويظهر من الجدول السابق أن جميع فقرات محور المحور الثاني (البنية التحتية والمشروعات العلمية) حققت ارتباطات دالة عند مستوى 0.01.

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-12): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الثالث

(التعليم الموجه لسوق العمل)

مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث (التعليم الموجه لسوق العمل)	معامل الارتباط	مستوى الدالة
1	تعتمد البرامج الأكاديمية استراتيجيات تدريبية تركز على تسهيل إيجاد فرص عمل حقيقية ملائمة لسوق العمل.	0.727	دالة عند 0.01
2	تعتمد الكلية تعليمًا قائمًا على التأمل والابتكار، ليساهم في تطوير وتلبية احتياجات سوق العمل.	0.606	دالة عند 0.01
3	تتوافر في البرامج الأكاديمية للكلية الجوانب التطبيقية اللازمة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل.	0.662	دالة عند 0.01
4	تشمل المقررات الدراسية جوانب تهتم بتنمية ثقافة الريادة والإبداع في سوق العمل.	0.602	دالة عند 0.01
5	تصمم المناهج الدراسية لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل.	0.646	دالة عند 0.01
6	تعتمد عملية التدريس على استثمار الجوانب النظرية والعملية.	0.492	دالة عند 0.01
7	تعقد الكلية ورش عمل ولقاءات مع خبراء ومتخصصين لتعزيز مبادئ العمل في السوق.	0.610	دالة عند 0.01
8	يساهم سوق العمل مع الكلية في الإشراف على مشاريع التخرج ذات العلاقة بسوق العمل.	0.636	دالة عند 0.01
9	تستعين الكلية بخبراء من مؤسسات سوق العمل لتدريس بعض المساقات المتخصصة والتدريب.	0.566	دالة عند 0.01
10	تقوم الكلية بعقد اجتماعات دورية وتشاورية مع أصحاب المصالح في سوق العمل للتعرف على مطالبهم لتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب وسوق العمل.	0.623	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=44) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.393

ويظهر من الجدول السابق أن جميع فقرات محور المحور الثالث (التعليم الموجه لسوق العمل) حققت

ارتباطات دالة عند مستوى 0.01.

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-13): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الرابع (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة) مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المحور الرابع (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتابع إدارة الكلية خريجها أثناء التدريب العملي في مؤسسات سوق العمل.	0.558	دالة عند 0.01
2	تحفز الكلية المحاضرين المتميزين على تعزيز روح المبادرة لدى أفراد العينة	0.690	دالة عند 0.01
3	توفر الكلية المناخ التنظيمي المحفز لمشاركة أفراد العينة في المشاريع المعتمدة.	0.697	دالة عند 0.01
4	تسعى الكلية لتطبيق معايير الجودة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.	0.751	دالة عند 0.01
5	توفر الكلية دورات تدريبية للطلبة لتنمية المهارات الإبداعية لديهم.	0.668	دالة عند 0.01
6	تتعاون الكلية مع مؤسسات سوق العمل المحلي لعرض منتجاتها وأعمالها وإبداء تفاعل الطلاب معها.	0.744	دالة عند 0.01
7	تنسق الكلية مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها في مواقع العمل.	0.721	دالة عند 0.01
8	توفر الكلية للخريج برامج تدريبية قبل التخرج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل	0.652	دالة عند 0.01
9	يتوفر في الكلية طاقم أكاديمي متخصص.	0.425	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=44) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.393

ويظهر من الجدول السابق أن جميع فقرات محور المحور الرابع (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة) حققت ارتباطات دالة عند مستوى 0.01.

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-14): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المتغير التابع (المهارات المعرفية)

والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) مع الدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	فقرات المحور الخامس (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تساهم المعرفة في تأهيل الخريج نحو توجهات التواصل مع كافة فئات المجتمع شفهياً وكتابياً.	0.497	دالة عند 0.01
2	يتوافر لدى الخريج مهارات مبادئ التقنية وتطبيقاتها العملية.	0.519	دالة عند 0.01
3	تساهم المعرفة التي اكتسبها الخريج في غرس مفاهيم المعرفة المتعلقة بمخرجات التعلم للمسابقات الدراسية.	0.605	دالة عند 0.01
4	يتوفر لدى الخريج الاستعداد للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل.	0.586	دالة عند 0.05
5	المهارات التي تلقاها الخريج تعزز قدرته على الإبداع والابتكار والتفكير المنطقي.	0.580	دالة عند 0.01
6	يمتلك الخريج مهارات التحصيل المعرفي الذاتي.	0.585	دالة عند 0.01
7	تساهم المهارات التي يتلقاها الخريج في تعزيز مهارات الفهم والتحليل والاستنتاج.	0.640	دالة عند 0.01
8	يتم استخدام الخريج للأدوات والأجهزة والمعدات بشكل احترافي.	0.483	دالة عند 0.01
9	تدعم المهارات التي تلقاها الخريج قدرته على التعامل مع المشاكل الفنية في العمل وإيجاد الحلول المناسبة.	0.532	دالة عند 0.01
10	يتوفر لدى الخريج الاستعداد الكافي للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل.	0.548	دالة عند 0.01
11	يتوفر لدى الخريج القدرة على التعاون والمشاركة في العمل الجماعي لإنجاز العمل.	0.561	دالة عند 0.01
12	تساهم المعرفة التقنية التي حصل عليها الخريج في دعم مهام التخصص في العمل.	0.653	دالة عند 0.01
13	يوجد لدى الخريج التزام بأداء العمل والانضباط والمواظبة واحترام مواعيد العمل.	0.609	دالة عند 0.01
14	يتوفر لدى الخريج المعرفة التامة ببيئة العمل والقوانين والضوابط الوظيفية الخاصة بها.	0.600	دالة عند 0.01
15	تساهم المهارات الحياتية المكتسبة في دعم الشخصية القيادية للخريج القادرة على إدارة المشاريع ذات الصلة بموضوع الاختصاص	0.567	دالة عند 0.01
16	تساهم المهارات التي حصل عليها الخريج في دعم التوجه نحو البحث العلمي المستمر والتطوير المهني.	0.556	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=44) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.393

ويظهر من الجدول السابق أن جميع فقرات محور المحور الخامس -المتغير التابع- (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) حققت ارتباطات دالة عند مستوى 0.01.

يتبين من الجداول السابقة أن جميع فقرات الاستبانة (54 فقرة) حققت درجات ارتباط دالة مع درجة المحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة 0.01.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية لمحاور الاستبانة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-15): يبين ارتباطات درجات محاور استبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات

التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) مع الدرجة الكلية

المتغير	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المستقل	القيادة والأهداف والاستراتيجيات	0.830	دالة عند 0.01
	البنية التحتية والمشروعات العلمية	0.792	دالة عند 0.01
	التعليم الموجه لسوق العمل	0.851	دالة عند 0.01
	تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	0.806	دالة عند 0.01
التابع	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	0.724	دالة عند 0.01

قيمة (ر) الجدولية (د.ح=44) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.304، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.393

يتبين من الجدول السابق أن جميع المحاور قد حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية للاستبانة عند مستوى دلالة 0.01، مما يعني أن الاستبانة في صورتها النهائية تتسم بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي. وأن جميع فقرات ومحاور الاستبانة مترابطة في قياس دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) من منظور أفراد العينة.

ثبات الاستبانة: يتم التأكد من مدى ثبات الاستبانة من خلال:

أ. باستخدام التجزئة النصفية:

تم حساب معامل الارتباط بين مجموع درجات الفقرات الفردية ومجموع درجات فقرات الزوجية لكل محور، كما تم استخدام معادلة سبيرمان-براون لتعديل طول الأبعاد زوجية عدد فقرات (النصفين

متساويين) ومعادلة جتمان (Guttman's Coefficient) للأبعاد الفردية الفقرات (النصفين غير متساويين)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-16): قيم الثبات باستخدام التجزئة النصفية لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)

الرقم	محاور الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى الدلالة
المتغير المستقل	القيادة والأهداف والاستراتيجيات	11	0.603	0.752	دالة عند 0.01
	البنية التحتية والمشروعات العلمية	8	0.663	0.797	دالة عند 0.01
	التعليم الموجه لسوق العمل	10	0.560	0.718	دالة عند 0.01
	تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	9	0.715	0.834	دالة عند 0.01
المتغير التابع	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	16	0.634	0.776	دالة عند 0.01
	الدرجة الكلية	54	0.665	0.799	دالة عند 0.01

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.718 – 0.834)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، مما يشير إلى أن الاستبانة تتسم بدرجة عالية من الثبات.

ب. باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:

تم تقدير ثبات الاستبانة بحساب معامل ألفا كرونباخ لفقرات الاستبانة بمحاورها، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.3-17): يبين معاملات الثبات لمحاور استبانة دور الجامعات الفلسطينية في

مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)

الرقم	محاور الاستبيان	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المتغير المستقل	القيادة والأهداف والاستراتيجيات	11	0.863
	البنية التحتية والمشروعات العلمية	8	0.855
	التعليم الموجه لسوق العمل	10	0.819
	تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	9	0.831
المتغير التابع	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	16	0.862
	الدرجة الكلية	54	0.944

يتضح من الجدول السابق أن قيم ألفا تقع بين (0.819 - 0.944) وهي قيم مرتفعة، وتدل على أن الاستبانة تتسم بدرجة عالية من الثبات تفي بمتطلبات التطبيق على أفراد العينة، وأنها تتسم بدرجة عالية من الصدق والثبات؛ مما يعزز سلامة النتائج التي يتم الحصول عليها.

5-11 الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS-20 لتفريغ البيانات وتصنيفتها وتصحيحها ومعالجتها من خلال ما تم الإشارة إليه سابقاً من الأساليب المتعلقة بصدق وثبات فقرات الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي.
- معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين المتغيرات.
- اختبار "ت" T-Test للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين من البيانات.
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات أكثر من عينتين مستقلتين.
- اختبار شيفيه (Scheffe) للكشف عن اتجاه الفروق الناتجة عن تحليل التباين الأحادي.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتضمن هذا الفصل النتائج التي يتم التوصل إليها في هذه الدراسة، وذلك بعد الإجابة على الأسئلة والتحقق من الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لكل منها، كما يتم تفسير ومناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة:

ولتحديد درجات إجابات أفراد العينة تم تحديد تقديرات الدراسة كالاتي:

وذلك بإيجاد مدى التدرج الخماسي ($5-1=4$) ونقسم ($4=5 \div 0.8$) وهي القيمة المقابلة للوزن النسبي (16%).

والجدول التالي يوضح تقديرات الدراسة:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. 4-18): يبين أوزان تقديرات الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي	درجة التقدير
1-أقل من 1.8	من 20-أقل من 36%	ضعيفة جداً
1.8 - أقل من 2.6	من 36 - أقل من 52%	ضعيفة
2.6 - أقل من 3.4	52 - أقل من 68%	متوسطة
3.4 - أقل من 4.2	68 - أقل من 84%	كبيرة
4.2 - أقل من 5	84 - أقل من 100%	كبيرة جداً

وذلك للحكم على نوع التقدير ودرجته.

1-12 تحليل فقرات محاور الاستبانة:

1- تحليل فقرات المحاور الرئيسية للمتغير المستقل:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على استبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) بمحاورة ودرجته الكلية، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-19):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T لاستجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة

المتغير	المحاور الرئيسية	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
المستقل	القيادة والأهداف والاستراتيجيات	11	36.72	6.98	16.210	0.000	66.8	5	متوسطة
	البنية التحتية والمشروعات العلمية	8	27.27	5.62	18.118	0.000	68.2	4	كبيرة
	التعليم الموجه لسوق العمل	10	34.67	5.24	20.355	0.000	69.3	2	كبيرة
	تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	9	30.79	4.85	17.011	0.000	68.4	3	كبيرة
	الدرجة الكلية للاستبانة	38	129.45	20.28	27.075	0.000	69.0		كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن درجة تقدير دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) من وجهة نظر المبحوثين يقع عند (69%) وهي كبيرة ومستوى دلالة (0.000)، وتعزو الباحثة ذلك أن الجامعات الفلسطينية بشكل عام تسعى دائماً لنيل رضا المستفيدين من خدماتها وبالتحديد سوق العمل بمؤسساته المختلفة من خلال تلبية حاجته بتوفير خريجين ذوي كفاءات ومهارات عالية.

وترتبت محاور الاستبانة كما يلي:

- جاء محور (التعليم الموجه لسوق العمل) في أعلى المراتب بوزن نسبي (69.3%)، وتفسر الباحثة ذلك بسعي الجامعات بشكل عام إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وفتح تخصصات جديدة تواكب ما يتطلبه سوق العمل نوعاً ما.
- وثانياً محور (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة) بوزن نسبي (68.4%)، وتفسر الباحثة ذلك إلى سعي الجامعات لضرورة وجود بيئة جامعية تناسب المستوى التعليمي المواكب للتطور والحدثة وفق معايير الجودة ووفق ما يؤهل خريجي الجامعات لمحاور العمل المناسبة وفق

الحدثا العلمية من مناهج ومتطلبات ومساقات دراسية تصقل لدى هؤلاء أفراد العينة المعارف والخبرات.

- ثم يأتي محور (البنية التحتية والمشروعات العلمية) بوزن نسبي (68.2%)، وتفسر الباحثة ذلك إلى محاولة الجامعات والكليات إلى مواكبة كل ما هو جديد في مجال البحوث العلمية، لكن تبقى هذه المحاولات دون المطلوب من وجهة نظر المبحوثين، وهي توافق دراسة داغر وآخرون (2016) في حصول هذا المحور على الترتيب الرابع.
 - وأخيراً يأتي محور (القيادة والأهداف والاستراتيجيات) بوزن نسبي (66.8%)، أي بدرجة متوسطة وتفسر الباحثة ذلك إلى وجود أهداف واضحة للكليات وفق سياسة الجامعة ووفق خطط دراسية، لكن هذه الخطط والأهداف لم يتم تحقيقها بصورة مكتملة.
- تحليل فقرات المحور الأول: القيادة والأهداف والاستراتيجيات:**

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-20):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي

واختبار T لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات

م	فقرات محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	تتبنى الكلية أهدافاً استراتيجية يتلاءم مستوى تحقيقها مع متطلبات سوق العمل.	3.54	0.87	12.736	0.000	70.7	1	كبيرة
2	تنتهج الكلية سياسات تعليمية واضحة تتناسب واحتياجات سوق العمل.	3.46	0.77	6.891	0.000	69.1	3	كبيرة
3	تمتلك الكلية خطة تنفيذية لدعم المبادرات الإبداعية.	3.28	0.92	11.391	0.000	65.5	8	متوسطة
4	تسعى الكلية للتعرف إلى متطلبات سوق العمل وتضمن ذلك مع رؤيتها الاستراتيجية.	3.46	0.79	17.273	0.000	69.3	2	كبيرة
5	تضع الكلية الخطط الاستراتيجية لتعزيز ريادة الأعمال لدى طلبتها الخريجين.	3.36	0.87	10.187	0.000	67.2	6	متوسطة
6	تضع الكلية سياسات تحفيزية مادية ومعنوية لتشجيع الطلاب على انتاج الافكار الابتكارية وتحويلها لمشروعات حقيقية.	3.16	0.93	18.265	0.000	63.3	10	متوسطة
7	تمتلك الجامعة القدرة على التعامل مع تغيرات سوق العمل.	3.27	0.77	18.188	0.000	65.4	9	متوسطة
8	لدى الجامعة الإيمان العميق بمفهوم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.	3.29	1.03	11.973	0.000	65.8	7	متوسطة

متوسطة	5	67.3	0.000	6.392	0.81	3.37	9 تمنح الجامعة الصلاحيات الكاملة للأقسام الأكاديمية لتنمية مهارات أفراد العينة الملائمة لسوق العمل.
متوسطة	11	61.9	0.000	8.210	0.95	3.10	10 تحرص الجامعة على اكتشاف الأفراد المبدعين والمبتكرين وتوفير الدعم المطلوب لهم.
كبيرة	4	68.9	0.000	12.078	0.96	3.44	11 تهتم الكلية بتطوير قدراتها التعليمية والتكنولوجية بما يعزز البيئة الإبداعية.
متوسطة	--	66.8	0.000	16.210	6.98	36.72	القيادة والأهداف والاستراتيجيات

يتضح من الجدول السابق أن أوزان فقرات محور (القيادة والأهداف والاستراتيجيات) قد تراوحت بين (61.9 – 70.7%)، وجاءت أعلى الفقرات كما يلي:

- جاءت الفقرة رقم 1 "تتبنى الكلية أهدافاً استراتيجية يتلاءم مستوى تحققها مع متطلبات سوق العمل" في أعلى مراتب القيادة والأهداف والاستراتيجيات بوزن نسبي (70.7%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى حرص الجامعات والكليات العلمية على مواكبة التطور والتقدم العلمي ومواكبة التخصصات الجديدة والمستحدثة والتي تواكب سوق العمل، وتتمثل هذه الأهداف في خطط شاملة لتخصصات سوق العمل ولكن الظروف التي يعاني منها قطاع غزة من حصار وغيره تلعب دوراً في قلة فرص العمل.

- ثم الفقرة رقم 4 "تسعى الكلية للتعرف إلى متطلبات سوق العمل وتضمن ذلك مع رؤيتها الاستراتيجية" بوزن نسبي (69.3%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود رؤية وسياسة واضحة لدى بعض الجامعات والكليات العلمية بما يحتاجه سوق العمل من كفاءات يتطلبها سوق العمل الفلسطيني وهذا يتمثل في اعتماد تخصصات علمية جديدة. في حين كانت أدنى الفقرات كما يلي:

- الفقرة رقم 10 "تحرص الجامعة على اكتشاف الأفراد المبدعين والمبتكرين وتوفير الدعم المطلوب لهم" في أدنى المراتب بوزن نسبي (61.9%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضعف عمليات المتابعة للخريجين في سوق العمل، مما يتطلب كادراً متخصصاً ومتفرغاً لهذه المهمة، حيث أن هذا يتطلب متابعة جميع الطلاب ودراسة ما يمكنهم تقديمه، كما أن الوضع المالي للجامعات لا يسمح بذلك.

- ثم الفقرة رقم 6 "تضع الكلية سياسات تحفيزية مادية ومعنوية، لتشجيع الطلاب على إنتاج الأفكار الابتكارية وتحويلها لمشروعات حقيقية" بوزن نسبي (63.3%)، وتعزو الباحثة هذا الإخفاق إلى صعوبة الوضع المالي للجامعات الفلسطينية مما قد يلقي عليها تبعات مالية إضافية، حيث أن

تطبيق المشروعات يحتاج إلى توفير الدعم المالي لها وهذا يتطلب من الجامعة تحمل النفقات التي ترعى مثل هذه المشروعات.

مما يعني وجود ضعف في عمليات المتابعة للخريجين في سوق العمل مما يتطلب من الجامعة بذل المزيد من الجهود لمتابعة خريجها والمشكلات التي تواجههم في سوق العمل.

كما تؤكد النتائج عدم الاهتمام الكافي بتطبيق سياسات تحفيزية ومعنوية للطلاب لإنتاج الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشروعات حقيقية.

تحليل فقرات المحور الثاني: البنية التحتية والمشروعات العلمية:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-21):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T

لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور البنية التحتية والمشروعات العلمية

م	فقرات محور البنية التحتية والمشروعات العلمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع متطلبات التقدم العلمي على الصعيد العالمي.	3.46	0.78	20.367	0.000	69.1	3	كبيرة
2	تتلاءم المشروعات العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.	3.24	0.89	16.604	0.000	64.8	8	متوسطة
3	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً للجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها.	3.52	0.93	15.888	0.000	70.4	2	كبيرة
4	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.	3.38	1.13	16.158	0.000	67.6	5	متوسطة
5	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع.	3.32	0.92	20.337	0.000	66.3	7	متوسطة
6	تتوافر في الكلية المختبرات والمعامل المطلوبة لتحقيق الكفايات اللازمة لمؤسسات سوق العمل.	3.54	0.91	12.105	0.000	70.7	1	كبيرة

7	تتوفر التكنولوجيات اللازمة لتطبيق المشاريع الإبداعية في محاور الهندسة المختلفة.	3.45	0.89	8.210	0.000	68.9	4	كبيرة
8	توفر الكلية المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير المشاريع الريادية.	3.38	0.88	12.147	0.000	67.5	6	متوسطة
	البنية التحتية والمشروعات العلمية	27.27	5.62	18.118	0.000	68.2	--	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور (البنية التحتية والمشروعات العلمية) من الاستبانة من وجهة نظر المبحوثين تراوحت بين (64.8 – 70.7%)، وجاءت أعلى الفقرات كما يلي:

- جاءت الفقرة رقم 6 " تتوافر في الكلية المختبرات والمعامل المطلوبة لتحقيق الكفايات اللازمة لمؤسسات سوق العمل" في أعلى مراتب البنية التحتية والمشروعات العلمية بوزن نسبي (70.7%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضرورة وجود مثل هذه المختبرات والمعامل في الجامعات والكليات الهندسية على وجه الخصوص وذلك لتزويد أفراد العينة بممارسات عملية داخل الجامعة وخصوصاً في الكليات العلمية وهذا يدل على أن إدارة الجامعة والكلية تواكب كل ما هو جديد في محور البحوث العلمية.

- ثم الفقرة رقم 3 "تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً للجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها" بوزن نسبي (70.4%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام الجامعة بضرورة استفادة المؤسسات الاقتصادية من نتائج المشاريع العلمية، كما أن إتاحة البحوث العلمية إلى كل المستفيدين من خارج الجامعة يعتبر أحد الأهداف السامية للجامعات التي تكمن أيضاً في نشر العلم وإفادة جميع أفراد المجتمع من البحوث والمشاريع التي تقوم بها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة داغر وآخرون (2016) والتي نصت " تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى الحضور والمشاركة في مؤتمراتها العلمية ".
في حين كانت أدنى الفقرات كما يلي:

- الفقرة رقم 2 " تتلاءم المشروعات العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع" في أدنى المراتب بوزن نسبي (64.8%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضعف التنسيق بين الجامعات وما يحتاجه المجتمع من مشروعات، كما أن المشروعات العلمية التي يحتاجها المجتمع تكون تكلفتها باهظة وهو ما يفوق قدرة الجامعات على تحمله، ويعزى ذلك أيضاً إلى عدم قيام الجامعات بدراسات دقيقة تحدد حاجات المجتمع المحلي مسبقاً، قبل القيام بإجراء البحوث العلمية، وعدم إعطاء أولويات لحاجات المجتمع المحلي وبالتالي فهي لا تلبي حاجته.

- ثم الفقرة رقم 5 "تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع" بوزن نسبي (66.3%). وتعزو الباحثة ذلك إلى التكلفة العالية التي يتطلبها تطبيق المشروعات التي يحتاجها المجتمع على أرض الواقع، إلى جانب ما تعانيه الجامعات تعاني من عجز في موازنتها المالية، مما لا يتيح أمامها مجالاً لتطبيق المشروعات العلمية التي يحتاجها المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة داغر وآخرون (2016) والتي نصت على " تسهم الجامعات في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع " والتي احتلت المرتبة الأخيرة.

كما يتضح من الجدول السابق أن الجامعات لم تولي الاهتمام الكافي في تبني الحاجات الفعلية لمتطلبات المجتمع من المشاريع العلمية الريادية، الأمر الذي يتطلب المزيد من التنسيق بين الجامعات وسوق العمل.

تحليل فقرات المحور الثالث: التعليم الموجه لسوق العمل:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-22):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T

لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور التعليم الموجه لسوق العمل

م	فقرات محور التعليم الموجه لسوق العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	تعتمد البرامج الأكاديمية استراتيجيات تدريبية تركز على تسهيل إيجاد فرص عمل حقيقية ملائمة لسوق العمل.	3.52	0.98	12.451	0.000	70.4	4	كبيرة
2	تعتمد الكلية تعليمًا قائمًا على التأمل والابتكار، ليساهم في تطوير وتلبية احتياجات سوق العمل.	3.60	0.81	17.121	0.000	72.1	2	كبيرة
3	تتوافر في البرامج الأكاديمية للكلية الجوانب التطبيقية اللازمة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل.	3.44	0.77	12.919	0.000	68.8	7	كبيرة
4	تشمل المقررات الدراسية جوانب تهتم بتنمية ثقافة الريادة والإبداع في سوق العمل.	3.43	0.84	11.897	0.000	68.5	8	كبيرة
5	تصمم المناهج الدراسية لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل.	3.45	0.80	12.894	0.000	69.0	6	كبيرة
6	تعتمد عملية التدريس على استثمار الجوانب النظرية والعملية.	3.49	0.75	8.588	0.000	69.8	5	كبيرة

7	تتعقد الكلية ورش عمل ولقاءات مع خبراء ومتخصصين لتعزيز مبادئ العمل في السوق.	3.64	0.95	15.425	0.000	72.8	1	كبيرة
8	يساهم سوق العمل مع الكلية في الإشراف على مشاريع التخرج ذات العلاقة بسوق العمل.	3.21	0.86	17.411	0.000	64.1	10	متوسطة
9	تستعين الكلية بخبراء من مؤسسات سوق العمل لتدريس بعض المساقات المتخصصة والتدريب.	3.35	0.84	14.700	0.000	67.0	9	متوسطة
10	تقوم الكلية بعقد اجتماعات دورية وتشارورية مع أصحاب المصالح في سوق العمل للتعرف على مطالبهم لتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب وسوق العمل.	3.54	1.06	18.511	0.000	70.7	3	كبيرة
	التعليم الموجه لسوق العمل	34.67	5.24	20.355	0.000	69.3	--	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور (التعليم الموجه لسوق العمل) من الاستبانة من وجهة نظر الباحثين تراوحت بين (64.1 - 72.8%)، وجاءت أعلى الفقرات كما يلي:

- جاءت الفقرة رقم 7 "تعقد الكلية ورش عمل ولقاءات مع خبراء ومتخصصين لتعزيز مبادئ العمل في السوق" في أعلى مراتب محور التعليم الموجه لسوق العمل بوزن نسبي (72.8%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى الاهتمام الشديد من قبل الإدارة بالارتقاء بمستوى أداء الطلاب والخريجين وذلك من خلال الوقوف على مدى تأثير عقد مثل هذه اللقاءات على الارتقاء بمستوى أداء الطلاب.
- ثم الفقرة رقم 2 "تعتمد الكلية تعليمياً قائماً على التأمل والابتكار، ليساهم في تطوير وتلبية احتياجات سوق العمل" بوزن نسبي (72.1%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام الكليات الهندسية والعلمية بشكل عام بضرورة إعمال العقل والابتكار، كذلك قد يعزى إلى وجود مساقات علمية تمي لدى الخريجين روح الابتكار.

في حين كانت أدنى الفقرات كما يلي:

- الفقرة رقم 8 "يساهم سوق العمل مع الكلية في الإشراف على مشاريع التخرج ذات العلاقة بسوق العمل" في أدنى المراتب بوزن نسبي (64.1%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى ضعف التنسيق بين الكليات وسوق العمل وما يحتاج إليه من أبحاث علمية، كما أن مشاريع التخرج في الجامعات يقوم بها الطلاب دون الرجوع إلى سوق العمل.
- ثم الفقرة رقم 9 "تستعين الكلية بخبراء من مؤسسات سوق العمل لتدريس بعض المساقات المتخصصة والتدريب" بوزن نسبي (67%) وهي نسبة متدنية، وتعزو الباحثة ذلك إلى قلة اعتماد الجامعات بشكل عام والكليات على محاضرين لديهم خبرة عملية أو ينحدرون من توجهات مهنية

في سوق العمل، وكذلك قلة الخبراء المتخصصين في سوق العمل ممن لديهم المؤهل العلمي والأكاديمي.

يلاحظ من النتائج السابقة عدم إعطاء الاهتمام الكافي والتنسيق بين كليات الهندسة وسوق العمل فيما يتعلق بالمشاريع التي يقوم الطلبة بإنجازها قبل تخرجهم وذلك بما يحقق الانسجام والحاجة الضرورية لمثل هذه المشاريع لمتطلبات سوق العمل فيما بعد.

تحليل فقرات المحور الرابع: تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-23): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات واختبار T أفراد العينة على فقرات محور تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة

م	فقرات محور تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	تتابع إدارة الكلية خريجها أثناء التدريب العملي في مؤسسات سوق العمل.	3.58	0.89	26.197	0.000	71.6	3	كبيرة
2	تحفز الكلية المحاضرين المتميزين على تعزيز روح المبادرة لدى أفراد العينة	3.24	0.74	11.319	0.000	64.8	8	متوسطة
3	توفر الكلية المناخ التنظيمي المحفز لمشاركة أفراد العينة في المشاريع المعتمدة.	3.37	0.78	16.557	0.000	67.4	6	متوسطة
4	تسعى الكلية لتطبيق معايير الجودة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.	3.44	0.81	14.003	0.000	68.7	4	كبيرة
5	توفر الكلية دورات تدريبية للطلبة لتنمية المهارات الإبداعية لديهم.	3.39	0.96	12.578	0.000	67.9	5	متوسطة
6	تتعاون الكلية مع مؤسسات سوق العمل المحلي لعرض منتجاتها وأعمالها وإبداء تفاعل الطلاب معها.	3.14	0.89	12.173	0.000	62.9	9	متوسطة
7	تنسق الكلية مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها في مواقع العمل.	3.60	0.93	25.110	0.000	71.9	2	كبيرة
8	توفر الكلية للخريج برامج تدريبية قبل التخرج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل	3.30	0.83	14.345	0.000	66.0	7	متوسطة

9	يتوفر في الكلية طاقم أكاديمي متخصص.	3.74	0.84	25.104	0.000	74.7	1	كبيرة
	تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	30.79	4.85	17.011	0.000	68.4	--	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة) في المعاملات من الاستبانة من وجهة نظر المبحوثين بين (62.9-74.7%)، وجاءت أعلى الفقرات كما يلي:

- جاءت الفقرة رقم 9 " يتوفر في الكلية طاقم أكاديمي متخصص " في أعلى مراتب تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة بوزن نسبي (74.7%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى حرص إدارة الجامعات أن يكون لديها طاقم أكاديمي متميز ومتخصص وفق استراتيجية تعتمدها، وهي تتفق مع دراسة الدلو (2017) والتي نصت على " يتميز أعضاء هيئة التدريس في الكلية بكفاءة أكاديمية عالية " والتي جاءت بوزن نسبي (61.21%) أي بدرجة موافقة متوسطة.
- ثم الفقرة رقم 7 " تنسق الكلية مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها في مواقع العمل " بوزن نسبي (71.9%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود مساق تدريبي في الخطة الدراسية للكليات وهو ما يستدعي قيام الجامعة بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة وذلك من أجل توفير مثل هذا التدريب للطلبة، كما أن هناك عدداً لا بأس به من مؤسسات سوق العمل تتيح الفرصة للخريج للتدريب، ويشير ذلك إلى أهمية علاقة الترابط بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل لاعتماد كل منهما على الآخر، وهي تتفق مع دراسة الدلو (2017) والتي نصت على " تتيح مؤسسات سوق العمل الفرصة للخريج للتدريب العملي في مواقع العمل ".
في حين كانت أدنى الفقرات كما يلي:

- الفقرة رقم 6 " تتعاون الكلية مع مؤسسات سوق العمل المحلي لعرض منتجاتها وأعمالها وإبداء تفاعل الطلاب معها " في أدنى المراتب بوزن نسبي (62.9%) أي بدرجة متوسطة، وتعزو الباحثة ذلك أن سوق العمل الفلسطيني يعاني بشكل كبير من ركود بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية وهو ما تم الإشارة إليه سابقاً من وجود أزمة مالية في أغلب الجامعات الفلسطينية وتركيزها على الجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي.
- ثم الفقرة رقم 2 " تحفز الكلية المحاضرين المتميزين على تعزيز روح المبادرة لدى أفراد العينة " بوزن نسبي (64.8%)، وتعزو الباحثة هذا الضعف إلى عدم وجود معايير واضحة لدى الجامعات الفلسطينية بحيث تتبنى الكليات هذه المعايير وتعمل على تحفيز المحاضرين وهو ما يتطلب تبني نظاماً للحوافز يقوم على أسس موضوعية والأخذ بعين الاعتبار الجانب المادي.

ويتضح عدم بذل الجهود الكافية في التنسيق بين كليات الهندسة ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمنتجات هذا السوق، الأمر الذي يستوجب ضرورة التنسيق والمتابعة بين مؤسسات سوق العمل والجامعة في هذا الخصوص.

2- تحليل فقرات المتغير التابع: المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-24): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي

واختبار T لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج

م	فقرات محور المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	تساهم المعرفة في تأهيل الخريج نحو توجهات التواصل مع كافة فئات المجتمع شفهيًا وكتابيًا.	3.48	0.74	14.567	0.000	69.7	13	كبيرة
2	يتوافر لدى الخريج مهارات مبادئ التقنية وتطبيقاتها العملية.	3.46	0.67	22.133	0.000	69.1	15	كبيرة
3	تساهم المعرفة التي اكتسبها الخريج في غرس مفاهيم المعرفة المتعلقة بمخرجات التعلم للمسابقات الدراسية.	3.49	0.77	18.029	0.000	69.9	12	كبيرة
4	يتوفر لدى الخريج الاستعداد للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل.	3.52	0.82	12.578	0.000	70.4	9	كبيرة
5	المهارات التي تلقاها الخريج تعزز قدرته على الإبداع والابتكار والتفكير المنطقي.	3.59	0.74	25.104	0.000	71.9	5	كبيرة
6	يمتلك الخريج مهارات التحصيل المعرفي الذاتي.	3.52	0.90	14.003	0.000	70.5	8	كبيرة
7	تساهم المهارات التي يتلقاها الخريج في تعزيز مهارات الفهم والتحليل والاستنتاج.	3.78	0.85	20.759	0.000	75.6	1	كبيرة
8	يتم استخدام الخريج للأدوات والأجهزة والمعدات بشكل احترافي.	3.47	0.72	16.930	0.000	69.4	14	كبيرة
9	تدعم المهارات التي تلقاها الخريج قدرته على التعامل مع المشاكل الفنية في العمل وإيجاد الحلول المناسبة.	3.66	0.72	16.079	0.000	73.1	3	كبيرة
10	يتوفر لدى الخريج الاستعداد الكافي للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل.	3.51	0.70	14.345	0.000	70.1	11	كبيرة
11	يتوفر لدى الخريج القدرة على التعاون والمشاركة في العمل الجماعي لإنجاز العمل.	3.65	0.76	21.810	0.000	73.1	4	كبيرة
12	تساهم المعرفة التقنية التي حصل عليها الخريج في دعم مهام التخصص في العمل.	3.58	0.98	25.110	0.000	71.6	6	كبيرة

م	فقرات محور المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
13	يوجد لدى الخريج التزام بأداء العمل والانضباط والمواظبة واحترام مواعيد العمل.	3.70	0.80	11.643	0.000	74.1	2	كبيرة
14	يتوفر لدى الخريج المعرفة التامة ببيئة العمل والقوانين والضوابط الوظيفية الخاصة بها.	3.28	0.90	12.578	0.000	65.7	16	متوسطة
15	تساهم المهارات الحياتية المكتسبة في دعم الشخصية القيادية للخريج القادرة على إدارة المشاريع ذات الصلة بموضوع الاختصاص	3.58	0.89	26.197	0.000	71.5	7	كبيرة
16	تساهم المهارات التي حصل عليها الخريج في دعم التوجه نحو البحث العلمي المستمر والتطوير المهني.	3.52	0.83	16.557	0.000	70.4	10	كبيرة
	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	56.80	7.59	21.133	0.000	71.0	--	كبيرة

جاء محور - المتغير التابع - (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) بوزن نسبي (71%) ومستوى دلالة (0.000)، وتعزو الباحثة ذلك إلى حرص الجامعات الفلسطينية لتزويد الخريج وأفراد العينة بالمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تخدم التخصص وتوريث الخبرات العلمية والقدرات الفنية و المهارية ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الدلو (2017) باحتلال محور المهارات المهنية المرتبة الأولى، تلاها محور المهارات المعرفية، ومحور المهارات العلمية المرتبة الثالثة، ومحور المهارات الحياتية ومن ثم محور المهارات الذهنية، وتختلف مع دراسة داغر وآخرون (2016) حيث حصل هذا المحور على الترتيب الخامس وقد يعزى ذلك لاختلاف المجتمع.

يتضح من الجدول السابق أن فقرات محور المتغير التابع (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) في المعاملات من استبانة من وجهة نظر المبحوثين بين (65.7 - 75.6%)، وجاءت أعلى الفقرات كما يلي:

- جاءت الفقرة رقم 7 " تساهم المهارات التي يتلقاها الخريج في تعزيز مهارات الفهم والتحليل والاستنتاج" في أعلى مراتب تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة بوزن نسبي (75.6%)، وتعزو الباحثة ذلك أن المساقات التي تدرسها الجامعات الفلسطينية تركز إلى حد ما على تزويد الخريج بالمعارف العلمية التي تنمي لديه الفهم والتحليل والاستنتاج وهي تتفق ضمناً مع دراسة الدلو (2017).

- ثم الفقرة رقم 13 " يوجد لدى الخريج التزام بأداء العمل والانضباط والمواظبة واحترام مواعيد العمل" بوزن نسبي (74.1%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام الجامعات بتعزيز كفاءتها الداخلية

والخارجية بتطوير مقدرتها في ظل الظروف الراهنة على تزويد الخريجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تساعدهم في مواقع العمل، ونرى أن تضمين برامج التخصصات العلمية لساعات دراسية عملية داخل المؤسسة التعليمية من خلال (المختبرات، والورش ومشاريع التخرج)، وخارج المؤسسة التعليمية من خلال (التدريب الميداني في مؤسسات المجتمع المدني والشركات المتخصصة في المحور) يساعد بشكل مباشر على رفع كفاءة الخريج المهنية بالاستعداد للعمل والقدرة على المشاركة الفاعلة واحترام مواعيد العمل والانجاز، ويتفق ذلك مع دراسة الدلو (2017) والتي نصت على " التزام الخريج بأداء العمل والانضباط والمواظبة واحترام مواعيد العمل ".

في حين كانت أدنى الفقرات كما يلي:

- الفقرة رقم 14 " يتوفر لدى الخريج المعرفة التامة ببيئة العمل والقوانين والضوابط الوظيفية الخاصة بها" في أدنى المراتب بوزن نسبي (65.7%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى تركيز الجامعات على تزويد الطلاب بالخصائص المعرفية للتخصص والمهارات الأكاديمية التي يحتاج إليها وليس قوانين العمل والضوابط التي تحتاجها بيئة العمل.
- ثم الفقرة رقم 2 " يتوافر لدى الخريج مهارات مبادئ التقنية وتطبيقاتها العملية" بوزن نسبي (69.1%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم توفر وحدات متخصصة في الجامعات تهتم بإدارة شؤون الخريجين ومستقبلهم في سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف مستوى البحث العلمي واتفاقيات الشراكة بين الجامعات في الداخل والخارج لتبادل الخبرات وتطوير المستوى العلمي.

2-12 اختبار الفرضيات ومناقشتها:

12-2-1 اختبار الفرضية الأولى:

التي تنص على "لا توجد علاقة دالة إحصائية بين دور الجامعات في مجال القيادة والأهداف والاستراتيجيات والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج ".

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة بيرسون بين درجة محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-25): يبين معامل الارتباط بين درجة محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج

المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	استبانة دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل
0.456**	القيادة والأهداف والاستراتيجيات

$0.01 \geq **$

$0.05 \geq *$

قيمة (ر) الجدولية عند (د.ح=347) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.113، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.148

يبين الجدول السابق وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً عند مستوى أقل من 0.01، بين درجة محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات وبين الدرجة الكلية للمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج. وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج.

2-2-12 اختبار الفرضية الثانية:

التي تنص على "لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين دور الجامعات في البنية التحتية والمشروعات العلمية والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج".

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة بيرسون بين درجة محور البنية التحتية والمشروعات العلمية والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-26): يبين معامل الارتباط بين محور البنية التحتية والمشروعات العلمية، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج

المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	استبانة دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل
0.415**	البنية التحتية والمشروعات العلمية

$0.01 \geq **$

$0.05 \geq *$

قيمة (ر) الجدولية عند (د.ح=347) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.113، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.148

يبين الجدول السابق وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً عند مستوى أقل من 0.01، بين محور البنية التحتية والمشروعات العلمية وبين الدرجة الكلية للمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج. وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين

محور البنية التحتية والمشروعات العلمية والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج.

3-2-12 اختبار الفرضية الثالثة:

التي تنص على "لا توجد علاقة دالة إحصائية بين دور الجامعات في التعليم الموجه لسوق العمل والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج".

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة بيرسون بين درجة محور التعليم الموجه لسوق العمل والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-27): يبين معامل الارتباط بين درجة محور التعليم الموجه لسوق العمل، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج

استبانة دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج
التعليم الموجه لسوق العمل	0.457**

$0.01 \geq **$

$0.05 \geq *$

قيمة (ر) الجدولية عند (د.ح=347) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.113، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.148

يبين الجدول السابق وجود علاقة موجبة دالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.01، بين محور التعليم الموجه لسوق العمل وبين الدرجة الكلية للمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج. وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين محور التعليم الموجه لسوق العمل والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج.

4-2-12 اختبار الفرضية الرابعة:

التي تنص على "لا توجد علاقة دالة إحصائية بين دور الجامعات في تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي يحصل عليها الخريج".

لاختبار هذا الفرض، تم حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة بيرسون بين درجة محور تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. 4-28): يبين معامل الارتباط بين تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج

استبانة دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج
تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	0.446**

0.05 ≥ * 0.01 ≥ **

قيمة (ر) الجدولية عند (د.ح = 347) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.113، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.148

يبين الجدول السابق وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً عند مستوى أقل من 0.01، بين محور تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة وبين الدرجة الكلية للمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين محور تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة والمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج.

هذا وفيما يتعلق بإجمالي المحاور (المتغيرات المستقلة) تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحاور المذكورة حول دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل مع المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، ويبين الجدول نتيجة هذا الاختبار:

جدول رقم (4خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. 29-): يبين معامل الارتباط بين دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل بدرجة الكلية، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج

المتغير المستقل / المتغير التابع	المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج
الدرجة الكلية لاستبانة دور الجامعات	0.704**

0.05 ≥ * 0.01 ≥ **

قيمة (ر) الجدولية عند (د.ح = 347) عند مستوى دلالة 0.05 = 0.113، وعند مستوى دلالة 0.01 = 0.148

يبين الجدول السابق وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً عند مستوى أقل من 0.01، بين الدرجة الكلية للاستبانة حول دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل وبين الدرجة الكلية للمتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، مما يعني أن المتغير التابع يتأثر بالمستقل بصورة واضحة حيث أن قيمة معامل الارتباط مرتفعة.

وتفسر الباحثة ذلك بأن دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل تؤثر بقوة في المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج ويبني هذه المهارات، كما تجعل المهارات في تطور مستمر والاستفادة من تجاربها السابقة ومن تجارب الآخرين وتمتلك مقومات التميز وهذا هو الطريق الأمثل لبقاء الجامعات واستمرارها.

5-2-12 اختبار الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء أفراد العينة (على المتغير المستقل) دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم تعزى إلى المتغيرات: (النوع الاجتماعي، فئة المبحوث، الجامعة) واختبار هذه الفرضية يتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للنوع الاجتماعي (ذكور-إناث) لدى أفراد العينة. للإجابة عن هذا السؤال تمت المقارنة بين متوسط آراء أفراد العينة من الذكور (ن=247) ومتوسط آراء أفراد العينة من الإناث (ن=102) على استبانة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل موضوع الدراسة باستخدام اختبار (T) للفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين، وتم استخدام هذا الاختبار الإحصائي البارامترى بسبب اعتدالية توزيع الدرجات في كل من مجموعتي التطبيق، إضافة إلى أن عدد أفراد العينة يزيد عن ثلاثين مفردة (علام، 2005: 210)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-30): اختبار (T) للفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للنوع الاجتماعي (ذكور-إناث)

الاستبيان	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
القيادة والأهداف والاستراتيجيات	الذكور	36.42	7.37	1.346	غير دالة إحصائياً
	الإناث	37.57	5.74		
البنية التحتية والمشروعات العلمية	الذكور	26.92	5.98	1.919	غير دالة إحصائياً
	الإناث	28.23	4.35		
التعليم الموجه لسوق العمل	الذكور	34.45	5.23	1.290	غير دالة إحصائياً
	الإناث	35.27	5.24		
تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	الذكور	30.83	4.61	0.226	غير دالة إحصائياً
	الإناث	30.70	5.48		
الدرجة الكلية للاستبانة	الذكور	188.48	20.17	0.990	غير دالة إحصائياً
	الإناث	187.40	20.57		

قيمة (T) الجدولية (د.ح=347) عند مستوى دلالة 0.05=1.96، عند مستوى دلالة 0.01=2.576

يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الذكور ومتوسطات آراء الإناث على جميع المحاور والدرجة الكلية للاستبانة، أي أن أفراد العينة الذكور والإناث لديهم تقديرات متقاربة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على الدرجة الكلية وجميع المحاور، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن متطلبات واحتياجات سوق العمل من المهارات والقدرات والامكانيات تركز على الكفاءات والخبرة في العمل، ما يعني أن ما يكتسبه الخريج من مهارات وقدرات هي المعيار للاستقطاب الوظيفي، وهي تختلف مع دراسة الدلو (2017) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور.

ب. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للمبحوث (خريج، صاحب عمل، أكاديمي) لدى أفراد العينة.

تم إجراء تحليل التباين الأحادي لفحص أثر المبحوثين (خريج، صاحب عمل، أكاديمي) الاستبانة لدى أفراد العينة، والجدول التالي يبين قيمة اختبار (F) ومستوى الدلالة للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-31):

يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة

لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للمبحوثين

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
القيادة والأهداف والاستراتيجيات	بين المجموعات	904.79	2	452.39	9.739	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	16072.81	346	46.45		
	المجموع	16977.59	348			
البنية التحتية والمشروعات العلمية	بين المجموعات	444.92	2	222.46	7.291	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	10557.30	346	30.51		
	المجموع	11002.22	348			
التعليم الموجه لسوق العمل	بين المجموعات	62.54	2	31.27	1.141	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	9486.90	346	27.42		
	المجموع	9549.44	348			
تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	بين المجموعات	55.77	2	27.89	1.188	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	8119.38	346	23.47		
	المجموع	8175.15	348			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	6301.51	2	3150.75	5.484	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	168730.30	346	574.51		
	المجموع	1905081.81	348			

قيمة (F) الجدولية عند (د.ح=2، 346) عند مستوى دلالة 0.05 = 3.00، وعند مستوى دلالة 0.01 = 4.61

يتبين من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالي القيادة والأهداف والاستراتيجيات البنية التحتية والمشروعات العلمية التي حصل عليها الخريج والدرجة الكلية لاستبانة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تبعاً لمتغير المبحوثين لأفراد العينة، هذا ولمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين في اجاباتهم على محاور الاستبانة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-32): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير المبحوثين

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	البيان	المتغير
7.07	35.49	214	خريج	القيادة والأهداف والاستراتيجيات
5.81	37.70	40	صاحب عمل	
6.62	39.11	95	أكاديمي	
6.16	26.38	214	خريج	البنية التحتية والمشروعات العلمية
4.16	28.46	40	صاحب عمل	
4.39	29.15	95	أكاديمي	
24.37	122.89	214	خريج	الدرجة الكلية للاستبانة
18.48	130.58	40	صاحب عمل	
25.04	132.00	95	أكاديمي	

وبناء على الجدول السابق ولغرض توضيح اتجاه الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على المحاور والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير المبحوثين تم اجراء اختبار شيفيه للكشف عن ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-33): نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات تقدير أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير المبحوثين

المتغير	البيان	خريج	صاحب عمل
القيادة والأهداف والاستراتيجيات	صاحب عمل	2.214	
	أكاديمي	*3.619	1.405
البنية التحتية والمشروعات العلمية	صاحب عمل	*2.767	
	أكاديمي	*2.080	0.687
الدرجة الكلية للاستبانة	صاحب عمل	7.682	
	أكاديمي	*9.108	1.425

يتبين من الجدولين السابقين ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محوري (القيادة والأهداف والاستراتيجيات)، و(البنية التحتية والمشروعات العلمية) والدرجة الكلية للاستبانة بين مجموعة المبحوثين (خريج، أكاديمي)، لصالح

مجموعة أكاديمي، أي أن الأكاديميين أكثر تقديراً لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في هذين المجالين والدرجة الكلية للاستبانة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الأكاديميين أكثر اطلاعاً من غيرهم في هذين المجالين على ما تقوم به الجامعات من مشروعات علمية.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محور البنية التحتية والمشروعات العلمية بين مجموعة المبحوثين (خريج، صاحب عمل)، لصالح مجموعة صاحب عمل، أي أن أصحاب العمل أكثر تقديراً من أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على محور البنية التحتية والمشروعات العلمية، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن أصحاب العمل أكثر اطلاعاً على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من الخريجين، إلى جانب أن خبرة أصحاب العمل في هذا الصدد تلعب دوراً مهماً في ذلك.

ج. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للجامعة (الإسلامية، الأزهر، فلسطين) لدى أفراد العينة.

تم إجراء تحليل التباين الأحادي لاختبار أثر الجامعة التي تخرج منها الطالب (الإسلامية، الأزهر، فلسطين) على دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لدى أفراد العينة، والجدول التالي يبين قيمة اختبار (F) ومستوى الدلالة للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. 4-34): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للجامعة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
القيادة والأهداف والاستراتيجيات	بين المجموعات	2847.53	2	1423.76	34.863	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	14130.07	346	40.84		
	المجموع	16977.59	348			
البنية التحتية والمشروعات العلمية	بين المجموعات	1710.36	2	855.18	31.844	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	9291.85	346	26.86		
	المجموع	11002.22	348			
التعليم الموجه لسوق العمل	بين المجموعات	1225.58	2	612.79	25.472	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	8323.86	346	24.06		
	المجموع	9549.44	348			
	بين المجموعات	531.31	2	265.66	12.025	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	7643.83	346	22.09		

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	المجموع	8175.15	348			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	30642.79	2	15321.39	30.390	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	153467.0 2	346	504.16		
	المجموع	182069.8 1	348			

قيمة (F) الجدولية عند (د.ح=2، 346) عند مستوى دلالة 0.05 = 3.00، وعند مستوى دلالة 0.01 = 4.61

يتبين من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع المحاور والدرجة الكلية لمحاور الاستبانة تبعاً لمتغير الجامعة لأفراد العينة، هذا ولمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين في اجاباتهم على محاور الاستبانة واتجاه الفروق بينهما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-35):

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة

المتغير	البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القيادة والأهداف والاستراتيجيات	الاسلامية	200	34.45	7.08
	الأزهر	88	41.17	5.71
	فلسطين	61	37.79	4.71
البنية التحتية والمشروعات العلمية	الاسلامية	200	25.36	5.98
	الأزهر	88	30.09	3.87
	فلسطين	61	29.63	3.81
التعليم الموجه لسوق العمل	الاسلامية	200	33.16	5.11
	الأزهر	88	37.92	5.20
	فلسطين	61	35.85	4.15
تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	الاسلامية	200	29.78	5.19
	الأزهر	88	32.64	4.45
	فلسطين	61	31.46	3.06

22.68	118.31	200	الإسلامية	الدرجة الكلية للاستبانة
20.46	136.14	88	الأزهر	
21.31	130.72	61	فلسطين	

وبناء على الجدول السابق ولغرض توضيح اتجاه الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على المحاور والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير المبحوثين تم إجراء اختبار شيفيه للكشف عن ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-36): نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات تقدير أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة

المتغير	البيان	الإسلامية	الأزهر
القيادة والأهداف والاستراتيجيات	الأزهر	6.725*	
	فلسطين	3.342*	3.384*
البنية التحتية والمشروعات العلمية	الأزهر	4.276*	
	فلسطين	4.738*	0.462
التعليم الموجه لسوق العمل	الأزهر	2.697*	
	فلسطين	4.763*	2.066*
تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	الأزهر	2.856*	
	فلسطين	1.679	1.177
الدرجة الكلية للاستبانة	الأزهر	20.831*	
	فلسطين	15.416*	5.415

يتبين من الجدولين السابقين ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محاور (القيادة والأهداف والاستراتيجيات، والبنية التحتية والمشروعات العلمية، والتعليم الموجه لسوق العمل) والدرجة الكلية للاستبانة بين مجموعة الجامعة الإسلامية من ناحية ومجموعتي جامعة الأزهر وفلسطين، لصالح مجموعتي جامعة الأزهر وفلسطين، أي أن أفراد العينة من جامعتي الأزهر وفلسطين أكثر تقدراً لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على هذه المحاور والدرجة الكلية للاستبانة، وتعزو الباحثة هذا التحيز في النتائج لصالح جامعتي الأزهر وفلسطين إلى الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل من خريجي كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية مقارنة بخريجي كلية تكنولوجيا المعلومات والتخصصات الهندسية الأخرى في جامعتي الأزهر وفلسطين.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محور (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة) بين مجموعة الجامعة الإسلامية ومجموعة جامعة الأزهر، لصالح مجموعة جامعة الأزهر، أي أن أفراد العينة من جامعة الأزهر أكثر تقدراً لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات

سوق العمل على هذا المحور، وتعزو الباحثة ذلك إلى التكس وزيادة خريجي كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية مقارنة بباقي التخصصات الهندسية الأخرى.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محوري (القيادة والأهداف والاستراتيجيات، والتعليم الموجه لسوق العمل) بين مجموعة جامعة الأزهر ومجموعة جامعة فلسطين، لصالح مجموعة جامعة الأزهر، أي أن أفراد العينة من جامعة الأزهر أكثر تقدراً لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على هذين المحورين، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن طلاب جامعة الأزهر أكثر تقدراً وإطلاعاً على ما يحتاج إليه سوق العمل من مهارات وخبرات، وكذلك فإن بعض الجامعات تعنى تعتني بتخريج أكبر عدد من حملة الشهادات مع ضعف اهتمامها بنوعية تكوينهم وتدريبهم على متطلبات واحتياجات سوق العمل وإعدادهم لمواجهة التحديات.

6-2-12 اختبار الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء أفراد العينة حول حصول الخريج على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية تعزى إلى المتغيرات: (النوع الاجتماعي، المبحوثين، الجامعة) ولاختبار هذه الفرضية تم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تعزى للنوع الاجتماعي (ذكور-إناث) لدى أفراد العينة.

للإجابة عن هذا السؤال تمت المقارنة بين متوسط آراء أفراد العينة من الذكور ($n=247$) ومتوسط آراء أفراد العينة من الإناث ($n=102$) على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج موضوع الدراسة باستخدام اختبار (T) للفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين، وتم استخدام هذا الاختبار الإحصائي البارامترى بسبب اعتدالية توزيع الدرجات في كل من مجموعتي التطبيق، إضافة إلى أن عدد أفراد العينة يزيد عن ثلاثين فرداً (علام، 2005: 210)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند. 4-37):

اختبار (T) للفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة على المتغير التابع تعزى للنوع الاجتماعي (ذكور-إناث)

الاستبيان	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	الذكور	56.86	7.65	0.233	غير دالة إحصائياً
	الإناث	56.64	7.45		

قيمة (T) الجدولية (د.ح=347) عند مستوى دلالة 0.05 = 1.96، عند مستوى دلالة 0.01 = 2.576

يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الذكور ومتوسطات آراء الإناث على المتغير التابع (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج)، أي أن أفراد العينة الذكور والإناث لديهم تقديرات متقاربة للمهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن متطلبات واحتياجات سوق العمل من المهارات والقدرات والامكانيات تركز على الكفاءات والخبرة في العمل لا تخضع لمتغيرات النوع الاجتماعي بقدر ما تخضع للكفاءة والمهنية، وهي تختلف مع دراسة الدلو (2017) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور.

ب. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تعزى للمبحوث (خريج، صاحب عمل، أكاديمي) لدى أفراد العينة.

تم إجراء تحليل التباين الأحادي لفحص أثر المبحوثين (خريج، صاحب عمل، أكاديمي) على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج لدى أفراد العينة، والجدول التالي يبين قيمة اختبار (F) ومستوى الدلالة للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-38): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تعزى للمبحوثين

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	بين المجموعات	327.94	2	163.97	2.876	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	19724.02	346	57.01		
	المجموع	20051.96	348			

قيمة (F) الجدولية عند (د.ح=2، 346) عند مستوى دلالة $0.05 = 3.00$ ، وعند مستوى دلالة $0.01 = 4.61$

يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول المتغير التابع للمهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تبعاً لمتغير المبحوثين لأفراد العينة، مما يعني أن المبحوثين لديهم تقديرات متقاربة على المتغير التابع (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج).

ج. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تعزى للجامعة التي تخرج منها (الإسلامية، الأزهر، فلسطين).

تم إجراء تحليل التباين الأحادي لفحص أثر الجامعة (الإسلامية، الأزهر، فلسطين) على المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، والجدول التالي يبين قيمة اختبار (F) ومستوى الدلالة للفروق بين المتوسطات:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-39): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تعزى للجامعة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	بين المجموعات	1125.88	2	562.94	10.29 2	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	18926.08	346	54.70		
	المجموع	20051.96	348			

قيمة (F) الجدولية عند (د.ح=2، 346) عند مستوى دلالة 0.05=3.00، وعند مستوى دلالة 0.01=4.61

يتبين من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) تبعاً لمتغير الجامعة التي تخرج منها، هذا ولمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين في إجاباتهم على محاور الاستبانة واتجاه الفروق بينهما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند.4-40): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية لدرجات أفراد العينة على المهارات ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة

المتغير	البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	الإسلامية	200	55.57	7.31
	الأزهر	88	59.84	6.74
	فلسطين	61	56.46	8.51

وبناء على الجدول السابق ولغرض توضيح اتجاه الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على المحاور والدرجة الكلية للاستبانة تبعاً لمتغير المبحوثين تم إجراء اختبار شيفيه للكشف عن ذلك:

جدول رقم (خطأ! لا يوجد نص من النمط المعين في المستند-41): نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات تقدير أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة

المتغير	البيان	الاسلامية	الأزهر
المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	الأزهر	4.276*	
	فلسطين	0.894	3.382*

يتبين من الجدولين السابقين أنه:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) بين آراء المبحوثين من الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، لصالح مجموعة جامعة الأزهر، أي أن أفراد العينة من جامعة الأزهر أكثر تقديرًا للمهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، وتعزو الباحثة ذلك إلى زيادة أعداد خريجي كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية، كما أن الجامعة الإسلامية قد تكون تفتتح برامج لا حاجة لسوق العمل بها أو دون تخطيط كافي.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) بين آراء المبحوثين من جامعة الأزهر وجامعة فلسطين، لصالح مجموعة جامعة الأزهر، أي أن أفراد العينة من جامعة الأزهر أكثر تقديرًا للمهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن طلاب جامعة الأزهر أكثر تقديرًا وإطلاعاً على ما يحتاج إليه سوق العمل من مهارات وخبرات، وكذلك فإن بعض الجامعات أصبحت تعتني بتخريج أكبر عدد من حملة الشهادات أكثر من اهتمامها بنوعية تكوينهم وتدريبهم لمواجهة التحديات في سوق العمل.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات والمقترحات

1.5 النتائج:

- في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة فيما يلي أهم النتائج التي أسفرت عنها:
- 1.1.5 وجود ضعف في عمليات المتابعة للخريجين في سوق العمل مما يتطلب من الجامعة بذل المزيد من الجهود لمتابعة خريجها والمشكلات التي تواجههم في سوق العمل.
- 2.1.5 قلة الاهتمام بتطبيق سياسات تحفيزية ومعنوية للطلاب لإنتاج الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشروعات حقيقية.
- 3.1.5 الجامعات لم تولِ الاهتمام الكافي في تبني الحاجات الفعلية لمتطلبات المجتمع من المشاريع العلمية الريادية، الأمر الذي يتطلب المزيد من التنسيق بين الجامعات وسوق العمل.
- 4.1.5 عدم إعطاء الاهتمام الكافي والتنسيق بين كليات الهندسة وسوق العمل فيما يتعلق بالمشاريع التي يقوم الطلبة بإنجازها قبل تخرجهم وذلك بما يحقق الانسجام والحاجة الضرورية لمثل هذه المشاريع لمتطلبات سوق العمل فيما بعد.
- 5.1.5 لا يتم بذل الجهود الكافية في التنسيق بين كليات الهندسة ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمنتجات هذا السوق، الأمر الذي يستوجب ضرورة التنسيق والمتابعة بين مؤسسات سوق العمل والجامعة في هذا الخصوص.

6.1.5 تحاول الجامعات (كليات الهندسة) جاهدة أن يكون دورها في إعداد الخريجين لسوق العمل بصورة كاملة ويتوافق مع متطلبات سوق العمل، ولكن أفراد العينة يرون أن ما تقوم به الجامعات غير كافي، حيث كانت درجة تقدير هذا الدور من وجهة نظر أفراد العينة يقع عند (69%) وهي نسبة جيدة ولكنها ليست كافية، وترتبت محاور الاستبانة كما يلي: جاء مجال (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج الخريج) في أعلى المراتب بوزن نسبي (71%)، يليه مجال (التعليم الموجه لسوق العمل) بوزن نسبي (69.3%)، وثالثاً مجال (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة) بوزن نسبي (68.4%)، يليه يأتي مجال (البنية التحتية والمشروعات العلمية) بوزن نسبي (68.2%)، وأخيراً يأتي مجال (القيادة والأهداف والاستراتيجيات) بوزن نسبي (66.8%).

7.1.5 يرى الأكاديميون أن الجامعات تقوم بدورها بصورة أفضل أكثر مما يراها أصحاب العمل والخريجون أنفسهم، وذلك نابع من دورهم في تقديم الخدمة التعليمية الأكاديمية في الجامعات، حيث وجدت فروق ذات دلالة إحصائية حول محوري (القيادة والأهداف والاستراتيجيات، البنية التحتية والمشروعات العلمية) التي حصل عليها الخريج والدرجة الكلية للاستبانة وكانت الفروق لصالح مجموعة المبحوثين الأكاديميين. كما وجدت الفروق حول محور البنية التحتية والمشروعات العلمية بين مجموعة المبحوثين الخريجين ومجموعة المبحوثين من أصحاب العمل، لصالح مجموعة أصحاب العمل.

8.1.5 أن دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل تؤثر بقوة في المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج لبناء وتنمية تلك المهارات، كما تعمل على تطوير المهارات بشكل مستمر للاستفادة من تجاربها السابقة ومن تجارب الآخرين وتمتلك مقومات التميز وهذا هو الطريق الأمثل لبقاء الجامعات واستمرارها، حيث وجدت علاقة موجبة دالة إحصائية، بين جميع المجالات والدرجة الكلية لاستبانة.

9.1.5 من وجهة نظر أفراد العينة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعاً للنوع الاجتماعي، مما يعني أنهم يرون دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها مع سوق العمل والمهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج بصورة متقاربة.

2.5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي أهم التوصيات:

1.2.5 ضرورة الاهتمام بعمليات المتابعة للخريجين في سوق العمل مما يتطلب من الجامعة بذل المزيد من الجهود لمتابعة خريجيه والمشكلات التي تواجههم في سوق العمل من خلال إنشاء قسم تابع للكلية يتم من خلاله متابعة كافة الخريجين.

2.2.5 ضرورة العمل نحو اتخاذ وتطبيق قرار من قبل مجلس الجامعات الفلسطينية بإقرار صندوق أو نظام حوافز مادية ومعنوية للطلاب لإنتاج الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشروعات حقيقية.

3.2.5 ضرورة الاهتمام الكافي في تبني الحاجات الفعلية لمتطلبات المجتمع من المشاريع العلمية الريادية، الأمر الذي يتطلب المزيد من التنسيق بين الجامعات وسوق العمل.

4.2.5 من الضروري إعطاء الاهتمام الكافي والتنسيق بين كليات الهندسة وسوق العمل فيما يتعلق بالمشاريع التي يقوم الطلبة بإنجازها قبل تخرجهم وذلك بما يحقق الانسجام والحاجة الضرورية لمثل هذه المشاريع لمتطلبات سوق العمل فيما بعد.

5.2.5 يجب بذل الجهود الكافية في التنسيق بين كليات الهندسة ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمنتجات هذا السوق، الأمر الذي يستوجب ضرورة التنسيق والمتابعة بين مؤسسات سوق العمل والجامعة في هذا الخصوص.

6.2.5 ضرورة إجراء مراجعات شاملة لجميع التخصصات المنهجية ودراسة مكوناتها ومحتوياتها العملية والتركيز على ما يناسب احتياجات سوق العمل من قبل اللجنة الوطنية لاعتماد وجودة البرامج الأكاديمية.

7.2.5 ضرورة الاهتمام بشكل أكبر حول إعداد الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعنى بتعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وبمشاركة جميع الجهات الفاعلية.

8.2.5 إيجاد صيغة تعاونية تنافسية شفافة بين الجامعات لافتتاح برامج جديدة مشتركة تواكب سوق العمل.

9.2.5 التركيز على وسائل الإعلام بشكل عام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، في تسليط الضوء على التخصصات الهندسية التي يحتاجها سوق العمل.

10.2.5 إشراك وتفعيل دور سوق العمل في تقرير ما يحتاجه من برامج جامعية تواكب احتياجاته ومصلحه.

11.2.5 التعاون المشترك ما بين الجامعات والمؤسسات المعنية في سوق العمل، لنشر ثقافة العمل المهني الذي تفتقده المقررات الدراسية الجامعية.

3.5 مقترحات الدراسة:

تقترح الباحثة إجراء دراسات وبحوث حول:

1.3.5 آليات وضوابط افتتاح الأقسام الأكاديمية الجديدة وخاصة الهندسية منها.

2.3.5 الاحتياجات الحقيقية الأكاديمية لسوق العمل الفلسطيني.

3.3.5 المساقات العملية في الجامعات الفلسطينية وأثرها في رفع كفاءة المخرجات التعليمية.

4.3.5 سبل التعاون والتنسيق والتشبيك بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل حول الاحتياجات والمتطلبات المهنية اللازمة لسوق العمل.

المراجع :

أولاً: الكتب

1. أبوالنصر، م. (2009): إدارة الأنشطة والخدمات الطلابية، الطبعة الأولى. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. أبوعلام، ر. (2011): مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، الطبعة السادسة. دار النشر للجامعات، القاهرة.
3. البرغوتي، ع. (1990): التربية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين: المجتمع الفلسطيني أربعون عاما على النكبة وواحد وعشرون عاما على احتلال الضفة والقطاع، مركز إحياء التراث العربي، مطبعة الأمل، طيبة، القدس.
4. برينان، ج. شاهو. إدارة الجودة في التعليم العالي، ترجمة دلال منزل النصيرون، الرياض، معهد الادارة العامة. 2007.
5. تودارو، م. (2006): التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المريخ، القاهرة.
6. سكيك، إ. (1983): غزة عبر التاريخ، ج 8، غزة، فلسطين.
7. سمعان، س. (1997): المؤامرات الصهيونية لتجهيل عرب فلسطين عند القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، دار البرق، الأردن.
8. شمعة، أ. (2018): التعليم العالي في فلسطين واقع وتحديات، المركز الفلسطيني للمعلومات، جامعة بير زيت، فلسطين.
9. الشيخ عيد، أ. (2014): صكوك الاجارة ودورها في تمويل مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، مكتبة آفاق، غزة.
10. علام، ص. (2005): الأساليب الإحصائية الاستدلالية في تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية "البارامترية واللابارامترية"، دار الفكر العربي، القاهرة.

11. عليمات, م. (2001): النظام التربوي الأردني في ضوء النظام التربوية المعاصرة, الطبعة الأولى, مركز الكتاب الأكاديمي, عمان.
12. قوانين التعليم العالي. (2018): قوانين التعليم العالي الفلسطيني لسنة 2018, رام الله, فلسطين.
13. مسعود, أ. (2012): دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تلبية احتياجات سوق العمل من خريجي مدارس التعليم الفني. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية, مصر.
14. نيومان, ف. كورتويرر, ل. سكارى, ج. (2010): مستقبل التعليم العالي الشعارات والواقع ومخاطر السوق, ترجمة وليد شحادة, مكتبة العبيكان, الرياض.
15. اليازوري, أيمن وآخرون (2012): الخريجون وسوق العمل, وزارة الخارجية والتخطيط, فلسطين.
16. يوسف, ع. (1989): تعليم فلسطين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً, الطبعة الأولى, دار الجليل للنشر, منظمة التحرير الفلسطينية, عمان.

ثانياً: المؤتمرات العلمية، المنشرات العلمية، ورش العمل.

1. أحمد، ن. (2014): مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، ورقة مقدمة لمؤتمر تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن.
2. أمين، هـ. (2012): التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان، المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي، 7-8 يناير 2012. مسقط.
3. بشور، م. (1986): التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الموسوعة الفلسطينية، مجلد (3)، دراسات الحضارة.
4. التائب، ع. (أكتوبر 2014): كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين. في المؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة البلقاء. الأردن.
5. الحاج، فيصل عبد الله ومجيد، سوسن وشاكر وجريسات، سليمان. (2008): دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، عمان، الأردن.
6. الحمالي، ر. (2008): معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربي، مجلس ضمان الجودة والاعتماد. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن.
7. الحياي، إ. (2013): ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من أجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، المؤتمر العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن.
8. الخشالي، م. (2010): فلسفة التعليم العالي ومخرجات النظام التعليمي. مجلة التربية، العدد 30.
9. داغر، أ. والطراونة، اخليف والقضاة، م. (2016) : درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لاحتياجات سوق العمل. مجلة دراسات العلوم التربوية المجلد 43 ملحق 5، ص 2033-2049.
10. الديبك، ج. (2009): التعليم الهندسي في فلسطين ومعايير الاعتماد. ورقة عمل في مؤتمر الهندسي الفلسطيني الثالث نقابة المهندسين، مركز القدس، فلسطين.
11. دودين، ح. (2007): تقويم المخرجات التعليمية للبرامج العلمية الجامعية كأساس لضمان الجودة، المؤتمر السنوي الثاني، معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، جامعة المنصورة، مصر.

12. الربيعي, ف. (2008): **العوامل المؤثرة في عملية التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل**, مجلة أراء, تصدر عن مركز الخليج للأبحاث, العدد 47.
13. الزعنون, ف. واشتية, ع. (2011): **البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية**, مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي.
14. ساري, س. (2011): **المخرجات التعليمية ومكوناتها**, ورشة عمل حول تطوير المناهج التعليمية, جامعة تشرين, سوريا.
15. الطائي, ي. والعبادي, ح. ودباس, هاشم ف. (2005): **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية**, مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, المجلد الأول, العدد 2.
16. الظالمي, م. والإمارة, أ. والاسدي, أ. (2012): **قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل**, دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط, مجلة الإدارة والاقتصاد, العدد 90.
17. العبسي, ر. (2017): **تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل**, المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي, المجلد العاشر, العدد 28.
18. العتيبي, م. (2010): **مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي** دراسات تحليلية, المجلة التربوية. مجلد 24, ع. 94, قسم التربية, كلية التربية, جامعة الملك سعود, السعودية.
19. العجلة, م. (2008): **مستقبل التنمية في ظل الحصار**, ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحصار والصحة النفسية الحواجز والجسور, غزة, فلسطين.
20. العجيل, س. (2010): **آليات تطوير مهارات الخريج الجامعي**, الملتقى العربي الأول "مخرجات التعليم وسوق العمل في الدول العربية الاستراتيجية - السياسات - الآليات", المنامة, البحرين.
21. العسلي, ك. (محرر). (1990): **الموسوعة الفلسطينية**, الطبعة 1, **التعليم في فلسطين من الفتح الاسلامي حتى بداية العصر الحديث**, مجلد 3, الدراسات الخاصة, بيروت, لبنان.
22. عكة, محمد. (2010): **مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية**, مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية - جامعة الأزهر, المجلد 2, الإصدار 144, ص -455 499.

23. عمارة, سعيد. (2012): تصور مقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة مستقبل التربية العربية, العدد (80) الجزء (19).
24. الغامدي, ح. وبافضل, ص. (2014): المواءمة بين مخرجات تعليم قسم اللغة العربية بجامعة عبد العزيز فرع الكليات وحاجات سوق العمل, جامعة الملك عبد العزيز. السعودية.
25. الفاتح, م. (2005): السمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل, المؤتمر والمعرض الفني التقني الأول, بوزارة التربية والتعليم, القاهرة.
26. فرهود, ن. (2002): التقويم الذاتي الشامل لأداء الخدمات مدخل للتطوير, وضمان نوعية وجودة التعليم, مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات, العدد الأول.
27. فضيل, ريس. (2015): دور جودة التعليم في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل, المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي, الشارقة, الامارات.
28. فلسطين, وزارة التربية والتعليم العالي. قسم الإعلام (2018): الدليل الإحصائي السنوي للتعليم العالي, الكتاب الإحصائي السنوي 2018/2017 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية, رام الله.
29. قبة, فاطمة. (2012): دور منتجات المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, الندوة الدولية الأولى المشتركة بين جامعة تبسة الجزائرية وجامعة قفصة التونسية حول الإدماج المهني لحملة الشهادات الجامعية, جامعة تبسة, الجزائر.
30. قدرى, إبراهيم. (2009): خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال ربط التعليم الصناعي بمطالب الإنتاج, إمكانية الاستفادة منها في جمهورية مصر العربية, مجلة عالم التربية, السنة العاشرة, العدد 28, مايو, القاهرة.
31. كاتب, جوتان. (1985): دراسة تحليلية للأمر العسكري (854 المتعلق بالتعليم), مجلة صامد الاقتصادي, عدد 58, عمان, الأردن.
32. كمال, ش. (2012): دور الإصلاحات الجامعية في الجزائر (نظام ل م د) في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل. بحث محكم, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة تبسة. الجزائر.
33. كيطان, ح, س, الصفار, إ, قاسم, س, حسين (محررون). (2014): دراسة تجريبية لتقييم تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل, المؤتمر الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي, جامعة الزرقاء الأردن.

34. المجالي, آ. (2010): سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل, جامعة الطفيلة التقنية الأردن أنموذجًا, ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, المنامة, مملكة البحرين.
35. محمد, ع. (2018): انعكاس مخرجات التعليم الاهلي على سوق العمل في العراق, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الرابع والخمسون, ص 233-250.
36. محمد, ع, وآخرون (2010): قياس جودة التعليم الجامعي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة, المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن, جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة, جامعة عدن, اليمن.
37. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2005): التعليم العالي في فلسطين الواقع وسبل تطويره, سلسلة الدراسات العدد (38), الطبعة الأولى, طباعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان, شارع عمر المختار, فلسطين.
38. نشوان, ي. (2004): نوعية التعليم العالي. مجلة البحوث والدراسات التربوية والدراسات التربوية الفلسطينية, العدد السابع.
39. وزارة التربية والتعليم العالي (2018): الكتاب الإحصائي السنوي 2018/2017 م لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية, غزة, فلسطين.

ثالثاً: رسائل الماجستير

1. أبو عودة، م. (2016): ملائمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الفلسطيني. جامعة الأزهر، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
2. بعلوشة، ج. (2014): أثر تطوير التعليم المعماري الجامعي على توفير فرص عمل للخريجين. الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
3. البغادي، أ. (2014): العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية. الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
4. البندي، ع. (2014): مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر. الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك. (رسالة ماجستير غير منشورة).
5. خضير، ت. (2006): سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية آثارها ودورها في حل مشكلة البطالة. الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
6. الدلو، ح. (2017): استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين. أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
7. الرشدي، أ. (2007): العلاقة بين المدخلات التعليمية وجودة الخريجين من كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، الجامعة الأردنية، عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة).
8. السطري، م. (2011): دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
9. سكر، أ. (2011): واقع التدريب المهني ومدى ملاءمته لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
10. شرف، س. (2010): التعليم العالي في فلسطين، دراسة حالة مركز الإرشاد الوظيفي. قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
11. شعت، إ. (2018): التحليل المكاني للخدمات التعليمية في محافظة خان يونس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS). الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
12. الغصين، ع. (2014): بطلالة خريجي الهندسة أسباب وحلول. الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

13. متولي، إ. (2014): توظيف الفرص الوظيفية بين ملائمة المخرجات التعليمية وهيكله التخصصات العلمية. جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
14. المدهون، س. (2018): مدى مواكبة مهارات خريجي التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل المصرفي في قطاع غزة، جامعة الأزهر، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
15. المسعودي، ح. (2013): مواصفات المخرجات التعليمية لتجويد قسم الادارة التربوية والتخطيط بكلية التربية جامعة أم القرى من وجهة نظر الخبراء. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. (رسالة ماجستير غير منشورة).
16. المنيراوي، ه. (2015): دور المعرفة الضمنية في تحسين جودة خدمة التعليم العالي. دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، القاهرة. (رسالة ماجستير غير منشورة).

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Boccanfuso, D. Larouche, A. & Trandafir, M. (2015): **Quality of Higher Education and the Labor Market in Developing Countries**: Evidence from an Education Reform in Senegal, IZA DP No. 9099.
2. Corominas, E., Saurina, C., & Villar, E. (2010): **The match between university education and graduate labour market outcomes** (education-job match) An analysis of three graduate cohorts in Catalonia, AQU Catalonia.
3. Egbert de weert, (2011): **perspectives on higher education and the labor market National University of Management**, Phnom Penh Cambodia.
4. Howcroft, D. (2017): Graduates' **vocational skills for the management accountancy profession**: exploring the accounting education expectation performance gap, Accounting Education Journal, Vol.6, No.36, Pages 459-481.
5. Hrinco, 2010: **Higher education and skills for the labor market in Cambodia**.
6. Ionescu, A.M. (2012): How does education affect labour market outcomes? Review of Applied Socio-Economic Research, Vol 4, Issu 2/2012, pp 130.
7. Krejcie & Morgan in their (1970): article **Determining Sample Size for Research Activities** (Educational and Psychological Measurement, #30, pp. 607-610).
8. Lombardo, R., Passarelli, G. (2011): **Graduates Job Quality after a Higher Education Reform**: Evidence Regarding Second Level Graduates from a University in Southern Italy, Research in Applied Economics ISSN 1948-5433, Vol. 3, No. 2: E2.
9. Lombardo, R., Passarelli, G. (2011): **Graduates Job Quality after a Higher Education Reform**: Evidence Regarding Second Level Graduates from a University in Southern Italy, Research in Applied Economics ISSN 1948-5433, Vol. 3, No. 2: E2.
10. National Quality Assurance and Accreditation (2004): **The Quality Assurance and Accreditation Handbook**: National Quality Assurance and Accreditation, from: (www.ncqa.org).
11. Pors, N. (2001): **Measuring students, performance and perceptions**: Empirical studies in different dimensions of quality assurance at a library school. New Library World 102,429-435
12. Stray horn (2008): **Influences on labor market outcomes of African American College Graduates**: A National Study. Journal of Higher Education, 79 (1), P27-28.

خامساً: المواقع الالكترونية.

1. <http://www.iugaza.edu.ps>
2. <http://www.alazhar.edu.ps/arabic/index.asp>10.12.2018
3. <http://www.up.edu.ps>.
4. <http://iwan.iugaza.edu.ps/ar/Default.aspx>.20.02.2019.
5. <http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=195>.10.1.2019.

الملاحق

ملحق رقم (1) رسالة تسهيل مهمة الباحثة

	بسم الله الرحمن الرحيم معهد التنمية المستدامة Institute of Sustainable Development	
---	---	---

التاريخ 2019/3/2

تسهيل مهمة

يفيد برنامج التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس بأن

الطالبة/ إبراهيم إبراهيم ورقمها/ 216.29.423 الأكاديمية

هو/ هي أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس يقوم بعمل بحث ودراسة عن :

دراسة الجاهات الفلسفية في بلاد مصر بحرينية... للعلامة د. محمد ج. ج.

.....

وعليه نرحو التكرم منكم بمساعدته/ها للحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة ،علما بأن

المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،

السيد

محمد

23/3/2019

د. تهاني جلال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

لجنة الملف

غرفة شؤون

هاتف: 08-2644260

البريد الإلكتروني: tjaffal@staff.alquds.edu

ملحق رقم (2) الاستبانة بصورتها الأولى



الأستاذ الدكتور /المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: تحكيم استبانة في صورتها الأولى

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان "دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة، ولهذا الغرض أعدت الباحثة استبانة عن دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة. ونظراً لأهمية آرائكم واقتراحاتكم وخبرائكم في هذا المجال، أرجو من سيادتكم التكرم بتحكيم الاستبانتين من حيث انتماء الفقرات للمجال من عدمه، أو مناسبة الفقرات أو عدم مناسبتها، من حيث الصياغة اللغوية والوضوح، كما أرجو منكم اقتراح ما هو مناسب من وجهة نظركم من إضافة أو تعديل أو تغيير أو تبديل ما ترونه مناسباً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة: رانيا إبراهيم الصوالحي

بيانات السادة المحكمين	الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	مكان العمل

أولاً : المتغيرات الديموغرافية:

المستجيب: ☐ طالب خريج ☐ صاحب عمل ☐ أكاديمي جامعي
الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
التخصص: ☐ مدني ☐ معماري ☐ حاسوب
☐ الاتصالات ☐ كهروميكانيك
الجامعة: ☐ الإسلامية ☐ الأزهر ☐ فلسطين

ثانياً: الاستبانة: دور الجامعات الفلسطينية في تأهيل الطلبة مهنيًا

م	الفقرات	انتماء الفقرات	مناسبة الفقرات
		مناسبة	غير مناسبة
المجال الأول/ الأهداف والاستراتيجيات			
1	تتبنى الكلية أهدافاً استراتيجية يتلاءم مستوى تحققها مع متطلبات سوق العمل.		
2	تنتهج الكلية سياسات تعليمية واضحة تتناسب واحتياجات سوق العمل.		
3	تمتلك الكلية خطة تنفيذية لدعم المبادرات الإبداعية.		
4	تعمل الكلية على التعرف على متطلبات سوق العمل وتضمن ذلك مع رؤيتها الاستراتيجية.		
5	تضع الكلية الخطط الاستراتيجية لتعزيز ريادة الأعمال لدى طلبتها الخريجين.		
6	تتوافر لدى الكلية خطط استراتيجية حديثة لبناء قدرات الخريجين.		
7	تضع الكلية سياسات تحفيزية مادية ومعنوية لتشجيع الطلاب على توليد الأفكار الابتكارية وتحويلها لمشروعات حقيقية.		
8	تمتلك الجامعة القدرة على التعامل مع تغيرات سوق العمل في ضوء الرؤية الاستراتيجية لها.		
9	تحرص الكلية على توعية الطلاب بأهداف الكلية.		
التعديلات والمقترحات			
المجال الثاني/ القيادة			
1	تتبنى الإدارة العليا فكرة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.		
2	لدى الإدارة العليا الإيمان العميق بمفهوم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.		
3	تمنح الإدارة العليا الصلاحيات الكاملة للأقسام الأكاديمية لتنمية مهارات الطلبة الملائمة لسوق العمل.		
4	تهتم الإدارة العليا بتحفيز روح المبادرات الإبداعية لدى الطلاب.		
5	تحرص الإدارة العليا على اكتشاف الطلبة المبدعين والمبتكرين وتوفير الدعم المطلوب لهم.		

م	الفقرات	انتماء الفقرات		مناسبة الفقرات	
		منتمية	غير منتمية	مناسبة	غير مناسبة
6	تتميز الادارة العليا بالمرونة وسرعة الاستجابة للتغيرات التي تسود في بيئة العمل المحيطة.				
7	تهتم الكلية بتطوير قدراتها التعليمية والتكنولوجية بما يعزز البيئة الإبداعية.				
التعديلات والمقترحات					
المجال الثالث/ البنية التحتية والمشروعات العلمية					
1	تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي.				
2	تتلاءم المشروعات العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.				
3	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها.				
4	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.				
5	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع.				
6	تتوافر في الكلية المختبرات والمعامل المطلوبة لتحقيق الكفايات اللازمة لمؤسسات سوق العمل.				
7	تتوفر التكنولوجيات اللازمة لتطبيق المشاريع الابداعية في مجالات الهندسة المختلفة.				
8	توفر الكلية المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير المشاريع الريادية.				
التعديلات والمقترحات					
المجال الرابع: التعليم الموجه لسوق العمل					
1	تعتمد البرامج الأكاديمية استراتيجيات تركز على تهيل ايجاد فرص عمل حقيقية ملائمة لسوق العمل.				
2	تعتمد الكلية تعليمياً قائماً على توليد الأفكار والتأمل والابتكار، ليساهم في تطوير وتلبية احتياجات سوق العمل.				

م	الفقرات	انتماء الفقرات		مناسبة الفقرات	
		منتمية	غير منتمية	مناسبة	غير مناسبة
3	تتوافر في البرامج الأكاديمية للكلية الجوانب التطبيقية اللازمة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل.				
4	يوجد في المقررات الدراسية جوانب تهتم بتنمية ثقافة الريادة والإبداع في سوق العمل.				
5	تصمم المناهج الدراسية لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق.				
6	تقوم المناهج المعتمدة على استثمار الجوانب النظرية والعملية لتعزيز المواطنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق.				
7	تعقد الكلية ورش عمل ولقاءات مع خبراء ومتخصصين لتعزيز مبادئ العمل في السوق.				
8	تحرص الكلية على توعية الطلاب بأهداف مؤسسات سوق العمل				
9	يساهم سوق العمل مع الكلية في الإشراف على مشاريع التخرج ذات العلاقة بسوق العمل.				
10	تستعين الكلية بخبراء من مؤسسات سوق العمل لتدريس بعض المساقات المتخصصة والتدريب.				
11	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية التي تتلاءم مع حاجة المجتمع				
التعديلات والمقترحات					
المجال الخامس: تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة					
1	تتابع إدارة الكلية خريجها أثناء التدريب العملي في مؤسسات سوق العمل.				
2	تحفز الكلية المحاضرين المتميزين بتعزيز روح المبادرة لدى الطلبة				
3	توفر الكلية المناخ التنظيمي المحفز لمشاركة الطلبة في المشاريع المعتمدة.				
4	تسعى الكلية لتطبيق معايير الجودة التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل.				
5	توفر الكلية دورات تدريبية للطلبة لتنمية المهارات الإبداعية لديهم.				

م	الفقرات	انتماء الفقرات		مناسبة الفقرات	
		منتمية	غير منتمية	مناسبة	غير مناسبة
6	تتعاون الكلية مع مؤسسات سوق العمل المحلي لعرض إنتاجها وأعمالها وإبداء تفاعل الطلاب معها.				
7	يتميز أعضاء هيئة التدريس في الكلية بكفاءة أكاديمية عالية.				
8	تتسق الكلية مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها في مواقع العمل.				
9	تلبى المساقات التي درسها الخريج احتياجات مؤسسات سوق العمل المتجددة.				
10	يتعامل موظفو الجامعة بأسلوب أخلاقي مع جميع المتعاملين معهم.				
11	تواءم المناهج بين الجانب العلمي النظري والجانب التطبيقي.				
12	توفر الكلية للخريج برامج تدريبية قبل التخرج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل				
13	يتوفر في الكلية طاقم أكاديمي متخصص.				
التعديلات والمقترحات					
المجال السادس/ المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الطالب الخريج:					
1	يتوافر لدى الخريج مهارات التواصل مع كافة فئات المجتمع شفهاً وكتابياً.				
2	يتوافر لدى الخريج مهارات مبادئ التقنية وتطبيقاتها العملية.				
3	المهارات التي يتلقاها الطالب تعزز مبادئ العلوم الأساسية (الصحية – الإدارية – البيئية).				
4	يتوفّر الاستعداد لدى الخريج للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل				
5	المهارات التي تلقاها الخريج تعزز قدرته على الإبداع والابتكار والتفكير المنطقي.				
6	امتلاك الخريج لمهارات التحصيل المعرفي الذاتي.				
7	تساهم المهارات التي يتلقاها الطالب في تعزيز مهارات الفهم والتحليل والاستنتاج.				
8	تتواءم المشروعات العلمية التي تنبأها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.				

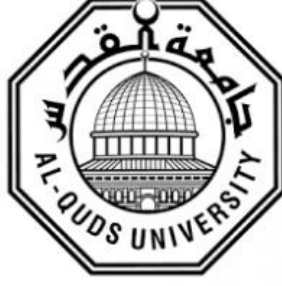
م	الفقرات	انتماء الفقرات		مناسبة الفقرات	
		منتمية	غير منتمية	مناسبة	غير مناسبة
9	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقًا إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها.				
10	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.				
11	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع.				
12	يتم استخدام الخريج للأدوات والأجهزة والمعدات بشكل احترافي.				
13	تدعم المهارات التي تلقاها الخريج قدرته على التعامل مع المشاكل الفنية في العمل وإيجاد الحلول المناسبة.				
14	يتوفر لدى الخريج الاستعداد الكافي للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل.				
15	يتوفر لدى الخريج القدرة على التعاون والمشاركة في العمل الجماعي لإنجاز العمل.				
16	تساهم المعرفة التقنية التي حصل عليها الخريج في دعم مهام التخصص في العمل.				
17	يستطيع الخريج القيام بمهام وواجبات العمل والتكيف مع ظروف وضغوط العمل.				
18	يوجد لدى الخريج التزام بأداء العمل والانضباطية والمواظبة واحترام مواعيد العمل.				
19	يتوفر لدى الخريج المعرفة التامة ببيئة العمل والقوانين والضوابط الوظيفية الخاصة بها.				
20	تساهم المهارات الحياتية المكتسبة في دعم الشخصية القيادية للخريج القادرة على إدارة المشاريع ذات الصلة بموضوع الاختصاص				
21	تساهم المهارات التي حصل عليها الخريج في دعم التوجه نحو البحث العلمي المستمر والتطوير المهني				
22	تساهم المهارات التي حصل عليها الخريج في تشجيعه على العمل بأسلوب المبادأة في طرح الافكار واستشراف المستقبل المهني في سوق العمل				
23	تساهم المعرفة التي اكتسبها الخريج في غرس مفاهيم المعرفة المتعلقة بمخرجات التعلم للمسابقات الدراسية				
24	تساهم المعرفة التي اكتسبها الخريج للعمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات				

مناسبة الفقرات		انتماء الفقرات		الفقرات	م
غير مناسبة	مناسبة	غير منتمية	منتمية		
				تساهم المعرفة في تأهيل الخريج نحو توجهات التواصل مع كافة فئات المجتمع شفهيًا وكتابيًا.	25
التعديلات والمقترحات					

ملحق رقم (3) قائمة بأسماء السادة المحكمين

م	أسماء المحكمين	التخصص	الرتبة الأكاديمية	مجال العمل	مكان العمل
1.	أ.د. فريد القيق	الهندسة	أستاذ دكتور	مساعد رئيس الجامعة	الجامعة الإسلامية - غزة
2.	أ.د. محمد مقداد	الاقتصاد	أستاذ دكتور	أستاذ جامعي	الجامعة الإسلامية - غزة
3.	د. سامي أبو الروس	الاقتصاد والعلوم الادارية	أستاذ مشارك	أستاذ جامعي	الجامعة الإسلامية - غزة
4.	د. محمود صبرة	الاقتصاد	أستاذ مشارك	أستاذ جامعي	جامعة الأزهر - غزة
5.	د. خليل ماضي	الادارة	أستاذ مساعد	أستاذ جامعي	جامعة الأزهر - غزة
6.	محمود عساف	إدارة تربوية	أستاذ مساعد	أستاذ جامعي	وزارة التربية والتعليم

ملحق رقم (4) الاستبانة في صورتها النهائية



أخي الخريج، وصاحب العمل الهندسي، وعضو هيئة التدريس الأكاديمي: تحية طيبة وبعد،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات والتنمية المستدامة، ولهذا الغرض أعدت الباحثة استبانة عن دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة "دراسة حالة كليات الهندسة".

يسرني أن أضع بين أيديكم نسخة من الاستبانة، راجيةً منكم التكرم بإبداء وجهة نظركم التي ترونها، من خلال قراءة فقرات الاستبانة والاجابة بوضع علامة (x) مقابل كل فقرة وحسب درجة الحكم التي تتوافق مع وجهة نظركم، وأؤكد لكم أن هذه المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بمنتهى السرية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحثة: رانيا إبراهيم الصوالحي

أولاً : المتغيرات الديموغرافية:

المستجيب:	☐ طالب خريج	☐ صاحب عمل	☐ أكاديمي جامعي
الجنس:	☐ ذكر	☐ أنثى	
الجامعة:	☐ الإسلامية	☐ الأزهر	☐ فلسطين

ثانياً: الاستبانة: دور الجامعات الفلسطينية في تأهيل الطلبة مهنيًا

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول/ القيادة والأهداف والاستراتيجيات						
1	تتبنى الكلية أهدافاً استراتيجية يتلاءم مستوى تحققها مع متطلبات سوق العمل.					
2	تنتهج الكلية سياسات تعليمية واضحة تتناسب واحتياجات سوق العمل.					
3	تمتلك الكلية خطة تنفيذية لدعم المبادرات الإبداعية.					
4	تسعى الكلية للتعرف إلى متطلبات سوق العمل وتضمن ذلك مع رؤيتها الاستراتيجية.					
5	تضع الكلية الخطط الاستراتيجية لتعزيز ريادة الأعمال لدى طلبتها الخريجين.					
6	تضع الكلية سياسات تحفيزية مادية ومعنوية لتشجيع الطلاب على انتاج الافكار الابتكارية وتحويلها لمشروعات حقيقية.					
7	تمتلك الجامعة القدرة على التعامل مع تغيرات سوق العمل.					
8	لدى الإدارة العليا الإيمان العميق بمفهوم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.					
9	تمنح الإدارة العليا الصلاحيات الكاملة للأقسام الأكاديمية لتنمية مهارات الطلبة الملائمة لسوق العمل.					
10	تحرص الادارة العليا على اكتشاف الطلبة المبدعين والمبتكرين وتوفير الدعم المطلوب لهم.					
11	تهتم الكلية بتطوير قدراتها التعليمية والتكنولوجية بما يعزز البيئة الإبداعية.					
المجال الثاني/ البنية التحتية والمشروعات العلمية						
1	تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع متطلبات التقدم العلمي على الصعيد العالمي.					
2	تتلاءم المشروعات العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.					
3	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً للجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.					
5	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع.					
6	تتوافر في الكلية المختبرات والمعامل المطلوبة لتحقيق الكفايات اللازمة لمؤسسات سوق العمل.					
7	تتوفر التكنولوجيات اللازمة لتطبيق المشاريع الابداعية في مجالات الهندسة المختلفة.					
8	توفر الكلية المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير المشاريع الريادية.					
المجال الثالث: التعليم الموجه لسوق العمل						
1	تعتمد البرامج الأكاديمية استراتيجيات تدريبية تركز على تسهيل ايجاد فرص عمل حقيقية ملائمة لسوق العمل.					
2	تعتمد الكلية تعليمياً قائماً على التأمل والابتكار، ليساهم في تطوير وتلبية احتياجات سوق العمل.					
3	تتوافر في البرامج الأكاديمية للكلية الجوانب التطبيقية اللازمة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل.					
4	تشمل المقررات الدراسية جوانب تهتم بتنمية ثقافة الريادة والإبداع في سوق العمل.					
5	تصمم المناهج الدراسية لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل.					
6	تعتمد عملية التدريس على استثمار الجوانب النظرية والعملية.					
7	تعقد الكلية ورش عمل ولقاءات مع خبراء ومتخصصين لتعزيز مبادئ العمل في السوق.					
8	يساهم سوق العمل مع الكلية في الإشراف على مشاريع التخرج ذات العلاقة بسوق العمل.					
9	تستعين الكلية بخبراء من مؤسسات سوق العمل لتدريس بعض المساقات المتخصصة والتدريب.					
10	تقوم الكلية بعقد اجتماعات دورية وتشاورية مع أصحاب المصالح في سوق العمل للتعرف على مطالبهم لتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب وسوق العمل.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الرابع: تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة						
1	تتابع إدارة الكلية خريجها أثناء التدريب العملي في مؤسسات سوق العمل.					
2	تحفز الكلية المحاضرين المتميزين على تعزيز روح المبادرة لدى الطلبة					
3	توفر الكلية المناخ التنظيمي المحفز لمشاركة الطلبة في المشاريع المعتمدة.					
4	تسعى الكلية لتطبيق معايير الجودة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.					
5	توفر الكلية دورات تدريبية للطلبة لتنمية المهارات الإبداعية لديهم.					
6	تتعاون الكلية مع مؤسسات سوق العمل المحلي لعرض منتجاتها وأعمالها وإبداء تفاعل الطلاب معها.					
7	تتسق الكلية مع مؤسسات سوق العمل لتدريب وتأهيل طلبتها في مواقع العمل.					
8	توفر الكلية للخريج برامج تدريبية قبل التخرج لتسهيل اندماجهم في سوق العمل					
9	يتوفر في الكلية طاقم أكاديمي متخصص.					
المجال الخامس/ المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الطالب الخريج:						
1	تساهم المعرفة في تأهيل الخريج نحو توجهات التواصل مع كافة فئات المجتمع شفهيًا وكتابيًا.					
2	يتوافر لدى الخريج مهارات مبادئ التقنية وتطبيقاتها العملية.					
3	تساهم المعرفة التي اكتسبها الخريج في غرس مفاهيم المعرفة المتعلقة بمخرجات التعلم للمساقات الدراسية.					
4	يتوفر لدى الخريج الاستعداد للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل.					
5	المهارات التي تلقاها الخريج تعزز قدرته على الإبداع والابتكار والتفكير المنطقي.					
6	يمتلك الخريج مهارات التحصيل المعرفي الذاتي.					
7	تساهم المهارات التي يتلقاها الطالب في تعزيز مهارات الفهم والتحليل والاستنتاج.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8	يتم استخدام الخريج للأدوات والأجهزة والمعدات بشكل احترافي.					
9	تدعم المهارات التي تلقاها الخريج قدرته على التعامل مع المشاكل الفنية في العمل وإيجاد الحلول المناسبة.					
10	يتوفر لدى الخريج الاستعداد الكافي للتعلم والتدريب واكتساب المهارات المستحدثة واللازمة لأداء العمل.					
11	يتوفر لدى الخريج القدرة على التعاون والمشاركة في العمل الجماعي لإنجاز العمل.					
12	تساهم المعرفة التقنية التي حصل عليها الخريج في دعم مهام التخصص في العمل.					
13	يوجد لدى الخريج التزام بأداء العمل والانضباط والمواظبة واحترام مواعيد العمل.					
14	يتوفر لدى الخريج المعرفة التامة ببيئة العمل والقوانين والضوابط الوظيفية الخاصة بها.					
15	تساهم المهارات الحياتية المكتسبة في دعم الشخصية القيادية للخريج القادرة على إدارة المشاريع ذات الصلة بموضوع الاختصاص					
16	تساهم المهارات التي حصل عليها الخريج في دعم التوجه نحو البحث العلمي المستمر والتطوير المهني.					

فهرس المحتويات

إجازة الرسالة.....	
الإهداء.....	ب
إقرار.....	أأ
شكر وعرفان.....	بب
مصطلحات الدراسة.....	ت
ملخص الدراسة باللغة العربية.....	تث
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....	ج
الفصل الأول.....	1
الإطار العام للدراسة.....	1
المقدمة:.....	1
1-1 مشكلة الدراسة:.....	2
2-1 مبررات البحث.....	4
3-1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بما يلي:.....	4
4-1 أهمية الدراسة:.....	4
1-4-1 الأهمية النظرية:.....	4
2-4-1 الأهمية التطبيقية:.....	5
5-1 فرضيات الدراسة:.....	5
6-1 حدود الدراسة:.....	6
7-1 محددات الدراسة: تتمثل محددات الدراسة كالآتي:.....	6
الفصل الثاني.....	7
التعليم العالي في فلسطين (واقعه ومخرجاته وعلاقته بسوق العمل).....	7
مقدمة:.....	7
المبحث الأول:.....	9
واقع التعليم العالي في فلسطين.....	9
1-7-1 تطور الخدمات التعليمية في فلسطين:.....	9
2-7-1 التعليم في فترة السلطة الوطنية الفلسطينية 1993 - 2018 م:.....	11
3-7-1 واقع التعليم الجامعي في قطاع غزة:.....	12

15.....	4-7-1 أهداف التعليم العالي في فلسطين:
15.....	1-7-5 ملامح التعليم العالي الفلسطيني:
17.....	6-7-1 مآخذ على نظام التعليم العالي الفلسطيني:
18.....	7-7-1 التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين:
21.....	المبحث الثاني:
21.....	مخرجات التعليم العالي في فلسطين.....
21.....	مقدمة:
22.....	8-8-1 مفهوم مخرجات التعليم العالي:
23.....	9-8-1 أهمية المخرجات التعليمية:
24.....	10-8-1 تصنيف المخرجات التعليمية:
27.....	11-8-1 توجه الجامعات نحو تحسين مخرجات التعليم:
29.....	12-8-1 المخرجات النهائية للتعليم العالي:
31.....	13-8-1 سوق العمل وحاجة المجتمع:
32.....	14-8-1 العوامل التي تؤثر في سوق العمل:
33.....	15-8-1 خصائص سوق العمل:
35.....	16-8-1 سوق العمل ومدى ملاءمته لمخرجات التعليم:
40.....	المبحث الثالث:
40.....	الكليات الهندسية في قطاع غزة.....
40.....	مقدمة:
40.....	1-8-17 واقع التعليم الهندسي في فلسطين:
41.....	1-8-18 الجامعات التي تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة في قطاع غزة.....
43.....	1-8-19 واقع المهندسين في قطاع غزة:
45.....	20-8-1 نظرة تحليلية حول مسببات البطالة لخريجي كليات الهندسة:
47.....	9-1 تعقيب عام على الإطار النظري:
49.....	10-1 الدراسات السابقة:
49.....	1-10-1 الدراسات الفلسطينية:
53.....	2-10-1 الدراسات العربية:
61.....	3-10-1 الدراسات الأجنبية:
65.....	4-10-1 التعقيب على الدراسات السابقة:
66.....	5-10-1 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

67.....	7 الفصل الثالث
67.....	8 إجراءات الدراسة الميدانية
67.....	1-8 منهج الدراسة:
68.....	2-8 مجتمع الدراسة:
68.....	3-8 عينة الدراسة:
70.....	4-8 أداة الدراسة:
78.....	5-8 الأساليب الإحصائية:
79.....	9 تحليل البيانات واختبار الفرضيات
80.....	1-9 تحليل فقرات محاور الاستبانة:
91.....	2-9 اختبار الفرضيات ومناقشتها:
91.....	1-2-9 اختبار الفرضية الأولى:
92.....	2-2-9 اختبار الفرضية الثانية:
93.....	3-2-9 اختبار الفرضية الثالثة:
93.....	4-2-9 اختبار الفرضية الرابعة:
95.....	5-2-9 اختبار الفرضية الخامسة:
101.....	6-2-9 اختبار الفرضية السادسة:
105.....	الفصل الخامس
105.....	النتائج والتوصيات والمقترحات
105.....	1-17 النتائج:
107.....	2-17 التوصيات:
108.....	3-17 مقترحات الدراسة:
18.....	18 المراجع
119.....	19 الملاحق
134.....	فهرس المحتويات
137.....	فهرس الجدول
140.....	فهرس الملاحق

فهرس الجدول

جدول رقم (2-1): جامعات قطاع غزة	13
جدول رقم (2-2): توزيع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في محافظات غزة حسب الدرجة العلمية للعام 2017/2018	14
جدول رقم (2-3): توزيع الخريجين من مؤسسات التعليم العالي في محافظات غزة حسب الدرجة العلمية للعام 2017/2018	14
جدول رقم (2-4): أعداد العاملين المفرغين حسب الرتبة الأكاديمية والجنس	16
جدول رقم (2-5): أعداد العاملين المفرغين حسب الدرجة العلمية والجنس	16
جدول رقم (3-1): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي	69
جدول رقم (3-2): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمبحوثين	69
جدول رقم (3-3): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجامعة	69
جدول رقم (3-4): توزيع الفقرات على محاور استبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة	70
جدول رقم (3-5): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول (القيادة والأهداف والاستراتيجيات) مع الدرجة الكلية للمجال	71
جدول رقم (3-6): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الثاني (البنية التحتية والمشروعات العلمية) مع الدرجة الكلية للمجال	72
جدول رقم (3-7): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الثالث (التعليم الموجه لسوق العمل) مع الدرجة الكلية للمجال	73
جدول رقم (3-8): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور الرابع (تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة) مع الدرجة الكلية للمجال	74
جدول رقم (3-9): ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المتغير التابع (المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج) مع الدرجة الكلية للمجال	75
جدول رقم (3-10): يبين ارتباطات درجات محاور استبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية) مع الدرجة الكلية	76
جدول رقم (3-11): قيم الثبات باستخدام التجزئة النصفية لاستبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)	77
جدول رقم (3-12): يبين معاملات الثبات لمحاور استبانة دور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة (دراسة حالة الكليات الهندسية)	78
جدول رقم (4-1): يبين أوزان تقديرات الدراسة	79
جدول رقم (4-2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T لاستجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة	80

جدول رقم (4-3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات	81
جدول رقم (4-4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور البنية التحتية والمشروعات العلمية	83
جدول رقم (4-5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور التعليم الموجه لسوق العمل	85
جدول رقم (4-6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات واختبار T أفراد العينة على فقرات محور تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة	87
جدول رقم (4-7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي واختبار T لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	89
جدول رقم (4-8): يبين معامل الارتباط بين درجة محور القيادة والأهداف والاستراتيجيات وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	92
جدول رقم (4-9): يبين معامل الارتباط بين محور البنية التحتية والمشروعات العلمية، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	92
جدول رقم (4-10): يبين معامل الارتباط بين درجة محور التعليم الموجه لسوق العمل، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	93
جدول رقم (4-11): يبين معامل الارتباط بين تأهيل الخريجين ضمن بيئة جامعية ومناهج مناسبة، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	94
جدول رقم (4-12): يبين معامل الارتباط بين دور الجامعات في مواءمة مخرجاتها وسوق العمل بدرجة الكلية، وبين المتغير التابع المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج	94
جدول رقم (4-13): اختبار (T) للفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للنوع الاجتماعي (ذكور-إناث)	95
جدول رقم (4-14): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للمبوحين	96
جدول رقم (4-15): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير المبوحين	97
جدول رقم (4-16): نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات تقدير أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير المبوحين	97
جدول رقم (4-17): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تعزى للجامعة	98
جدول رقم (4-18): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة	99

جدول رقم (4-19): نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات تقدير أفراد العينة على	
المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة	100
جدول رقم (4-20): اختبار (T) للفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة على المتغير التابع تعزى للنوع	
الاجتماعي (ذكور-إناث)	101
جدول رقم (4-21): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة على	
المهارات المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تعزى للمبجوثين	102
جدول رقم (4-22): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة المهارات	
المعرفية والعلمية والمهنية التي حصل عليها الخريج تعزى للجامعة	103
جدول رقم (4-23): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على المهارات ذات	
الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة	103
جدول رقم (4-24): نتائج اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق بين متوسطات تقدير أفراد العينة على	
المحاور ذات الدلالة تبعاً لمتغير الجامعة	104

فهرس الملاحق

120.....	1.1 رسالة تسهيل مهمة الباحثة.....
120.....	2.2 الاستبانة بصورتها الأولى.....
128.....	3.3 قائمة بأسماء السادة المحكمين
129.....	4.4 الاستبانة في صورتها النهائية